مُذْ و مُنْذُ
" مَسَالِكُ التَّنظِيرِ وتَجَلِّياتُ الواقِعِ "
" دِراسَةٌ في أُنمُوذَجٍ لِلمُفرداتِ المُتَحَوِّلةِ "

د. يــس أبو الهيجاء
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى
مكـــة المكــــرّمة
المملكة العربية السعودية

المؤلف:

د. يـس محمد ياسين أبو الهيجاء

- دكتوراه: لغة ونحو، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م.
- عضو هيئة تدريس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية اللغة العربية.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد – المبرد نموذجاً، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط١، ٢٠٠٤م.

٢ – مظاهر التجديد النحوي لدى المجمع اللغوي في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، إربد، ٢٠٠٣م، والطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

٣ – قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق، بمشارك: أ. د. علي الحمد، و أ. د. شريف النجار، دار الأمل، الأردن، إربد، ٢٠١١م.

ثانياً – البحوث:

١ – أنماط من تخطئة المحدثين في استخدام حروف الجر، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٣١، يونيو ٢٠٠٦م.

٢ – قراءة في كتاب الأخطاء الشائعة في استخدامات حروف الجر، للدكتور محمود إسماعيل عمار، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧٠، حزيران ٢٠٠٦م.

٣ – قراءة دلالية في كتاب "جناية سيبويه" العدد ٧٢، حزيران، ٢٠٠٧م، القسم الأول.

٤ – قراءة دلالية في كتاب "جناية سيبويه" العدد ٧٣، شباط ٢٠٠٨م، القسم الثاني.

٥ – منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه، في كتابه "معاني القرآن"، من خلال طائفة من المصطلحات النحوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣، العدد ١، كانون الثاني ٢٠٠٧م.

٦ – إشكالية تعريب الأساليب في قرارات لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية في القاهرة، الرابط نموذجاً، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها.

٧ – مصطلح المطارحة، أصوله وتطوره، مجلة مجمع دمشق اللغوي، المجلد ٨٦، ج٣، ٢٠١٢م.

٨ – نظرية اللغة الثالثة، التنظير والتطبيق، من خلال كتاب "نظرية اللغة الثالثة منهجاً وتطبيقاً"، للدكتور أحمد المعتوق، المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، بعنوان: "اللغة العربية ومواكبة العصر"، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، مجموعة البحوث المنشورة، المحور الثاني، القسم الثالث.

المحتوى

ملخص

يناقش هذا البحث أنموذجاً بارزاً على قضية تقلب الكلمة العربية الواحدة بين عناصر الكلام، أو تكثيفها، وما تُفضي إليه من تَبِعات وإشكالات. وهي – في نظر الباحث – من أهم القضايا اللغوية التي تستدعي إعادة النظر والبحث. وعلى الرغم من أنها بنيت ظاهراً على الاستخدام نجد أن جل تنظيرها يفتقد الأساس المتين؛ لكثرة ما يعتريها من فلسفة ومنطق وقياس، بعيداً من اللغة ومسالكها، فضلاً عن استخدامها. والبحث يتناول مثلاً بارزاً على هذه القضية، ألا وهو صيغتا "مُذْ" و"مُنْذُ"، وهما من أبْيَنِ النماذج التي تمثل هذه الإشكالية، إن لم تكن أبينها على الإطلاق؛ لأنها جمعت إلى عناصر الإشكال الذي نحدده في غيرها، اختلاف اللغات واضطراب الأقوال في بنية هاتين الصيغتين وتركيبهما، وتبسط النحويين واللغويين في تتبعهما واستقصائهما.

ويتناول البحث إشكاليات الوظيفة والبناء لهاتين الصيغتين، ويعرض منهج النحاة واللغويين في معالجتهما. وسعياً وراء جَسْرِ الهوة بين فضاء التنظير وواقع الاستخدام، جعل الباحث قسماً وافراً للتطبيق؛ لقياس ما آلَ إليه نظر النحويين واللغويين في هاتين الصيغتين؛ إذ عمد إلى تقصي استخدامهما منذ عصر الاستشهاد إلى العصر الحديث، في طائفة كبيرة من الأشعار والكتب الأدبية والثقافية. وعرض آراء جديدة في بنيتهما وتركيبهما تسهم في تيسير دراسة هذه المسألة على الدارسين.

تَوطِئَةٌ وتَقدِيمٌ

إنّ قَضيةَ تَقلُّبِ الكَلمةِ العَرَبيَّةِ الوَاحِدةِ بَينَ الحَرفِيّةِ والظَرفِيّةِ والاسمِيّةِ والفِعلِيَّةِ، وما تُفضِي إليهِ مِن التّداخِلِ والاختِلاطِ بَينَ عَناصِرِ الكَلامِ من أكثرِ القَضَايا اللُّغَوِيةِ التي تَستَدعِي إعادةَ النَّظرِ والبَحثِ. وعلى الرَّغمِ مِن أنّها بُنِيت ظَاهراً على الاستِخدامِ نَجدُ أنَّ الكثيرَ من تَنظِيرِها يَفتَقِدُ الأساسَ المَتينَ؛ لِكَثرَةِ ما يَعتَرِيها من فَلسَفةٍ ومَنطِقٍ وقِياسٍ، بعيداً من اللّغةِ ومَسالِكِها، فضلاً عن وِاقِعِ استِخدامِها. ويَتَناولُ هذا البحثُ أُنمُوذَجاً بَارِزاً على هذه القَضِيَّةِ، وما تُفضِي إليهِ من تَبِعَاتٍ، ألا وهو صِيغَتا "مُذ" و"مُنْذُ". وهَاتانِ الصِّيغتَانِ تُمثلانِ مَسأَلَةً من أبيَنِ المَسائِلِ التي تُجلّي هذهِ الإشكَالِيَّةَ، إن لم تَكُنْ أبْيَنَها على الإطلاقِ؛ لأنّها جَمَعَتْ إلى عَناصِرِ الإشكَالِ الذي نَجِدُهُ في غَيرِها، اختِلافَ اللّغاتِ واضطرابَ الأقوالِ في بِنيةِ هاتَينِ الصِّيغَتينِ وتَركِيبِهما.

ولَعلَّ أولَ مَن التَفتَ إلى إشكالِيَّةِ "مُذْ" و"مُنذُ" من المُحدَثينِ أَحمدُ العَوَامِرِيُّ (ت١٩٥٦م) عُضوُ مَجمَعِ اللّغَةِ العَرَبيَّةِ المَلَكِيِّ آنَذاكَ؛ إذ نَجِدُهُ في بِداياتِ إنشاءِ المَجمَعِ يُخَصِّصُ قِسماً من البُحوثِ والتَّحقِيقاتِ في الجُزءِ الثّالثِ مِن مَجلَّةِ المَجمَعِ سنَةَ ١٩٣٦م لهذهِ المَسأَلَةِ، ويَستَهِلُّهُ بِقَولِهِ:"طَالَما أَنعمتُ النَّظَرَ في هَاتَينِ الكَلِمَتينِ، ورَجَعتُ إلى ما دَوَّنَهُ فِيهما النُّحاةُ واللُّغَوِيُّونَ. فَكُنتُ أَجِدُ أَحياناً عَنَتاً ومَشَقَّةً في استِخلاصِ حُكْمٍ أو تَلخِيصِ خِلافٍ، أو دَفْعِ إشكَالٍ؛ ذلكَ بأنّ هذه المادَّةَ مُبعثَرَةٌ في الكُتُبِ قَدِيمِها وحَدِيثِها... فما زِلتُ في مُرَاجَعَةٍ وبَحثٍ حتى اجتَمَعَ لي من ذلكَ فَصلٌ صالِحٌ، حاولتُ أنْ أُذَلِّلَ فِيهِ ما استَصعَبَ وأنْ أَشرَحَ ما خَفِيَ... ولا أدّعِي أنّي أَحطتُ بالمَوضُوعِ جَمِيعِهِ، فَهذا ما لا سَبِيلَ إليهِ في وَجِيزٍ كَهذا، ولَكِنِّي أَرجُو أنْ أَكُونَ قَد عَبّدتُّ الطَّرِيقَ ومَهَّدتُ السَّبيلَ للبَاحِثِينَ والمُستَفِيدِينَ"(١).

والشّيخُ العَوامِرِيُّ على حَقٍّ، فإنّ القارِئَ لا يَكادُ يَركَنُ إلى رَأيٍ في هَاتينِ الصِّيغَتَينِ، ولا يَستَقِرُّ على قَولٍ؛ لِكثرَةِ التَّفرِيعِ فِيهما، واختِلاطِ الآراءِ البِنَائِيَّةِ

بالتَّركِيبِيَّةِ، فَضلاً عن عَزْوِ اللُّغاتِ في كِلٍّ مِنهما واختِلاطِه. ولَستُ مُبالِغاً حِينَ أَقولُ: إنّ القارِئَ إنْ لم يكُن مَعنِيّاً بإحدَى المسائل التي تَتَعَلَّقُ بهاتَينِ الصِّيغتَينِ مُباشَرَةً فلن يَستَأنِفَ القِرَاءَةَ فِيهما. على أنَّ العَوامِرِيَّ اقتَصَرَ على طَائِفَةٍ مِن الآرَاء في الجَانِبِ الوَظِيفيِّ التَّركِيبيِّ مِنهُما، فآثَرَ أنْ يَبقَى على السَّاحِلِ. وقد قَدَّمَ جُهداً طَيِّباً على الرَّغمِ من قِلَّةِ المَرَاجِعِ آنَذاكَ، وَوَقَفَ على بَعضِ المَسائِلِ المُهِمَّةِ التي سأُشِيرُ إليها لاحِقاً. كَما أنَّ لَهُ مَذهَباً نَظَرِياً بَيّناً في القِياسِ، أَفضَى بِهِ إلى مَسَالِكَ، إن لم يَفُتْهَا حُسنُ الالتِفاتِ وسَلامَةُ القِياسِ فَقد فاتَها واقِعُ الاستِخدَامِ. وسَأُشِيرُ إلى ذَلك أَيضاً عِندَ الكَلامِ عَليها في أَطَواءِ البَحثِ.

أمّا فِيما يَتعَلَّقُ بِبنيَةِ هذا البحثِ وسَبَبِ تكوينِهِ فَغايَتُه بادِئاً أنْ يَقِفَ القارِئُ على إشكالِيَّةٍ من أهمِّ الإشكالياتِ اللّغَوِيَّةِ التي حارَ فيها القُدَماءُ، فَضلاً عن المُحدَثِينَ ألا وَهيَ قَضِيَّةُ الكَلِماتِ المُتَحَوّلَةِ – وَيُمكِنُنا أنْ نَنعَتَها بِمصطَلَحِ "المُكَثّفةِ"– التي تَمَّتِ الإشارَةُ إليها مِن قَبلُ. ويَتَّخِذُ البَحثُ "مُذ" و"مُنذُ" أُنمُوذَجاً؛ إذ يُظهِرُ المَدَى الذي تَجارَى فيهِ النُّحاةُ واللُّغويّونَ في التَّنظِيرِ لهذِهِ المَسأَلَةِ، وما وَقَعَ مِن الخَلَلِ في الكَثيرِ مِن كَلامِهِم. كَما قَصَدَ البَحثُ إلى أنْ يَضَعَ بَيْنَ يَدَي القارئِ كَمّاً كَبِيراً مِن النُّصُوصِ التَّطبِيقِيَّةِ التي تُمَكِّنُهُ مِن أَنْ يُقلِّبَ النَّظَرَ بَينَ التَّنظِيرِ لِهاتَينِ الصِّيغَتَينِ واستِخدامِهِما، مُنذُ عَصرِ الاستِشهادِ إلى العَصرِ الحَديثِ، مثلاً بيّناً على هذهِ القَضِيَّةِ، ثم يَقِفُ في ذلكَ على الهُوَّةِ بَينَ المَنهجِ النَّظرِيِّ وَواقِعِ النُّصوصِ المُستَخدَمَةِ.

أمّا المَنهجُ فَقد اتّخَذتُ مَنهَجاً تَتَبَّعتُ فيهِ نَظَرَ النُّحَاةِ في هذه المَسأَلَةِ، وسَعَيتُ إلى هَندَسَتِها – إن جَازَ لِيَ التّعبِيرُ – هَندَسةً تُتِيحُ لِلقَارِئِ أنّ يَستَوعِبَ هاتَينِ الصِّيغَتَينِ وما دَارَ فِيهما من آرَاءٍ مُختَلَطَةٍ مُتَضَارِبَةٍ، ضِمنَ أَقسَامٍ مُتَآلِفَةٍ، يُفضِي بَعضُها إلى بَعضٍ، جَرَّدتُ مِنها كَلَّ ما اختَلَطَ فَيها مِن غَيرِها. وقد جَعلتُ جُزءاً بيّناً للتطبيق، يُعطِي القارئَ صُورَةً مُتَكامِلَةً عن هذه المَسأَلَةِ. والبحثُ بُنيَ في جُلّهِ على المَنهجِ الاستِقرائِيِّ التَّحلِيلِيِّ، كَما أَنّهُ أفادَ مِن المَنهجِ الإحصائِيِّ.

وقد قَسَمتُهُ ثَلاثَة أقسَامٍ: الأوّلُ في الوَظيفَةِ والتَّركِيبِ، قَصَرتُ الكَلامَ فيهِ على

ما دَارَ في هاتَينِ الصِّيغَتينِ من حَيثُ تَركِيبُ الكَلامِ، وتَنظِيرُ النَّحويينَ في وَظِيفَةِ كُلٍّ مِنهُما. وقد أَلحَقتُ بِهذا القَسمِ ثَلاثَةَ عُنوانَاتٍ؛ تَناوَلتُ في الأوَّلِ ما وَسَمْتُهُ بـ"اللُّغَاتِ التَّركِيبِيّةِ"، وهو يُناظِرُ ما سَنَراهُ في اللُّغَاتِ البِنَائِيَّةِ، عِندِ الكَلامِ عَلَيها في القِسمِ الثّانِي؛ وأَعنِي بِها التَّراكِيبَ التي قَامَت على هَاتَينِ الكَلمَتينِ، وعَزَاها النَّحوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ على أنّها لُغاتُ العَرَبِ. وعَالَجَت في الثّانِي إشكَالِيَّةَ العَدَدِ، وهي إشكَالِيَّةٌ ابتَدَعَها بَعضُ النُّحاةِ، وحَوّلَوا مَسأَلَةَ العَدَدِ في هَاتَينِ الصِّيغَتَينِ من مسأَلَةٍ بَدَهِيَّةٍ إلى إشكَاليَّةٍ تَقُومُ على الطَّلاسِمِ والرَّجْمِ بالغَيبِ، بَعِيداً مِن مَسالِكِ اللُّغَةِ.

وقد خَتَمَتُ هذا القِسمَ بالتَّراكِيبِ غَيرِ المُستَخدَمَةِ أو النّادِرَةِ في هذه المَسأَلَةِ. وهي تَندَرجُ في نَمَطَينَ من التَّراكِيبِ؛ تلكَ التي تَخَيَّلَها بَعضُ النَّحوِيَّينِ، بناءً على ما آلَ إليهِ نَظَرُهم وقِياسُهم، وعَالَجَها على أنّها جُزْءٌ مِن التَّراكِيبِ المُستَخدَمَةِ، أو تِلكَ التي سُجِّلَت عن العَرَبِ، ونَدَرَ تِكرَارُها. والقِسمُ الثاني في بِنيَةِ "مُذ" و"مُنذُ" وتَكوِينِهما، أو ما يُمكِنُ أنْ نَسِمَهُ بـ"اللَّغَاتِ البنائِيَّةِ"؛ إذ تَقَصَّيتُ ما جَاءَ بِهِ النُّحَاةُ واللُّغَويّونَ في بِنيَةِ كُلٍّ مِنهُما وتَركِيبِها وحَركَاتِها، واللُّغَاتِ التي تُعزَى في ذلكَ. وأمّا القِسمُ الثّالثُ فَفِي التَّطبِيقِ، وهوَ القِسمُ الذي عَرَضتُ عَليهِ تَنظِيرَ النُّحاةِ واللُّغَويينَ، قَابلتُ فِيهِ آرَاءَهَم؛ وتَتَبَّعتُ مَسَالِكَ الصِّيغَتَينِ؛ إذ يَتَقَصّى البَحثُ فيهِ طَبِيعةَ استِخدَامِهِما؛ مُنذُ أوائِلِ العَصرِ الجَاهِليِّ إلى وَقتِنا الحاضِرِ، في طَائفَةٍ كَبيرَةٍ مِن النُّصوصِ الشَّعرِيَّةِ والنَّثرِيَّةِ، مُجَسِّراً الهُوَّةَ بَينَ مَسالِكِ التَّنظِيرِ ووَاقِعِ الاستِخدَامِ؛ ذلكَ الذي نَفتَقِرُ إليهِ في الكَثِيرِ من الدّرَاساتِ اللُّغَوِيَّةِ، التي لا تُجَاوِزُ حَلْقَةَ الجَدَلِ، وقد عَمَدتُ إلى الإحصاءِ الرِّياضِيِّ التَقرِيبِيِّ، لِيُكَوّنَ القارِئُ صُورَةً عن طَبيعَةِ التَّراكِيبِ المُستَخدَمَةِ واتجاهاتِها، وقُمتُ بتَحلِيلِ النّتائِجِ ما وَسِعَنِي الجُهدُ، لِتعلِيلِ الظّواهِرِ التي تَمَّ تَسجِيلُها.

أمّا الخاتِمَةُ فَقد وَضعتُ فِيها خُلاصَةَ النّتائِجِ التي صارَ إليها هذا البحثُ، سَواءٌ في البنيةِ أو في التّركيبِ، فهي تَلُمُّ للقارئِ شَتاتَ التّحليلاتِ في أَطوائِهِ، وتَضَعُهُ في إطارٍ يُمَكِّنُهُ مِنَ الوُقُوفِ على حَجْمِ الإشكاليَّةِ التي عالَجَها البَحثُ، في قَضِيَّةِ الكَلِماتِ المُتَحَوّلَةِ أو المُكَثّفَةِ، مُتَمَثِّلَةً بِمسأَلَةِ "مُذْ ومُنذُ". وهو يُفضِي إلى تَبنِّي رَأيٍ في بِنيَةِ

هاتَينِ الصِّيغَتينِ وأصلِهِما، كَما يُقَدِّمُ تَصَوُّراً لِمُعالَجَتِهِما تَركِيبِيّاً في ضَوءِ الخلافاتِ التي شَجَرَت بَينَ اللُّغويينَ الَّذينَ عالجُوهُما.

ويَنبَغِي عَليّ هٰهنَا أنْ أُنَبِّهَ على شَيءٍ لا تُخطِئُهُ عَينُ الناقِدِ أولَ وَهْلَةٍ؛ ذلكَ أنَّنِي قَدّمتُ ما هوَ خَلِيقٌ بالتّأخِيرِ، وأَخَّرتُ ما هوَ أَليَقُ بالتَّقدِيمِ؛ وأَعنِي تَقدِيمِي الجَانبَ الوَظِيفِيَّ التَّركِيبِيَّ على جَانِبِ البِنيَةِ الصّرفِيِّ، وما كَانَ ذَلكَ إلا لأنّنِي وَجَدتُ أنَّ تَقدِيمَ الكَلامِ على البِنيةِ يَكُدُّ ذِهنَ القارئِ، وسَيغدُو في كَثِيرٍ مِن جَوانِبِه فَجّاً، ويَفتَقِرُ إلى الكَثِيرِ مِن الإحالاتِ. ولم يَفُتْ ذلك مَن عَالَجَ هذه المَسأَلَةَ من النَّحويّينَ؛ ولذلك نَجِدُهُم يُشظُّونَ كَلامَهم على البِنية في هذه المَسأَلة؛ حتّى إن المَعنِيَّ بِها عَليهِ أنْ يَغُوصَ في مُطوّلاتِهِم لِيستَخرِجَ مُرَادَه. غَيرَ أنّ هذهِ الهَنَاتِ تَقِلُّ كَثيراً حِينما يُقدَّمُ الكَلامُ على الجَانِبِ التّركِيبِيِّ مَجمُوعاً، ويَغدُو الكَلامُ على البِنيَةِ أبيَنَ وأَيسرَ مَأخَذاً، وعلى الأخَصِّ أنّني مَهَّدتُ لِذلكَ بِذكْرِ لُغَاتِ التَّركِيبِ، تلك التي سيَنبَنِي عليها الكثيرُ من الكلامِ على البِنيَةِ.

القسم الأول

أ – الوظيفة والتركيب

أول ما يطالعنا في هذا القسم من نصوص النحويين ما نجده عند سيبويه. فقد استقرَيت " الكتاب "، واستقصيت – ما وسعني الجهد – ما ورد فيه من ذكر "مذ" و"منذ" فوجدته قد نثره على أجزائه جميعاً، وقد أحصيت من ذلك تسعة وعشرين نصاً[٢]، وجعلتها في ثلاث مجموعات: الأولى تخصّ التركيب، وتعالج حُكماً أو أكثر من أحكامهما مباشرة، وتحتوي على عشرة نصوص. والثانية لم يُعالِج فيها هذه المسألة، ولم يقف عليها، ونفيد منها استخدامهما، وحال ما بعدهما دون تعليق، وتحتوي على اثني عشر نصّاً. والثالثة في بِنية "مذ" و "منذ"، وتحتوي على سبعة نصوص، سيأتي ذكرها في القسم المتعلق بالبِنية.

وسأعرض ههنا للنصوص الأولى، وهي النصوص المتعلقة بالتركيب، وسأجتزئ من المجموعة الثانية بالإشارة[٣]، وهي استخدامات لا تخرج عن المألوف، ما خلا التراكيب الواردة في النصين العاشر والحادي عشر، وسأعرض لها في التراكيب النادرة. أما الأولى فسأذكرها مرتبة بحسب الموضوع لا بحسب ورودها في الكتاب، وهي على النحو الآتي:

- **النص الأول:** والضَّمُّ فيها: مُنذُ فِيمَنْ جَرَّ بها؛ لأنّها بِمنزِلَةِ مِن في الأيّامِ[٤].
- **النص الثاني:** فأمّا الذي لَيسَ باسمٍ ولا ظَرفٍ فَقَولُكَ: مَرَرتُ بِعَبدِ اللهِ، وهذا لِعبدِ اللهِ، وما أنتَ كـ زَيدٍ، ويا لَبَكْرٍ، وتاللهِ لا أَفعلُ ذاكَ، ومِن وفي ومُذْ وعَنْ ورُبَّ وما أشبَهَ ذلكَ[٥].
- **النصّ الثالث:** وإذا قُلتَ :"مُذْ زمانٍ" فقد أَضَفتَ الأمرَ إلى وَقتٍ مِن الزّمانِ بـ" مُذْ "[٦].
- **النص الرابع:** وأمَّا أَمْ ومِن وإنْ، ومُذ في لُغةِ مَن جَرَّ، وأنْ وعَنْ إذا لم تكُن ظرفاً و"لم" ونَحوُهنَّ إذا كُنَّ أسماءً لم تغيّر[٧].

- **النص الخامس:** وأمّا "مُذ" فَتكونُ ابتداءَ غايةِ الأيامِ والأحيانِ كما كانتْ "مِن" فيما ذَكرتُ لكَ، ولا تَدخُلُ واحِدةٌ مِنهما على صاحِبَتِها. وذلكَ قَولُكَ: ما لَقِيتُهُ مُذْ يَومِ الجُمُعَةِ إلى اليومِ، ومُذْ غُدْوةٍ إلى الساعَةِ وما لَقِيتُهُ مُذ اليومِ إلى ساعتِكَ هذهِ، فَجَعلتَ اليومَ أولَ غايتِكَ فأُجرِيت في بابِها كما جَرتْ من حَيثُ قُلتَ: مِن مكانِ كذا إلى مَكانِ كذا. وتَقولُ: ما رَأيتُهُ مُذْ يومينِ فَجعلتها غايةً كما قُلتَ: أخذتُهُ مِن ذلكَ المكانِ، فجعلته غايَةً ولم تُرِدْ(٨).

- **النص السادس:** ومِمّا يُضافُ إلى الفِعلِ أيضاً قَولكَ: ما رَأيتُهُ مُنذُ كانَ عِندي، ومُذْ جاءَني، ومِنهُ أيضاً" آيةُ"(٩).

- **النص السابع:** وسألْتُهُ – يَعنِي الخَليلَ– عَن قَولِ العَرَبِ: ما رَأيتُهُ مُذْ أنَّ اللَّهَ خَلقَنِي فَقالَ: أنَّ في مَوضِعِ اسمٍ كأنّه قالَ: مُذ ذاكَ.(١٠)

- **النص الثامن:** وأمّا " إذا " و "لَدُن " فكـ"عِندَ"، ومِثلُهُنَّ "عَن" فِيمَن قالَ: "مِن عَن يَمِينِهِ". وكذلكَ "مُنذُ" في لِغَةِ مَن رَفَعَ لأنَّها كـ "حَيثُ"(١١).

- **النص التاسع:** و "مُذْ" فِيمَن رَفَعَ بِمنزِلَةِ "إذْ "و"حَيثُ"، ومعناها إذا رَفعتَ قد بُيِّنَ فيما مَضَى بِقَولِ الخليلِ(١٢).

- **النص العاشر:** هذا بابُ ما لا يَجُوزُ فيهِ الإضمارُ مِن حُروفِ الجَرِّ، وذلكَ الكافُ في أنتَ كـ"زيد" و"حتى" و"مُذ"؛ وذلكَ لأنّهم استَغنَوا بِقولِهم: مِثلِي وشِبهي عنه فأسقَطُوه... واستَغنَوا عن الإضمارِ في "مُذ" بِقولِهم: "مُذ ذاكَ"؛ لأنّ ذاكَ اسمٌ مُبهَمٌ وإنّما يُذكَرُ حينَ يُظن أنّه قد عَرَفتَ ما يعني(١٣).

وإذا وقفنا على هذه النصوص وجدنا سيبويه يصرّح في النصوص الخمسة الأولى بحرفية "مذ" و"منذ". ومصطلح الإضافة في النص الثالث جاء في سياق الكلام على معنى حروف الجر. وقد نقل العوامري النص الخامس من اللسان، وهو أطول النصوص التي عرض فيها سيبويه لـهذه المسألة، وأكثرها وضوحاً وتفسيراً لحال الحرفية في "مذ"، وهو يقيس الجرّ في "مذ" على "مِن". وقد حاول العوامري تجليته، وتسجيل ملحوظات دقيقة عليه؛ إذ يقول:" وضع سيبويه "إلى" بعد "مذ"، ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين، فيما بين يدي من المراجع. أمّا في كلام البلغاء

فكثير". والشيخ العوامري على حقّ، فاقتران "إلى" بـ"مذ" أو "منذ" من اليسير الوقوع عليه، وقد وقعت على هذا التركيب في معجم الأدباء وحده ثلاث عشرة مرة[١٤]. ويردف: وقوله: "مذ غدوة إلى الساعة" مذ فيه بمعنى (مِن) فوجب أن يكون ما بعدها معرفة، فيتعين أن تكون غدوة هنا من يوم بعينه[١٥]. وقال: "وقوله: "ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك" مذ فيه بمعنى "من" الابتدائية أيضاً؛ لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال. كما يجوز أن تقول – في ما أرى– ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة"[١٦].

وقال ابن السراج (٣١٦هـ) معلقاً على النص نفسه:" كذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: "ما رأيته مذ يومين" فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى؛ أي لم ترد ابتداء له منتهى؛ أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى"[١٧]. وكذا قال الفارسي في التعليقة[١٨]، ونَسَبَ إلى ابن السراج قوله:"معنى هذا أنك لو أردت الابتداء والانتهاء لرفعت، فقلت: "مذ يومان"؛ لأنك إذا أردت الغايتين، الابتداء والانتهاء فالحكم الرفع، وإذا أردت أحدهما خفضت[١٩]. وهذا – فيما أرى – لا يلزم سيبويه مُطلقاً. ولو ذهب هذا المذهب ما رأيناه يكرّر في النصوص المذكورة "فيمن جرّ" و"فيمن رفع، و"في لغة من جرّ " و"في لغة من رفع". ونجد سيبويه يستنتج في هذا النص أن "مُذ" و"مِن" لا تدخل إحداهما على الأخرى؛ لأنهما بمعنى واحد. وممّا يجدر التوقف عنده إضافة سيبويه "مذ" إلى "زمان" في النص الثالث، وهو من إضافة "مذ" إلى المبهم، وسنرى تفصيل النحويين فيه.

وأما النصان السادس والسابع فقد ذَكَر الأول في باب" ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء"، وهو يذكر إضافة "منذ" و"مذ" إلى الفعل، وذكر الثاني في باب ملحق به. وهذان النصان لم يتنبّه إليهما كثير من النحويين ما خلا شراح الكتاب. ونقل ابن

مالك عن ابن خروف في شرح النص الأول منهما:" وقال ابن خروف في الشرح: وأمّا "مذ" و"منذ" فمن الظروف، وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب. وقول السيرافي موافق لقوله، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه"(٢٠). على أن للسيرافي مذهبين في هذا النص؛ إذ يقول:" وأما قوله: "ما رأيته منذ كان عندي" و"منذ جاءني" فإن "منذ" يحتمل أن تكون اسماً وحرفاً، فإن كان اسماً فهو كإضافة أسمَاء الزمان إلى الفعل و"منذ" من أسماء الزمان، وإن كان حرفاً فهو حرف جر مختص به الزمان، عمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف، فجاز إدخاله على الفعل؛ إذ كان في معناه وعمله كزمانٍ مضافٍ إلى الفعل"(٢١). وقال أبو حيان في التذكرة: ومذهب سيبويه(٢٢) أنهما اسمان منتصبان على الظرف، وهما مضافان إلى ما بعدهما من الجمل كسائر أسماء الزمان(٢٣). وقد جاء في "التعليقة": "و"مذ" في قولك: "مذ جاءني و"مذ كان عندي" لا تخلو من أن تكون الذي هو حرف أو الذي هو اسم، ولا يجوز أن يكون حرفاً؛ لأن حرف الخفض لا يدخل على الفعل ... ووجدنا أسماء الزمان قد أضيفت إلى الفعل فجعلناه اسم زمان مضافاً إلى الفعل"(٢٤). وعلى الرغم من أن سيبويه لم يعلل هذا المذهب بشيء نجد أن ظاهر مذهبه يؤيد ظرفية "مذ" و"منذ" في هذا التركيب، وأنهما مضافان إلى الفعل.

وقد جعل أبو علي النص السابع على وجهين؛ إذ يقول: "لا يخلو "مذ" من أن يكون حرف جرّ أو مبتدأً، فإن كان حرف جرّ انفتح "أنّ"؛ لأنه في موضع اسم، وإن كان مبتدأ انفتح أيضاً؛ لأن "أنّ" في موضع خبر المبتدأ"(٢٥). ونَقَل عن ابن السراج: "أن "مذ" هـهنا حرف، كأنه قال: "مذ خَلَقَ الله عز وجل إياي" "(٢٦).

على أن سيبويه لم ينقل في التركيب المذكور "ما رأيته مذ أنَّ اللَّه خلقني" إلا فتح همزة "أن"، ونرى أبا علي لا يرى إلا غيره. وقد انفرد الأخفش بالقول بكسر الهمزة هـهنا(٢٧). وقال ناظر الجيش:" ولا يلزم من إجازة الأخفش لذلك أن يكون مسموعاً، فقد تكون إجازته له بطريق النظر"(٢٨). وهو يقدر بعد "مذ" و"منذ"

اسم زمان مضافاً إلى الجملة – كما سنرى – ولا ندري كيف ينقل الكسر، ثم يَسوغ له هذا المذهب؟!

وأمّا النصان الثامن والتاسع فظاهرهما أن سيبويه يعد "مذ" و"منذ" في نحو قولهم "ما رأيته مذ أو منذ يومان" ظرفاً، والنحويون – كما سنرى – ينسبون هذا المذهب إلى طائفة من البصريين، ومنهم الأخفشُ والزجاجُ والزَّجّاجيُّ وأبو عليّ. ولم يصرّح بسيبويه إلا ابنُ هشام اللخْميّ (ت٥٧٧هـ) فيما ذكر أبو حيان؛ إذ يقول: وقال ابن هشامٍ اللخمي(ت٥٧٠هـ): "وهو مذهب سيبويه"[٢٩]. على أن سيبويه لم يبيّن حال الظرفية في هذا الوجه، على ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه يشير في غير ما لَبس إلى ظرفية "منذ"، كما سنرى عند الكلام على البنية؛ إذ يقول:" أمّا منذ فضُمت لأنها للغاية"[٣٠]. وقد بيّن أبو علي مقصودَه بالغاية؛ إذ يقول:" الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضم؛ لأن غاية الشيء نهايته. ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضم هي ما تضاف إليه، وإنما يحذف المضاف إليه منه إذا علم؛ لذكر له قد سبق، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[٣١]، بعد ذكره أمر الروم... والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فإنما تكون هذه الظروف مبنية على الضم متى حذف منها غاياتها، لعلم المخاطب بما هو غايته، وإن لم يُعلَم لم يَجُز أن يبنى على أنه غاية"[٣٢].

والنص العاشر ملحق بالنصوص الخمسة الأولى، وما يميزه كلامه فيه على الإضمار، وقد ذكره في باب "ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر" وهو يصرح ههنا بعدم جواز الإضمار فيهما، ويعلل ذلك بالاستغناء. وقد نسب أبو حيان إلى المبرد إجازة "ما رأيت مذه، أو منذه"[٣٣]، وعلّق عليه السيوطي :"ورُدَّ لأن العرب لم تقله"[٣٤]، ومضمون ما نقل ابن السراج في "الأصول" عن المبرد لا يخالف سيبويه في هذا المسألة[٣٥].

وخلاصة نظر سيبويه أنه عرض لهاتين الصيغتين من جهتين؛ الحرفية والظرفية، ولم نجده يفصّل في مفهوم الظرفية تفصيله في الكلام على حرفيتهما.

وأول ما يطالعنا بعد سيبويه ما نُسب إلى خلف الأحمر(١٧٠هـ) في مقدمته، ويعد أوضح ممّا جاء به سيبويه؛ إذ نراه يقول في باب منذ:" تخفض بها كل شيء ممّا أنت فيه وما قد مضى، تقول في نحوٍ منه: منذُ العامِ، ومنذ الشهرِ، ومنذ الدهر الطويلِ ومنذ حين، وأشباه ذلك"[٣٦]. ونلحظ ههنا في قوله:" منذ حين" كيف يجيز دخول "منذ على المبهم. أمّا باب "مذ" فيقول فيه: "تخفض بها ما أنت فيه، وترفع بها ما مضى، تقول: مذ اليومِ، ومذ الساعةِ، ومذ الشهرِ، ومذ العامِ، الذي لا يعرف وأشباه ذلك"[٣٧]. وما جاء به خلف – إنّ سلمنا بنسبة المقدمة إليه – من إقرار الرفع والجرّ – وهو معدود من البصريين– لا نجده عند البصريين الأوائل. على أنّ هذا الإقرار بهذه الرؤية الواضحة، في هذا الوقت المبكر يحمل على الشك في نسبة الكتاب[٣٨].

ولا نجد في الكتاب المحقق من معاني الأخفش وقوفاً على "مذ" و"منذ" إلا في نصين عرَضاً، وقال معلقاً في الثاني حينما ذكر قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[٣٩]، "يريد منذ أول يوم"؛ لأن من العرب من يقول: "لم أره من يوم كذا"، يريد "منذ"، و"من أول يوم" يريد به أول الأيام، كقولك: لقيت كل رجلٍ تريد به كلّ الرجال"[٤٠]. غير أن الزجاجيّ ينقل عنه رواية ذكرها الطبري عن المازني، قال:"كنت عند الأخفش ومعنا الرِّياشِيّ فقال الأخفش: إنّ "مذ" إذا رُفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبر، كقولك: "ما رأيته مذ يومان". وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم كقولك: "ما رأيته مذ اليوم". فقال الرياشي: فلم لا تكون في الموضعين اسماً؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ "وهذا ضاربٌ زيداً غداً"[٤١]، فلم لا تكون "مذ" بهذه المنزلة ؟ فلم يأت الأخفش بمقنع. فقلت أنا: لا تشبه "مذ" ما ذكرت من الأسماء لأنا لم نرَ الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني نحو: "أين" و"كيف" وكذلك "مذ" هي مضارعة الحروف فلزمت موضعاً واحداً"[٤٢].

وعلى الرغم من أن تعقيب المازني ليس أكثر إقناعاً لنا من ردّ الأخفش له نجد أنّ النص يشي بأن ثمة نحويين – وسيشير إليهم السيرافيّ عمّا قليل، ويبدو أنّ الرياشي منهم – لم يسلموا بمسألة الحرفية لـ" مذ"، ومن ثمّ لم يكن التنظير لهذه الحرفية مقنعاً لهم.

على أنّ ما نسبه ابن هشام إلى الأخفش يخالف هذا؛ إذ يقول: "فإن تقديره عند الأخفش والزجاج والزجاجي "بيني وبين لقائه يومان"[٤٣]. وكذا نسب إليه المرادي[٤٤]، وأبو حيان في الارتشاف[٤٥]، وقال ابن عقيل: "وذهب أبو الحسن أنك إذا قلت: "مذ زيد قائم" أو "مذ قام زيد"، فهما مرفوعان بالابتداء، والخبر زمن مقدر، أي "مذ زمنِ زيد قائم"؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على الزمان[٤٦]. وكذا نسب أبو حيان في التذكرة[٤٧]. وقول الأخفش هذا، ومن ذهب مذهبه كابن عصفور وغيره إنما هو دفع لكلام سيبويه آنفاً في إضافة الكلمتين إلى الفعل.

أمّا المبرّد فقد وقف على هذه المسألة؛ وفصّل فيها ما لم يفصله سيبويه؛ إذ يقول في "مذ": فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره. غير أنّها لا تقع إلّا في الابتداء لقلة تمكنها، وأنّها لا معنى لها في غيره. والمعنى إذا قلت " لم آته مذ يومان"؛ أنك قلت لم أره ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية، فكأنّك قلت " مدة ذلك يومان". والتفسير بيني وبين رؤيته هذا المقدار". أمّا في الجر، فيقول:" أن تقع في معنى "في" ونحوها، فيكون حرف خفض، وذلك قولك: "أنت عندي مُذِ اليوم"، و"مذ الليلة"؛ لأن المعنى "في اليوم وفي الليلة". وليس المعنى "أنّ بيني وبين رؤيتك مسافة"، وكذلك "رأيت زيداً مذ يومِ الجمعة يمدحك"، و"أنا أراك مذ سنة تتكلّم في حاجة زيد"؛ لأنك تريد أنا في حال رؤيتك مذ سنة، فإن أردت: رأيتك مذ سنةٌ"؛ أي غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة رفعت؛ لأنك قلت رأيتك، ثم قلت: بيني وبين ذلك سنةٌ، فالمعنى أنك رأيته ثم غبرتْ سنة لا تراه. وإذا قال "أنا أراك مذ سنةٍ"، فإنما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقضِ، وأنّ أولها مذ سنة؛ فهذا شرط "مذ" وتفسيرها.

فإن قال قائل: فما بالي أقول "لم أرك مذ يوم الجمعة" وقد رآه مذ يوم

الجمعة؟ قيل إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة، والتقدير "لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة"، فقد أثبتّ الرؤية، وجعلتها الحدّ الذي منه لم أره".

ويقول في"منذ": "معناها – جررتَ بها أو رفعت – واحد وبابها الجرّ". ويعلل هذا قائلاً:" لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة "مِن" في سائر الأسماء. تقول "لم أرك منذ يومِ الجمعةِ"، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقول "من عبد الله إلى زيد"، و"من الكوفة سرت". فإن رفعت فعلى أنك جعلت "منذ" اسماً وذهبت إلى أنها "مذ" في الحقيقة، وذلك قليل؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة "من" في الأيام"[٤٨].

والذي يمكن التوقف عنده في قول المبرد أن المسألة اشتدت حتى أُفرِدَ فيها بابٌ مستقل، هذا من وجه، أمّا من حيث النص فإننا نجد المبرد يرى أن رفع الاسم بعد "مذ" على معنى وجرّه على معنى؛ ورفعه على الخبر وهي اسم في محل رفع مبتدأ؛ إذ هي غير متمكنة، ولا معنى لها في غير الابتداء. وهو يلجأ في ذلك إلى شيئين: التقدير والتفسير. ففي نحو "ما رأيته منذ يومان" التقدير "مدةُ ذلك يومان" والتفسير "بيني وبين رؤيته هذا المقدار". وقد جعل غيرُه هذا التفسير مذهباً وتقديراً، كما رأينا فيما نسبه ابن هشام للأخفش آنفاً، وسيستبين ذلك لاحقاً. والجدير بالتوقف قول المبرد:" فإن أردت: رأيتك مذ سنةٌ"؛ أي غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة رفعت. فهو يوجب الرفع ههنا على هذا المعنى. كما أنّ السؤال الذي تنبّه إليه المبرد: فإن قال قائل: فما بالي أقول "لم أرك مذ يوم الجمعة" وقد رآه مذ يوم الجمعة؟ يشي بأن ثمة كلاماً في هذه المسألة، وقد أخذ المبرد جانب السياق، فأقر ههنا دخول المحدود في الحدّ. وهذه القضية – كما سنرى – ستبدو أكثر إشكالية لدى اللاحقين.

وأمّا الجرّ عنده فعلى معنى "في" أو نحوه، وتفسيره على معنيين؛ الأول "في"، نحو "أنت عندي مذ اليوم"؛ أي في اليوم، والآخر نحو:" أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاجة زيد؛ وتفسيره أنا في حال رؤيتك منذ سنة".

أمّا "منذ" فبابها الجرّ، ومعناها واحدٌ رفعت بها أو جررت؛ فهي في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة "مِن"[٤٩]، وإن رفعت – وذلك قليل – فهي "مذ" في الحقيقة[٥٠].

ومن البيّن أن المبرد لم يلتفت إلى دخول هاتين الكلمتين على الفعل، على الرغم من أهمية هذه المسألة. وخلاصة نظره أنه يجعل مرفوع "مذ" على معنى ومجرورها على معنى؛ ولذلك لا نجده يشير إلى لغة الرفع ولغة الجر كما رأينا ذلك عند سيبويه. أمّا "منذ" فهي من باب واحد وعلى معنى واحد. والمبرد يقرّ ههنا من غير لفظ بأن مسألة الرفع بعد منذ إنما هي لغة، حينما يشير إلى المعنى الواحد على الرغم من اختلاف الحركة. على أن كلامه على " منذ " ليس له أصل بيّن، ولا يخلو من الغموض. فكيف للناطق أن يذكر "منذ" في المجاز وهو يريد "مذ" في الحقيقة؟ وهو يستقل بهذا التقسيم، ولا نراه – فيما اطلعت عليه – يَرِد عند من خَلَفَه من تلاميذه ولا غيرهم. قصارى القول إن ثمة فرقاً بين التنظير الذي برع فيه المبرد وبين واقع استخدام هاتينِ الصِّيغتينِ.

ومن الآراء التي ينبغي الوقوف عليها في هذه المسألة بعد ذلك رأي أبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) ويتجلى في شرحه؛ إذ يقول: اعلم أن "منذ" و"مذ" جميعاً في معنى واحد، وهما يكونان اسمين وحرفين... وإذا قلت "ما رأيته منذ يومِ الجمعة" كان معناه "انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة"، فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية، فمحل ذلك في الزمان كمحل " مِن " في المكان...غير أن "من" على ما ذكرها البصريون تستعمل في غير الزمان، ويستعمل مكانها في الزمان "منذ"... وتقول "ما رأيته مذ السبتُ"... فإن قال قائل ما حكم "مذ" في هذا الوجه وتقديرها؟ قيل له حكمها أن تكون اسماً وتقديرها أن تكون مبتدأة، ويكون ما بعدها خبرها، كأنك قلت: "ما رأيته مدةُ ذلك يوم السبت"، فيكون على كلامين.(٥١)

ويردف قائلاً: فإذا جعلت "منذ" لما أنت فيه صار حرفاً بمنزلة "في"، وانخفض ما بعدها؛ وذلك أنك إذا قلت: "ما رأيته مذ يومُ الجمعة" فمعناه انقطاع رؤيتي له ابتداؤه يوم الجمعة وانتهاؤه الساعة، فتضمنت "مذ" معنى الابتداء والانتهاء. أمّا "ما رأيته مذ اليومِ" على معنى "في" فمعناه ابتداء الغاية.

وهو ينقل رأياً ينسبه بقوله: وزعم بعض أصحابنا" أنهما اسمان على كل

حال، فإذا رفعنا ما بعدهما كان التقدير على ما مرّ، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين وإن كانا مبنيّين، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾(٥٢). ثم نراه يبتدر هذا المذهب فيفنده: "واستدل أصحابنا على خلاف هذا القول، وأنها حرف إذا انخفض ما بعدها بأن قالوا: رأيناها في الزمان تقوم مقام "من" وتكون لابتداء الغاية، و"مِن" حرف، فلا يجوز أن يكون ما في معناها وواقعاً في موقعها إلا حرفاً(٥٣). وقد نقل ابن يعيش أيضاً هذا الرأي ونسبه كما نسبه السيرافي بقوله "بعض أصحابنا"، ووصف قولهم بالمتين، على أنه لم يختره أيضاً(٥٤)، كما نقله أبو حيان(٥٥).

وممن أسهم في ترسيخ أسس هذه المسألة أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)؛ إذ يستبين مذهبه في الإيضاح:" وأمّا الموضع الذي يكونان فيه اسمين فيكون على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى الأمد، فينتظم أول الوقت إلى آخره، والآخر أن يكون أول الوقت. فأمّا الأمدُ فقولك: "لم أرك مذ يومان"؛ أي أمد ذلك يومان، فـ"مذ" ابتداء موضعها رفع، وهو اسمٌ من أسماء الزمان ويومان خبرٌ لهما، ولا تستعمل اسماً إلا في الابتداء خاصة، والنكرة يختص بها هذا الباب؛ لأن الغرضَ السؤالُ عن عدة المدة التي انقطعت الرؤية فيها، وإن خُصّص لم يمتنع، كما أنه إذا خُصّص ما في جواب "كم" لم يمتنع؛ لأن التخصيص فيه لا يخرجه عن أن يكون عِدّة. وأمّا أول الوقت فقولك: "ما رأيته مذ يوم الجمعة". المعنى أول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص يوم بعينه"(٥٦).

وقد جلّى الجرجاني قول أبي علي، فقال:" ولا يجب الإتيان بالمعرفة، وإنما الذي يجب هو العدد، فإن أتيت بما فيه التعريف والعدد لم يمتنع، وذلك قولك: " لم أرك مذ المحرّم "، و"لم أرك مذ الشتاء "، كأنك قلت: "لم أرك مذ ثلاثة أشهر"...؛ لأن التعريف لم يخرجه من إفادة العدد.... والضرب الثاني من معنى "مذ" و"منذ" أن لا تقصد انتظام أول الوقت وآخره، وإنما تريد الدلالة على ابتداء الغاية دون انتهائها، فهذا يقتضي التخصيص، كقولك: "ما رأيته مذ يومُ الجمعة"، كأنك قلت:

"أول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يومُ الجمعة"، بمنزلة الجار في قولك "أنت عندنا مذ الليلةِ"... ولو قلت: "عندنا مذ وقت" لم يجز؛ لأن الجار بمنزلة "من" في أن الغرض الدلالة على ابتداء الغاية، ولا يتحصل المقصود بذلك إلا بالتخصيص، كما أنك لو قلت "خرجت من مكان" كان محالاً، وذلك أن كل أحد يعلم أنّ ابتداء الكون كان في زمان ما، وكذلك يعلم أن أول الخروج في مكان ما، فليس يفيد كلامك إلا ما كَفَت الضرورةُ أمرَه، فالواجب أن تقول:" أنت عندنا مذ يوم الجمعة"؛ لأن كل أحد لا يعلم أن ابتداء الكون كان في يوم الجمعة"(٥٧). وجملة القول أنك إذا رفعت ما بعدها جاز لك ثلاثة أوجه:

أحدها: التنكير نحو "لم أرك مذ يومان"، تريد أول الوقت وآخره.

والثاني: التعريف على أن تقصد ذلك أيضاً نحو ما ذكرنا من قولك: لم أرك مذ المحرم، تريد أنك لم تره في الشهر كله، وينبغي أن تقول ذلك عند انسلاخ الشهر.

والثالث: وهو أن تريد أول الوقت فتقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، وإذا جررت لم يجز إلا هذا الوجه الأخير، وهو قصد أول الوقت، كمن في الأمكنة سواء.

وقد رأينا آنفاً قول ابن السراج في وجوب الجر عند إرادة أول الوقت؛ أي إحدى الغايتين.

وممّا يجدر التوقف عنده كلام الجرجاني في "شرح الإيضاح" على الفرق بين إرادة أول الوقت وبين قصد أول الوقت وآخره؛ وهو أكثر تفصيلاً مما جاء عند المبرّد؛ إذ يقول: "فإن قلت: فما الفصل بين أن تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، فجررت أو رفعت وأنت تريد أول الوقت، وبين أن تقول: "ما رأيته مذ يومُ الجمعة"، وأنت تقصد أول الوقت وآخره؟ فالجواب أنك إذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، تريد أول الوقت وآخره، كان بمنزلة قولك: "مذُ اليومُ"، في أن الرؤية لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه، كما أنك إذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، كان المعنى أن الرؤية لم تحصل في جزء من اليومين ألبتة... وإذا قلت "ما رأيته مذ يومِ الجمعة"، فجررت على ابتداء الغاية، كان المعنى أن الرؤية انقطعت في يوم الجمعة، وأنك رأيته فيه ثم فارقك، فتكون الرؤية

ملتبسة ببعض يوم الجمعة. فإن قلت قد بنيت الباب كله على أن الرفع يقتضي في وجهيه الأمد وانتظام أول الوقت وآخره... وأن الجر على خلاف ذلك وهو أن يقتضي أول الوقت، وإنه لخليق بذلك من حيث إن "مذ" إذا جرّت فهي بمنزلة "من" في اقتضاء الابتداء" وينتهي إلى قوله:" والفصل بين الرفع والجرّ قائم بكل حال، وإيجاب أول الوقت وكون مسألة القصد إليه لازم للجرّ".

والإشكال ههنا إشكال في النظر لا في الاستخدام، والذي يقرر المسألة السياق، وسيتضح ذلك في قسم التطبيق. وقد أنكر الرضي هذا الفرق، وقال:" ولا فرق من حيث المعنى بين جرّ هذه الظروف ورفعها أصلاً، ولا تُصغِ إلى ما ترى في بعض الكتب: أن بين الجرّ والرفع في المعرفة فرقاً معنوياً... وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجرّ وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وهم"(٥٨).

والجرجاني يصر على مسألة الفرق بين الرفع والجرّ، وهو يبسط المسألة التي رأينا المبرد يشير إليها باختصار، ويعمد إلى مثالين، يوضح فيهما الفرق بين رفع ما بعد " منذ " وجره على المعنى المذكور، فالأول:"رأيتك منذ سنةٌ تتكلم في حاجة زيد"، ويردف قائلاً: "إذا رفعت كان المعنى أن رؤيةً كانت في وقت ثم فقدت، وغاية المسألة إليها من وقتك هذا سنة"... وإذا قلت: "أراك مذ سنةٍ تتكلم في حاجة زيد" فجررت، فالمعنى أن رؤية كانت واتصلت فأنت بعدُ في الرؤية". وهو يطيل الحديث في معنى الرفع والجرّ ههنا أيضاً. وقد غاب عن الجرجاني – رحمه الله – أن الذي شحن التركيبين في المعنى الذي فصّله إنما هو الفعل، لا "رفع مذ" ولا جرها. ولا يمكن أن يقول قائل "أنا أراك منذ سنة" وتكون الرؤية انقضت وذهب زمانها.

وقد توقّف الجرجاني أيضاً عند كلام أبي علي في البِنية التي يحدثها كلّ من الجرّ والرفع، وقد رأينا المبرّد يمثّل لها دون أن يُعقّب، إذ يقول أبو علي:" والفصل بين الرفع والجرّ بـ"مذ "أنك إذا جررت بـ"مذ" كان الكلام جملة ً واحدة، وإذا رفعت كان الكلام جملتين"(٥٩). وقد بيّن ذلك الجرجاني؛ إذ يقول:" اعلم أنك إذا قلت "لم أرك مذ يومان"، كان "مذ" مبتدأ و"يومان" خبره، كقولك: "أمد ذلك يومان"،

فيكون الكلام جملتين: إحداهما قولك "لم أرك"، والثانية قولك "مذ يومان"، كما أنك إذا قلت: "لم أرك وأيامُ البَيْنِ طويلة"... وإذا جررت فقلت: "لم أرك مذ يومِ الجمعة"، كان "مذ" حرفاً بمنزلة "في" إذا قلت "لم أرك في الجمعة" وحرف الجرّ تعلقَ بما قبله تعلُّقَ زيد بـ"ضربت" في قولك(٦٠): ضربت زيداً..ويجب أن يكون داخلاً فيما قبله. وإذا كان كذلك كان الكلام جملة واحدة فاعرفه"(٦١).

على أن الجرجاني بألمحيّته يستشعر وهنَ المسألة فيسارع إلى جبرها، فيقول:" فإن قيل: إذا كان "مُذ" في حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده جملة من مبتدأ وخبر فكيف لم يجز أن تقول: "ما رأيته ومذ يومان"، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى كما تفعل ذلك فيما مثّلت، وهو قولك: "ما رأيته وأمد ذلك يومان"، وكيف خالف التفسير المفسَّر؟ فالجواب أن قولك "مذ يومان" وإن كانت جملة مستأنفة، فإن هذه الجملة من حيث المعنى كأنها جزء من الكلام الذي قبلها... فلمّا امتزج معنى إحدى الجملتين بالأخرى جَرَتا مجرى جملة واحدة، فلم يجز فيها العطف، كما كان ذلك في القسم وجوابه والشرط والجزاء"(٦٢). وقد قال الرضي: "ولا محلّ للثانية عند جمهورهم؛ لأنها كالمفسِّرة، وانفرد السيرافي بقوله: هي منتصبة المحل على الحال؛ أي ما رأيته متقدماً"(٦٣).

ويرى الزجاجي في "الجمل" أن "مذ":"ترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه... كقولك: "ما رأيته مذ يومان ومذ شهران"... فترفع ذلك كله لأنه ماضٍ بالابتداء وخبره "مذ"، والتقدير بيني وبين لقائه يومان.... وتقول في ما أنت فيه بالخفض: "ما رأيته مذ يومِنا" و"مذ عامِنا"، فتخفضه لأنك فيه. وهي إذا رفعت ما بعدها اسم، وإذا خفضت ما بعدها حرف، بمنزلة "مِن" في المعنى والعمل(٦٤). وقد رأينا ما نسبه ابن هشام في هذا المذهب. ونسبه ابن عقيل(٦٥)والمرادي(٦٦) وأبو حيان(٦٧) إلى الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين. وهو مذهب أبي الفتح ابن جني في اللمع(٦٨). وقد عدل عنه لمّا رآه ينقض الدلالة؛ إذ علّق على قول المتنبي في "الفَسْر":

إِلـى الـيَـومِ ما حَـطَّ الفِداءُ سُروجَـهُ　　　مُذُ الغَزوُ سارٍ مُسرَجُ الخَيلِ مُلجَمُ

"والغزو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير مذ الغزو كائن أو واقع... وكان ربما أنشده " مذ الغزوِ " بالجر، وتقديره "مذ زمنِ الغزو"، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه"(٦٩).

على أن للزجاجي مذهباً آخر أيضاً، جاء في أخباره، يقول فيه:"وأمّا القول في الرفع بها في قولك: "ما رأيته مذ يومان"، فإن هذا لا يصحّ إلّا من كلامين؛ لأنك إن جعلت الرؤية واقعة على "مذ" انقطعت مما بعدها ولم يكن له رافع. ولكنه على تقدير قولك: ما رأيته، ثم تقول للقائل: كم مدة ذلك؟ فيقول: يومان، أي مدة ذلك يومان، فرفعه بالابتداء والخبر(٧٠).

وقد أصّل النحويون قياس الجر في "مذ" و"منذ"؛ كما رأينا عند سيبويه والمبرد، وقد أكّد اللاحقون هذا التأصيل؛ إذ يقول الزجاجُ في معانيه عند كلامه على قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾: "دخلتْ "من" في الزمان والأصل "منذ" و"مُذ"، وهذا أكثر الاستعمال في الزمان" و"مِن" جائزٌ دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض، ومثل هذا قول زهير(٧١):

لمن الدِّيار بِقُنَّة الحِجْر   أقْوينَ من حجَجٍ ومِنْ شَهْر

وقيل إنّ معنى هذا "من مرّ حجج ومن مرّ شهر"(٧٢). فالأصل عنده في الدخول على الزمان لـ"مذ" و"منذ" وإنما استجيز لـ "من" الدخول مدخلهما لأنها أمّ الباب. ونرى أبا عليّ يُنظّر لحرفية "مذ" و"منذ"؛ فيقيسهما على الباء في الاستفهام؛ إذ يقول:" أمّا الموضع الذي يكونان فيه حرف جرّ فقولك:"مذ كم سرت" فمذ حرف لإيصالها الفعل إلى "كم"، كما كان الباء في قولك:" بمن تَمُرّ كذلك"(٧٣). وقد تلقف النحويون هذه اللفتة، ووشّحوا بها آراءهم في الكلام على هذه المسألة(٧٤).

وقال الزجاجيّ: ولو استُعملَت "مِن" في هذا الباب مكان منذ فقلت: ما رأيته من يومين أو من شهرين كان ذلك قبيحاً، وأهل البصرة لا يجيزونه، وأما قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ...﴾ فتقديره "من تأسيس أول يوم"، وقول الشاعر وهو زهير: "أقوين من حجج ومن دهر"، وروى بعضهم "مذ حجج

ومذ دهر"، وقال: كان من لغته أن يخفض بـ"مذ" على كل حال، ويجعلها بمنزلة "منذ"، فتقديره عنده "من مر حجج ومن مر دهر" "[٧٥]. وقد أكد ابن السراج هذا القياس، إذ يقول: وهي في قول مَن جَرَّ بَها حرفٌ، فهي لابتداء غاية الأيام والأحيان، وحقُّ (مذ) أن لا تدخل على ما تدخلُ عليهِ (مِن) وكذلك (مِنْ) لا تدخلُ على ما تدخل عليه (مذ)[٧٦]. وقال السيرافي: "والكوفيون يزعمون أن "مِن" تصلح للمكان والزمان، و"منذ" لا تصلح إلا للزمان"[٧٧].

وهنا لا بد من الوقوف على قول العوامري: "إنهم جوزوا أن يقال مثلاً: "ما قابلته مذ أو منذ دهر أو شهر"، على أن يكون "مذ" أو "منذ" بمعنى "من وإلى" معاً، لأن الدهر والشهر في حكم المعدود فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً: "ما قابلته، مذ أو منذ زمن"؛ لأن الدهر من معانيه الزمن". ويردف قائلاً: "ويَظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور "مذ" و"منذ"، إذا كانا بمعنى "مِن"، فيقول في التوضيح: ومعنى "مذ" و"منذ" ابتداء الغاية إذا كان الزمان ماضياً" كقوله: "مذ حجج ومذ دهر"، وقوله "وربع عفت آياته منذ أزمان"[٧٨]... فأقره شارحه الشيخ خالد"[٧٩].

على أن ابن هشام يقول في شرح الشذور:" فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً لا مبهماً ... وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت"[٨٠]. ونجد ذلك في المغني أيضاً[٨١]. فهو يشترط التعيين وعدم الإبهام. وقال المالقي: وإذا كان غير معدود – يعني الماضي – كانت لابتداء الغاية، وذكر بيت زهير، ولم يلتفت إلى مسألة التعريف[٨٢]، وكذا جاء في الهمع[٨٣]. ولم يشترط الأشموني في مجرورهما إلا أن يكون وقتاً معيناً لا مبهماً[٨٤]، وقد أشار إلى شرط المعرفة في موطن آخر[٨٥]. وممن صرح بشرط المعرفة ههنا ابن عقيل في شرح المساعد[٨٦]، وأبو حيان في الارتشاف[٨٧] والتذكرة[٨٨]. والظاهر من هذه المذاهب أن ثمة نحويين لم يشترطوا المعرفة فيما جعلوه على ابتداء الغاية بل التعيين الذي يفضي إليه السياق. وعلى ذلك حملوا "الدهر" و"الحين" والأزمان. وقد حُكي عن أبي زيد وأبي عبيدة ويونُس أن الدهر والزمان والزمن والحين يقع على محدود، وعلى عمر الدنيا من

أولها إلى آخرها... فإذا قال: "لم ألقك منذ حين" وهو يريد تبعيد الوقت، علم ذلك بالحال أو القرينة، وكذلك لو قال "أعطيك حقك بعد حين" وأراد تقريب الوقت[٨٩]. وقد رأينا آنفاً سيبويه في النص الثالث من نصوص التركيب يمثل بـ" مذ زمانٍ".

ولم تصل المسألة إلى الأنباري (ت٥٧٧هـ) في القرن السادس إلا وقد انعقدت واستحكمت مسألة خلافية يتجاذب أطرافها البصريون والكوفيون، على أنه وقف على جانب واحد منها، فقد عقد مسألة للخلاف في إعراب الاسم المرفوع بعد "مذ" و"منذ"، واستهلها قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن "مذ" و"منذ" إذا ارتفعَ الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف[٩٠]. وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف. وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارّين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما"[٩١]. وذكر الأنباري احتجاج الكوفيين في تقدير فِعْل؛ أن "منذ" مركبة من" مِن" و"إذ"، والذي يدلّ على هذا الأصل أن من العرب من يقول في مُنذُ "مِنْذُ". وإذا ثبت أنها مركبة من "من" و"إذ" كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد "إذ". فأمّا إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بـ"من"، ولهذا المعنى كان الخفض بـ"منذ" أجود من "مذ"، لظهور نون "من" فيها تغليباً لـ"من"، والرفع بـ"مذ" أجود لحذف نون من تغليباً لـ"إذ".

ويحتجّ الفراء لرأيه أن "منذ" مركبة من "مِن" و"ذو" التي بمعنى "الذي"، وصُيّرا كلمةً واحدة، ويكون التقدير على هذا في قولهم: "ما رأيته منذ يومان" "ما رأيته من الذي هو يومان"، وحذف"هو" الذي هو مبتدأ، وبقي الخبر. فأمّا إذا كان الاسم بعدها مخفوضاً فهو مخفوض بـ"من"[٩٢].

أمّا احتجاج البصريين فلأن "مذ" و"منذ" معناهما الأمدُ، فقولهم:" ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان"؛ أي أمد انقطاع الرؤية يومان أو ليلتان، والأمد مبتدأ وكذلك ما قام مقامه.

والأنباري يأخذ جانب البصريين ويرُدّ ما ذهب إليه الكوفيون من التركيب، كما

سيأتي في الكلام على البِنية، وأمّا استدلال الكوفيين بـ"مِنذ" فيُرَد عليهم أنها لُغيّة شاذة نادرة لا يعرّج عليها. وأمّا الرفع بعدهما بتقدير فعل نظراً إلى "إذ"، والخفض نظراً إلى "من"، فيقول فيه:" هذا باطل لأن الحرفين إذا رُكِّبا بَطَلَ عمل كل واحد منهما مفرداً، وحدث حكم آخر، كما قلنا في:"لولا، ولوما، وإلاّ، وأشباه ذلك"[٩٣]. وأمّا الفراء فيُرَد عليه أن "ذو" التي بمعنى "الذي" تستعملها طَيِّئ خاصة، و"منذ يومان بالرفع" مستعمل في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة "ذو" بمعنى الذي مع "مِن" دون سائر المواضع. وأمّا حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول في نحو "الذي أخوك زيدٌ" فلا يجوز، وإنما جاز على ضعف إذا طال الكلام.

والرأي الذي نسبه الأنباري إلى الكوفيين نسبه ابن هشام مرة إلى أكثر الكوفيين[٩٤]، وأخرى إلى الكسائي وجماعة[٩٥]. ونسبه أبو حيان إلى ابن مضاء والسهيلي، إضافة إلى ابن مالك[٩٦]، وأمّا المنسوب إلى البصريين فقد نسبه ابن هشام إلى المبرد وابن السراج وأبي علي[٩٧].

على أنّ الذي يلحظ ههنا في كلام الأنباريّ – فوق حصره المسألة في جانب واحد واختزاله الآراء فيه – تجاهله الكثير من الآراء. كما نجده في مسألته يتناول سطح الإشكال، ولم يتعرض لشيء ممّا رأيناه عند السيرافي وأبي عليّ والجرجاني، ولا عند من جاء بعده. وقد يكون في مُتسعٍ من هذا؛ لطبيعة نهج الكتاب. وأياً كان فهو لم يُعطِ المسألة وجهها الذي ينبغي أن تكون عليه.

وقد ردّ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) القول بتركيب "منذ" من "مِن" و"إذ"، ومن ثم ردّ ما يفضي إليه، وقال: ذلك ضعيف؛ لأن "منذ" لابتداء الغاية في الزمان ولا يقع بعدها إلا الزمان، فإذا وقع بعدها فعل فإنما هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل، فإذا قلت "ما رأيته مذ كان كذا"، فالتقدير "مذ زمان كان كذا"[٩٨]. وقد نظّر للجملتين الحادثتين من الرفع فقال:" يصح أن تصدق في إحداهما وتكذب في الأخرى، فهذا المعنى مستحيل فيها إذا كانت حرفاً... لأنه خبر واحد. وأما الفرق بينهما من جهة المعنى فإن "مذ" إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها

نفسها، نحو قولك: " "زيد عندنا مذ شهر" على اعتقاد أنها حرف، وخفض ما بعدها، فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار في ذلك المكان بدلالة "مذ" على ذلك. وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها دلت على المعنى الكائن في نفسها، نحو قولك: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فالرؤية متضمنة "مذ"، وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية وهو يوم الجمعة كأنك قلت الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة(٩٩). وحجة ابن يعيش هذه مستفادة من قول الأخفش، وقد نقلها ابن عصفور، كما سنرى.

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فبعد أن يعرض في "شرح التسهيل" لآراء النحويين التي رأيناها يقول موضحاً مذهبه: "وزعم الأكثرون أنَّ الواقعَ منهما قبلَ مرفوعٍ مبتدأٌ، بمعنى أول المدة في مثل "لم أره مذ الجمعةُ"، وبمعنى جميعها في مثل "لم أره مذ يومان"، وما بعده خبر، والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير "مذ كان يوم الجمعة"، و" مذ كان يومان ". وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء "مذ" و"منذ" في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادّعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِيَ التعريف، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر. ومن الواضح أن ابن مالك في مذهبه يغلب النزعة التعليمية في هذا الخلاف.

أمّا المصدر عنده فلا بد فيه من التقدير؛ إذ يقول: "ويعامل المصدر المعيّن زمانه بعد "مذ" و"منذ" معاملة الزمان المعيّن في الرفع والجرّ، فيقال: "ما رأيته مذ قدوم زيد"، والأصل "مذ زمن قدوم زيد"، و"منذ زمان قدوم زيد"، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما فُعل في غير هذا المكان.... وأمّا إذا وقعت "أنْ" وصلتها بعد "مذ" فيحكم لموضعها بما حكم للفظ المصدر؛ لأنها مؤولة بالمصدر، وإلى هذا ذهب السيوطي(١٠٠).

ولا بد من وقفة متأنية عند ابن عصفور فقد أفرد باباً طويلاً للكلام على هذه المسألة، وهو أكثر النحويين – فيما اطلعت عليه – تتبّعاً لدقائقها. وأهم ما يميزه

تقصيه للتراكيب التي ترد فيها "مذ" و"منذ"، وتفصيل استخدامهما، وتعليله لأحوالهما، فنجده يعلل حال الاسمية وحال الحرفية فيهما؛ فيقول:" فإن قيل وما الدليل على أنهما يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، وعلى أنهما حرفان إذا انجرّ ما بعدهما. فالجواب أنّ "مذ" مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك: كم لك لم ترَ زيداً؟ منذ يومان"، فمحال أن يكون حرفاً واسماً؛ لأن الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام، خلافاً لما ذهب إليه الفارسي في النداء. فإن قيل لعلها حرف، والفعل مضمر بعدهما .. فالجواب إنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كـ"قد" و"السين" و"سوف"، وكل ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة الشعر... وأيضاً فإن الفعل لا يضمر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما.

وأمّا دليله على أنهما إذا انجرّ ما بعدهما حرفان فما استدل به الأخفش – فيما أَسنَد إليه – من أنهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسمية لهما إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذا نفي الفعل أو أُوجِب أن ينفى عنهما خاصة؛ لأن الظرف لا ينفي الفعل عن غيره إذا نفي عن نفسه. ألا ترى أنك إذا قلت:"قمت يوم الجمعة"، فالقيام في يوم الجمعة، وإذا قلت: "ما قمت يوم الجمعة" فإنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة.. وأنت تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعما بعدها إلى زمن الإخبار. فدلّ بذلك على أنها ليست بظرف وأنها حرف، وانتفى الفعل عمّا بعدها، وكذلك حال الحروف. ألا ترى أنه يقول ما رأيته من الكوفة وما رأيته من البصرة فانتفت الرؤية عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها(١٠١).

وهذا الذي ينقله ابن عصفور عن الأخفش – وقد رأينا مثله عند ابن يعيش آنفاً – يفترض ضمناً اتفاق اللغات على هذه الاستخدامات، والواقع – كما سنرى – يخالف هذا. وهذا بعدُ وهمٌ ينتمي إلى المنطق وعلم الكلام ولا ينتمي إلى طبيعة التركيب. ولو طبّق هذا النظر على سائر الظروف، وما ترد فيه من السياقات، فكم سيخرج منها؟ فقِوام الكلام بيّن، وهو قائم على مفهوم زمني لاستخدام هاتين الصيغتين لا يقبل التصنيف الذي ذهبوا إليه.

وجاء في شرح الشاطبي:" لا يلزم ذلك القائل بالظرفية؛ لأن ذلك المعنى موجود فيها إذا ارتفع ما بعدها، وهي هنالك اسم أو ظرف، ولم يوجب ذلك أن تكون حرفاً، وإنما وجب أن يكون كذلك من جهة أنها كلمة موضوعة لابتداء الغاية أو للغاية كلها، فكل كلمة لها حكم نفسها الذي وُضعت له"(١٠٢).

وهو يرى أن دخولهما على الحال وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة، وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك قرُب أو بعُد، نحو يومنا وشهرنا وعامنا يوجب الجر؛ لأنه لا يمكن أن يتقدر بخلاف "في" ولهذا ألزم الجرّ. ويردف قائلاً: "إذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة "مِن" في قولك: "أخذته من التابوت"، ألا ترى أنّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان". وقال ابن الناظر لا يتحقق ذلك؛ لأن الغاية تكون فيما له ابتداء، وزمان الحال حاضر بجملته، فلا يعقل معه لنفي الرؤية ابتداء وانتهاء(١٠٣).

ويردف قائلاً: وإذا دخلتا على الماضي فإما أن يكون معدوداً أو لا يكون، فإن كان معدوداً نحو: "ما رأيته مذ يومنا" و"منذ ثلاثة أيام" فهي أيضاً للغاية، وإن دخلت على معرفة ليست بمعدود كانت لابتداء الغاية، تقول "ما رأيته منذ يوم الجمعة"، فهي لابتداء الغاية في يوم الجمعة، فلم يمكن أن ينتهي عدم الرؤية في يوم الجمعة(١٠٤).

وقال ابن عصفور:"ومن الناس من أنكر أن يكون الحال ما أضفته إلى نفسك بل لا بدّ فيه عنده من الإشارة"، وهو لا يشترط ذلك، ويرى أنّ: "الحال لم تجعله العرب إلا ما أضيف إلى النفس أو ما عُرِّفَ فأشير إليه، وأمّا ما أضيف إلى غير ذلك فلا"(١٠٥). وأبو حيان ممن اشترط في أسماء الزمان المضافة إلى النفس الإشارة إليها، نحو: "مذ يومنا هذا"(١٠٦).

ثم يلتفت إلى حال ما قبلهما فيفصل القول فيه، إذ يقول: واعلم أنهما لا يخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفي أو غيره. فإن كان المنفي فلا تفصيل فيه، وكلّ منفيٍّ جائزٌ أن يقع قبلهما، فتقول:" ما رأيته منذ يومنا، أو منذ ثلاثة أيام". وإن وقع قبلهما غير

المنفي فلا بدّ أن يكون ذلك الفعل متطاولاً ممتداً، وإلا لم يجز، فتقول "سرت مذ يوم الجمعة"؛ لأن السير متصل إلى حين الإخبار، ولو قلت" قتلت عمراً منذ يوم الجمعة" لم يجز؛ لأن القتل لا يمتد إلى حين الإخبار، فإن أردت أنّ هذا القتل نوع ممّا يمتدّ جاز. وكذلك فيما هو الحال لا يجوز، فلا يجوز أن تقول:"قتلته مذ يومنا"؛ لأن معناه: في يومنا، والقتل لا يمتدّ في اليوم أجمع، وإنما يكون في جزء منه. وسبب ذلك أن "مذ" إنما تكون أبداً داخلة على ماض أو حال. فالحال يكون فيه بمنزلة "في"، فيقول: "ما رأيته في يومنا"، فهو لم يره في جزء من اليوم، وإذا قلت: "سرت مذ يومنا" فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك: "سرت في اليوم". فهي مع المنفي توافق سائر الظروف، من أنّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم، ومع الموجب تخالف؛ لأنك إذا قلت:"سرت اليومَ"، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم، بخلاف "منذ"؛ لأنها لا يكون السير الموجب إلا في جميع اليوم، وكذلك فعلت العرب(١٠٧).

والشيخ العوامري ينقل مذهب ابن عصفور هذا من كلام الخضري في حاشيته على ابن عقيل، ويعلّق قائلاً:"فهبنا قلنا مثلاً "قتلته مذ أو منذ يومنا"، مما تكون فيه "مذ" أو "منذ" بمعنى "في"، فعلى مقتضى كلامهم لا يجوز مثل هذا؛ لبقاء السبب، وهو عدم تطاول العامل في حال الإثبات، ولكنني أرى أنه سائغ؛ إذ ما الذي يمنعنا أن نقول مثلاً: قتلته اليوم، أو في هذا اليوم الحاضر؟ وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضاً: ما قتلت مذ أو منذ يومنا، فكلامهم في التطاول وصحة التكرر مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح.(١٠٨) والشيخ العوامري يضيف إلى القتل المستخدم في هذه المسألة أفعالاً أخرى على سبيل المثال لا الحصر، يطبق عليها النظر نفسه، وهي "أومض"، و"شرقَ"، و"سَنحَ". وكما ذكرت في مستهلِّ البحث، فهذه زيادة إن لم يفتها حسن الالتفات فقد فاتها واقع الاستخدام، أو المعروف منه على الأقل.

ويرى ابن عصفور أن "مذ" و"منذ" لا تدخلان إلا على الزمان، فإن دخلتا على غيره فمؤول. ولم يقف أصحاب هذا المذهب على حركة هذا الزمان المقدر، أهو مرفوع أم مجرور؟ كما يرى أنهما لا تدخلان منه إلا على المعدود أو المعرفة، فلا

يجوز: "ما رأيته مذ حين" ولا "مذ زمان"، ولا "مذ وقت"... ولا "مذ الليل" ولا "مذ النهار"؛ لأن النهار عبارة عن الضياء والليل عبارة عن الظلام، وذلك لا يصل شيئاً فشيئاً؛ فلذلك لم ندخل عليهما "مذ". وقد وقفنا على هذا الإشكال آنفاً، وسيستبينُ في جانب التطبيق. ويردف قائلاً:"وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤول، فإن قلت:" ما رأيته مذ زيد قائم" و"مذ الحجاج أمير" كان الزمان محذوفاً، والجملة مضافة له. وأسماء الزمان تعلّق عمّا تخفضه باتفاق". ونسب أبو حيان هذا المذهب إضافة لابن عصفور إلى الأخفش وابن السراج[١٠٩]. ونسبه الشاطبيّ إلى الجُزوليّ وجماعة[١١٠].

وهو يبطل مذهب الكسائي في تقدير الفعل في نحو "ما رأيته مذ يومان"، لما تقدم أول كلامه، ولقولهم: "ما رأيته مذ أنّ الله خلقني"، والجملة لا تكون فاعلة، وكذلك قولهم:" ما رأيته مذ زيد قائمٌ"، فهذا المذهب فاسد. كما يرد مذهب الزجاج في إعراب "مذ" ظرفاً، وتقديره "بيني وبين لقائه"، ويقول: ألا ترى أنه لا يسوغ في "ما رأيته مذ يوم الجمعة" هذا التقدير؛ لأنك إن قلت: " بيني وبين لقائه يوم الجمعة" كنت كاذباً؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك، وهو ما بعد يوم الجمعة. ويَستَحسِن مذهب أبي عليّ في تقديره: " مدة ذلك يومان "؛ "فهو أولى؛ لأنه يطرد ولا ينكسر، فإذا قلت في المثال الذي انكسر فيه مذهب الزجاجي: أول ذلك يوم الجمعة جاز؛ لأنك أخبرت بأول الانقطاع أنه كان في يوم الجمعة، ثم اتصل"[١١١].

وفي ردّ ابنِ عصفور على الكسائي تعسّفٌ بيّن، ففضلاً عن أن الكوفيين يجيزون للفاعل أن يكون جملة[١١٢]، فإن المصدر المنسبك يمكن أن يسد مسد الفاعل هـهنا. وفي تفسيره لمذهب الزجاجي تعسّف آخر، فمذهبه – على ما فيه – لا يحمل هذا التقييد الذي ذهب إليه ابن عصفور، وقد رأينا مسألة التقدير والتفسير عند المبرد آنفاً، فكلّ كلمة لها حكم نفسها الذي وضعت له.

وهو يفصل في حال الفعل بعدهما بناءً على مذهبه في تقدير زمن محذوف؛ إذ يقول: واعلم أن "مذ" و"منذ" إذا دخلت واحدة منهما على الفعل فلا بد من أن تكون

الصيغة ماضية، فتقول: "ما رأيته مذ قام زيد"، ولا يجوز "مذ يقوم زيد"، وعلة ذلك أن الفعل إذا وقع بعدهما فلأنه على تقدير زمن محذوف، فهو هنا مَجاز، فكرهوا أن يكون ثمة مجازان، حذف الزمان وحكاية الحال. وهذا الذي ذكره يُنسب إلى الأخفش[١١٣]. على أن العلة الحقيقية لغياب هذا الأسلوب إنما هي عدم استخدام العرب له، لا للحجة التي ذكرها الأخفش وتبناها ابن عصفور. ومع ذلك فلا مانع من استخدام المضارع بعد "مذ" و"منذ"، وقد استخدم على ندرة، على أنه حين يكون مثبتاً، يجب أن يعتمد على أداة تعين زمنه، وهذا – كما سنرى في الجانب التطبيقي – ما لم يتنبّه إليه النحويون[١١٤]. ومن عجبٍ أنه – على طول ما تعرّض لهذه المسألة – يضرب صفحاً عن الفراء ورأيه – على شهرته – ولا يذكر من ذلك شيئاً[١١٥].

والرضي (ت٦٨٦هـ) يعرض للمذاهب في إعراب "مذ" و"منذ"، ويذكر مذهب الفراء في تركيب "منذ"، ويزيد في تقديره على ما رأينا من تقدير الأنباري آنفاً، إذ يقول:" فالمرفوع عنده في نحو: "منذ يوم الجمعة" خبر مبتدأ محذوف؛ أي "من الذي هو يوم الجمعة"، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف و"ذو" الطائية. وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: "ما رأيته منذ يومان": "من ابتداء الوقت الذي هو يومان"، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى"[١١٦]. وهو يعني باستقامة المعنى ههنا أن عدم التقدير يفضي إلى أن انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين، وهذا يستوي فيه بأولهما وغيره، كما يقال: سرت من البصرة، فيستوي السير من أولها وغيره، وذلك خلاف المراد.

وهو يتعرّض لقول بعض الكوفيين ممن قال إنها مركبة من "من إذ"، فيقول:" فالمرفوع فاعل مقدر، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة؛ أي "من وقت مضي يوم الجمعة"، " ويردف قائلاً:" وينبغي ألا تكون منذ الجارة على المذهبين مركبة؛ إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافق اللفظ لِلَفظ هذا الاسم المركب.

وذكر المذهب الذي أشار إليه السيرافي" أنهما اسمان على كل حال "، ونسبه

أيضاً إلى بعض البصريين، وأردف قائلاً: "وعلة البناء عند هؤلاء أمّا في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف إليه جملة كما في "حيث" "[١١٧]. وأمّا في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف؛ لأن معنى "منذ يوم الجمعة" من حد يوم الجمعة ومن تاريخه.

أمّا في ارتفاع ما بعدهما فقد أحصى أربعة مذاهب، وقد ركّب مذهباً خامساً؛ قال فيه:" ولا بأس أن نركب مذهباً خامساً من هذه المذاهب وممّا قاله المالكي[١١٨] فيهما". وقد أسهب في تبيان مذهبه هذا، ومفاده أنهم لمّا أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة أخذوا "من" المشهور في ابتداء الغاية، وركّبوه مع "إذ" الذي هو للزمان الماضي. ويعلل اختياره لهذا المذهب قائلاً: "وإنّ ما حملنا على تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع "منذ"، كما يجيء، وهما معنى "من" و "إذ"، فغلب الظن على تركّبه منهما، مع مناسبة لفظه لفظهما".

ويشرع في شرحه مذهبه؛ إذ يذكر حذف همزة "إذ"، لأجل التركيب، ثم جوزوا تخفيفه بحذف النون. والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو "ما رأيته منذ يوم الجمعة". وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل إمّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، نحو "منذ يومان"، و"مذ زيد قائم"، إذا امتدّ إلى وقت التكلم، وإمّا بأن يذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرّض لذكر الآخر، نحو "مذ يومُ الجمعة" و"مذ يومٌ قدمت فيه". ففي الأول يجب أن تكون أصل "منذ" "من أول إذ"، فحذف "أول" المضاف إلى "إذ"، ثم ركب "منذ" من "من" و"إذ"؛ ذلك أن معنى "منذ زيدٌ نائمٌ": من أول وقت نوم زيد. وأمّا الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه؛ إذ معنى "منذ قام زيدٌ" منذ قيام زيدٍ. وهو يجيز إضافة "منذ" إلى الجملة المصدرة بحرف مصدري؛ لتغير إذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة.

كما أجاز في مذهبه حذف أحد جزأي الجملة المضاف إليها وجوباً إذا كان

الباقي مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم نحو: "منذ يومان" و"منذ رجب"، إذا كنت فيه، و"منذ شهرنا". أو كان الباقي أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم، نحو: "أقرأه منذ يوم الجمعة" و"منذ يومٌ قدم فيه زيد". وكذا إذا كان الباقي مصدراً دالاً على أحد الزمانين المذكورين بقرينة الحال، نحو: "منذ نومُ زيد"؛ إذا كان وقت الكلام نائماً. ويردف قائلاً:" وإنما وجب حذف أحد الجزأين في الموضع المقيد بما ذكرنا، وإن لم يسدّ مسدّ المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال.. وتقدير الأول منذ ابتدأ يومان... أو يومان مبتدئان... وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة، أو مذ يومُ الجمعة كائن ".

أمّا الإضافة إلى الظروف نحو "منذ يومين" ونحوه فهو عنده لخروج "إذ" بالتركيب عن كونه واجب الإضافة إلى الجمل. وقد أجاز أن يليهما المضارع بشرط ألا يدل على المستقبل؛ فإن كان دالاً على الحال فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة، وليس ثمة مضاف محذوف(١١٩).

على أنّه بعد هذا الإسهاب يتنبّه إلى وعورة المرتقى الذي سلكه، فيبادر إلى قوله:"وهذا الذي مرّ وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسّف فإن ذلك يجوز أن يغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصل واحد، وعلى وتيرة واحدة"(١٢٠). وهو ينزع في هذا منزع ابن مالك، كما رأينا آنفاً.

أمّا أبو حيان (ت٧٤٥هـ) فبعد أن يتكلم على بِنية "منذ" يعرض لما ذهب إليه الغَزْنيّ (٤٢١هـ) من أنها مركبة من "مِن " و"ذا" والتقدير في "ما رأيته منذ يومان" "ما رأيته من ذا الوقت يومان". وفي "ما رأيته منذ اليوم" "ما رأيته من ذا اليوم"، والدليل دخول "مذ" على الفعل، وبما أنّ "ذا" إشارة إلى المدة و"من" إلى الابتداء، واسم المدة ينتصب على الظرف وجب أن يكون محلهما منصوباً أبداً، فإذا ارتفع بعدهما اسمٌ فعَلَى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه، فقولهم: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"؛ أي مدة أولها يوم الجمعة، والدليل على صحة انتصابهما على الظرف، عطف ظرف آخر عليهما(١٢١). على أنه يصفه بالسخف.

ونقل أبو حيان عن الأخفش في "البديع" قوله: "إنهم يقولون: "ما رأيته مذ اليوم" و"مذ العام"، ولا يقولون: "مذ الشهر" ولا "مذ يوم ولا الساعة"، وهو على غير القياس"[١٢٢]. وقد نقل ذلك ابن الحاجب، وقال": ولا يقال: "مذ يوم" استغناء بقولهم: "مذ أمس"، ولا يقولون: "مذ الساعة" لقصرها. فقال الرضي معلّقاً:"فإن كان جميع ما قاله، مستنداً إلى سماع، فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقِصَر ليس بمانع؛ لأنه جوّز: "منذ أقل من ساعة" "[١٢٣].

ووقف الشيخ العوامري على قول ابن الحاجب، فقال:" ولا يقولون منذ الساعة، لِقِصَرها": "هذا هو أحد معانيها"، وذكر ما جاء في اللسان من أنها تطلق بمعنيين، الأول أن تكون جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً، هي مجموع اليوم والليلة. والثاني أن تكون جُزءاً قليلاً من النهار أو الليل[١٢٤]. وأردف قائلاً: على المعنى الأول: فهذه الساعة محدودة؛ لأنها مقسومة أيضاً أقساماً متساوية هي الدقائق الفلكية، والقِصَر الذي هو علة المنع منتف فيها، فتقول مثلاً: "كتبت مذ أو منذ الساعة"[١٢٥]. وتعليق العوامري لم يتنكّب جادة الصواب. وقال تعليقاً على قول الصبان: لا يجوز "منذ يوم": والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) في باب ما هو في حكم المعدود، وألحقوه بالمبهم، لاختلاف النحويين في معناه... وأما المعنى الآخر الذي نقلناه عن اللسان فيما تقدم، فقد حدث في الحضارة الإسلامية، هو في حكم المعدود. ذلك أن تقول مثلاً: ما كلمته مذ أو منذ يوم، كما لك أن تقول: مذ أو منذ الليلة[١٢٦].

ونجد في الحواشي في مذهب "بيني وبين لقائه يومان" أن الدماميني (ت٨٢٧هـ) في شرح التسهيل قال: اعترض مذهب القائل بالخبرية بأنه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه؛ لأن "بيني وبين لقائه" هو اليومان، وأجيب بجواب جدلي، وهو أن "بيني وبين لقائه يومان" تركيب صحيح باتفاق[١٢٧]. وقال الصبان: وأورد على ابتدائيتهما أنه هلّا جاز "يومان مذ" كما جاز "يومان أمد ذلك"، وأجيب بأنهما أجرَوهما رافعين مجراهما خافضين، في أنهما لا يدخلان إلا على اسم زمان، أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني[١٢٨]. وعلّق الدماميني على مذهب الكوفيين في

تقديرهم "كان" أو "مضى": أنا إذا قدّرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما، فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما، اللهم إلا أن يقدر مضاف، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمرّ الانتفاء إلى الآن فتأمل.(١٢٩) وهذا كله من باب الرياضة العقلية والمنطق لا من قِبَل الاستخدام والواقع.

وبعد، فممّا لا شك فيه أن قارئ هذا القسم لاقى عنتاً شديداً، في ملاحقة آراء النحويين، ومسالك نظرهم، غير أنه يمثّل معالجتهم للجوانب التركيبية والوظيفية لـ"مذ" و"منذ" بدءاً بسيبويه وانتهاء بكتاب الحواشي، وهو يظهر تطور النظر والمعالجة لهذه المسألة ضمن قضية تقلب المفردة العربية بين عناصر الكلام وكثافتها، وتفريع مسائلها وتنظير النحويين لمذاهبهم فيها بأجلى صورها. ولو أنني عمدت إلى تلخيص هذه الآراء التي تخيّرتها لَمَا كانت صورة هذه المسألة جليّة على أيٍّ وجه. أمّا المحدثون فقد ضربوا – فيما اطلعت عليه – عن هاتين الصيغتين صفحاً، إلا ما ذُكر من مقالة العوامري، فضلاً عن بعض الآراء التي سنعرض لها في قسم البِنية.

ب – اللغاتُ التركيبيّة

وأعني بها – كما ذكرت آنفاً – التراكيب التي بُنيت على "مذ" و "منذ"، وحُمِلت على لغة من لغات العرب، وقد أفردتُ عُنواناً لهذه التراكيب للوقوف على جانب مهم من هذه المسألة، بحيث يُنظر فيه على حِدة؛ لمعرفة إسهام النحويين واللغويين – من طريق عزوهم – في تعقيد هذه المسألة، ومن بعد ذلك معرفة الهوة بين تحليلهم لهذه التراكيب وطبيعة استخدامها.

ومسألة الكلام على اللغات هـهنا تختلط في كتب النحاة واللغويين بالكلام على القضايا الأخرى المتشابكة والمليئة بالخلافات، مما يضيّع معالمها ويغيّب مضامينها، ولهذا آثرت أن أنتزعها من أطواء كلامهم، وأجعل منها باباً خاصاً قابلاً للنظر والدراسة والموازنة.

بادئاً، إن مسألة عَزْو اللغات من أكبر الإشكاليات التي تواجه الدارس اللغوي؛ بل قد تبدو في كثير من الأحيان آفة من آفات الدراسات اللغوية القديمة؛ لأنها تسهم بشكل كبير في ترسيخ ظواهر لغوية جغرافية – أو ما يمكننا أن نطلق عليه ظواهر جيولغوية – بلا دليل بيّن، وتنتهي إلى مسلمات أبعد ما تكون عن التراكيب المستخدمة.

وسيبويه أول من أشار إلى اللغات في هذه المسألة، مما بين أيدينا من النصوص، فقد ذكر اللغة فيها – فيما وقعت عليه – خمس مرات، مرتين في "منذ"، وثلاث في "مذ"؛ إذ يقول في الرفع: "وكذلك منذ في لغة من رفع..."(١٣٠)، والجرّ "منذ فيمن جرّ بها"(١٣١). وجاء في "مذ": "و"مذ "في لغة من جر..."(١٣٢)، و"ومذ "فيمن رفع بمنزلة "إذ" و"حيث"(١٣٣). "ومثل ذلك "مذ" و"ذهبتم" فيمن أسكن تقول: "مذ اليوم وذهبتم اليوم"(١٣٤).

وهذا الأسلوب عندما يلجأ إليه سيبويه فهو ينبئ بالكلام على لغة محددة. وهو – كما نرى – يشير إلى استخدام هذه التراكيب، ولا يذكر لغة مخصوصة ببقعة ما أو لقوم بأعيانهم. لذلك لا نجده في عشرات النصوص التي ذكر فيها "مذ"

و"منذ" يقف على المعنى عاملاً مستقلاً يوجب الحالة الإعرابية. ولعل هذه الحقيقة لم تكن لتغيب عن سيبويه، وما ذكره آنفاً في أطول نص على عمل "مذ" في الجرّ، إنما يعلل تركيباً من التراكيب الشائعة المستخدمة عند العرب، ولئن كان المعنى أساس هذا التعليل، إننا لا نجده يزعم أنه لا يأتي إلا على هذا الوجه، كما رأينا عند المبرد وابن السراج وأبي علي وكثير ممن جاء بعدهم. وإلا فما قوله: "منذ فيمن جرّ بها"، و"مذ في لغة من جرّ"، و" ومذ فيمن رفع"، وسيؤكد التطبيق هذه الحقيقة.

وابن السراج يشير أيضاً إلى لغة الرفع والجر بلا عزو(١٣٥). والزجاجي حينما روى بيت زهير : "لِمَن الديار..." ذكر رواية بعضهم "مذ حججٍ"، ونسب إليه قوله: "كان من لغته أن يخفض بـ"مذ" على كل حال"، وكذا قال الحسين بن موسى الدِّيْنَوَرِي الملقب بالجليس (ت٤٩٠هـ) في "ثمار الصناعة"(١٣٦)، والبطليوسي في "الحُلل"،(١٣٧) والمُجاشعي في "شرح عيون الإعراب"(١٣٨). وزهير من مُزينة، وهذا يعني أن مزينة تجرّ بـ"مذ" على كل حال. وقد صرح بذلك أبو حيان في التذكرة(١٣٩). وهذا العزو ظنّي، ومبني على هذه الرواية. وقد نقل أبو حيان نفسه في "النُّكَت " عن مزينة – كما سنرى – رفع الماضي بعد "مذ".

ونجد الأزهري في القرن الرابع يقول:" أمّا "منذ" فإن أكثر العرب تخفض بها ما مضى وما لم يمض... وأمّا "مذ" فإن العرب تخفض بها ما لم يمضِ وترفع ما مضى(١٤٠). وأفهم كلام ابن سِيدَه في القرن الخامس أن المسألة مناصفة، إذ يقول:" فبعضهم يخفض بـ"مذ" ما مضى وما لم يمض، وبعضهم يرفع بـ"منذ" ما مضى وما لم يمضِ". وهو ينقل عن اللِّحياني (ت بين ٢٠٧– ٢٢٥هـ)(١٤١) قوله:" وحُكي عن بعض بني سُليم: "ما رأيته مِنْذُ ستٌّ" بكسر الميم، ورفع ما بعدها"، وأردف قائلاً: بنو ضبّة والرِّباب يخفضون بـ"مذ" كل شيء"(١٤٢). ولعل هذا من أوائل العزو المحدود في هذه المسألة.

وقال الجليس: "في "مذ" و"منذ" ثلاث لغات: من العرب من يجرّ بهما القريب والبعيد، وأعني بالقريب الزمن الحاضر، والبعيد الماضي. ومنهم من يجر بـ"منذ"

القريب والبعيد، ويجري "مذ" مجراها مع القريب، ويرفع بعدها البعيد، وإلى هذا ذهب الزجاجي في "الجُمَل". ومنهم من يجرّ بهما جميعاً القريب، ويرفع بعدهما جميعاً البعيد. إلا أن استعمالهم لـ "مذ" في البعيد أكثر؛ لأنها أقعد في الاسمية. واستعمالهم لـ "منذ" في القريب أكثر؛ لأنها أقرب إلى الحرفية، وهذه اللغة أقواها وأقيسها(١٤٣).

أما ابن عصفور فيذكر أن جميع العرب تتكلم بـ"مذ" المحذوفة من "منذ"، ولا يتكلم بـ "منذ" إلا أهلُ الحجاز خاصة، فأهل الحجاز يتكلمون بـ"مذ" و"منذ"، وغيرهم لا يعرفون "منذ". فـ"مذ" في جميع لغات العرب تجر الحال، وبنو تميم يرفعون بها الماضي، ولا يجيزون فيها الجرّ. وأهل الحجاز يجرّون بها الماضي، وبعضهم يرفع بها الماضي. و"منذ" لا يتكلم بها إلا الحجازيون خاصة، فهي عندهم تجر الحال، والماضي عندهم مجرور، وبعضهم يرفعه، فحصل بهذا أنّ "مذ" الغالب عليها الاسمية؛ لأن بني تميم لا يجيزون في الماضي معها إلا الرفع، وبعض الحجازيين يرفع بها، فالغالب فيها الاسمية(١٤٤). وقال في موطن آخر: "وأمّا الماضي... فإن دخلت عليه "منذ" جاز الرفع والجرّ والجرّ أفصح، وإن دخلت عليه "مذ" لم يجز إلا الرفع في لغة بعض الحجاز. ومن الناس من أنكر الجرّ، ومنهم من زعم أنه يكون نادراً"(١٤٥).

وعلى كلام ابن عصفور فإن "مذ" عند غير الحجازيين كلمة قائمة بنفسها، اسماً كانت أم حرفاً، ففيم الكلام على الاشتقاق ههنا؟ ومن عجب أن ابن عصفور نفسه يقول:" وإنما كان الغالب على "مذ" أن تكون اسماً؛ لأنها محذوفة من "منذ" والحذف تصرف، والتصرف بابه الأسماء"(١٤٦)، ولا يُفسِّر من أين جاء سائر العرب بـ"مذ" وهم لا يعرفون "منذ"؟

على أننا لو سلمنا بكلام ابن عصفور في هذه المسألة، الذي بناه على كلام الأخفش – كما سنرى – فإن "منذ" حجازية الأصل، ثم استخدمها بعض العرب فنُتجت "مذ" وشاعت، فاستخدمها الحجازيون، وإلا ففيم اختيار العرب لـ"مذ" لو

كانت منتجاً حجازياً دون "منذ"؟ وأياً كان الأمر فالواقع ينقض هذا، وقد رأينا النقل عن العرب في استخدام الصيغتين، وسيؤكد التطبيق هذا لاحقاً.

والرضيّ يسند للأخفش: أن "منذ" لغة أهل الحجاز، أمّا "مذ" فلغة بني تميم وغيرهم، يشاركهم فيه أهل الحجاز[١٤٧]. ويردف قائلاً:" وحَكَى أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً. وهذه الحكاية تنقض ما نقل ابن عصفور من استقلال الحجازيين بـ"منذ". وهو بعد – عند الأخفش– تناقض بيّن، إلا إن كان ثمة حكايتان، فكيف يقول أن "مذ" لغة التميميين وغيرهم، ثم يقول: "وأن التميميين يرفعون بهما مطلقاً[١٤٨]"؟ وهو كما نرى أيضاً ينقل عن الأخفش خلاف ما جاء به ابن عصفور، من أن بعض الحجازيين يرفع بـ "مذ" و"منذ" الماضي، وأن "مذ" في جميع لغات العرب تجر الحال"[١٤٩].

وذكر أبو حيان أن العرب اختلفوا في الجرّ والرفع بعدهما، فالحجاز تجر بـ"منذ" المعرفة والنكرة، وعامة العرب يجرون بهما الحال...، وإنما يختلفون في الماضي، فتميم وأسد ترفع بهذا الماضي، وعَدْن وغطفان وعامر بن صَعْصَعَة ومن جاورهم من قيس يخفض بـ"مذ". وروى الكوفيون الخفض بهما في غير الماضي. فإن قلت "منذ" خفضت بها عامرٌ في الماضي، ورفعت بها هوازن وسُلَيم، وتخفض ضَبّة والرِّباب بـ"مذ" ما مضى وما لم يمض. وبعض العرب يرفع بـ"مذ" ما مضى وما لم يمضِ، وبني عُبيد من غَنِيّ... يرفعون ما بعدها. وقال اللِّحياني: الرفع بعد "مذ" أكثر من الخفض ومن الرفع بعد "منذ". وقال الأخفش: "منذ" لغة الحجاز يجرّون بها كل شيء، و"مذ" لغة تميم وغيرهم وما بعدها رفع. ونرى ههنا اختلاف النقل عن الأخفش بين أبي حيان والرضي (وسنرى في "النكت" ما يؤكد هذا الاضطراب)، ويردف أبو حيان: "وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بـ"مذ" ما مضى من الزمان، ويخفضون ما أنت فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ"مذ" ما مضى من الزمان وما أنت فيه[١٥٠].

وهو يسند في "النكت الحسان" إلى الأخفش بعض ما تركه غُفلاً في

"الارتشاف"، ويزيد عليه:"ونقل الأخفش أن الحجازيين يجرّون بهما كل شيء معرفة أو نكرة، وأن بني تميم يرفعون الماضي"(١٥١). فهو ينقل ههنا الجر مطلقاً عند الحجازيين لما بعدهما، بخلاف ما ذكر في الارتشاف من اقتصار جر الحجازيين لما بعد "منذ". وهو هنا يوافق ما نقل الرضي عن الأخفش. ويردف:"ونقل الكوفيون أن تميماً ومُزينة وعامراً ومن جاورهم من قيس يرفعون الماضي بعد "مذ"، وأمّا بعد "منذ" فترفع تميم، وتجر سليم وهوازن(١٥٢). وهذا ينقض ما جاء في "الارتشاف" أيضاً؛ إذ رأينا أبا حيان ينقل عن عامر ومن جاورهم من قيس الخفض بـ"مذ" في الماضي. كما ينقل عن الكوفيين رفع هوازن وسليم بـ"منذ" في الماضي. وقد رأينا آنفاً ما نُقل عن مُزينة من الجر على كل حال.

وجاء في "المزهر" في "ذكر الألفاظ التي اختلفت فيها لغة الحجاز ولغة تميم": أهل الحجاز "ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان" وتميم "مذ يومين ومذ يومان"، فيتفق أهل الحجاز وتميم على الإعراب، ويختلفون في "مذ" و"منذ" فيجعلها أهل الحجاز بالنون وتميم بلا نون(١٥٣).

وقد جاء في " الجمل " المنسوب إلى الخليل: أن "مذ" ترفع ما بعدها حتى تأتي بالألف واللام، فإذا جاء الحرف وفيه ألف ولام، وهو لم يمض فإن العرب تخفض بـ "مذ" حينئذ تقول: "ما رأيته مذ اليومِ" و"مذ الساعةِ". وما كان ماضياً لا ترفعه حتى تصفه تقول:"ما رأيته مذ اليومُ الماضي" و"ما رأيته مذ اليومُ الطيبُ". وأمّا "منذ" الثقيلة فإنها تخفض ما مضى وما لم يمض، على كل حال(١٥٤). وفي هذا المذهب ما لا نكاد نقع عليه عند النحويين ولا اللغويين.

وبعدُ، فمن يتأمل في جلّ ما نُقل عن النحاة واللغويين في قضية العَزْو لا يستطيع أن يخلص من هذه الفوضى العارمة إلى حكم يعتمد عليه، أو قرار يطمئن إليه، بله ما يحوك في الصدر من دقة بعض النصوص المحققة، وضبط مفرداتها، وإقامة تراكيبها. فبادئ ذي بدء نجد أن ظاهرة العزو تبدو أبيَن عند المتأخرين، وأكثر تفصيلاً. وأهمّ أساسٍ للعزو وهو الاستناد إلى الشاهد مفقودٌ عندهم، ما خلا العزو

المبنيّ على رواية زهير المذكورة آنفاً، وقد نُقل ما ناقضَه. أمّا مسألة قَصْر "منذ" على الحجازيين وجعل العرب لا يعرفونها فَوَهمٌ، وليس ثمة ظاهرة لغوية في أية لغة من اللغات يمكن أن يُقطع في تحديدها على هذا الوجه من التقرير، دون البيئة التي تكتنفها. ودع عنك أن لغة الحجاز كانت قبيل ظهور الإسلام أقوى اللغات في جزيرة العرب، وأعظمها أثراً فيما سواها. والذي يغلب عليه الظن أن جلّ اللغات المعزُوّة إنما عزيت تجوزاً، وأن الواقع لا يقر هذا الاضطراب. وجلّ هذا العزو ينقضه – فضلاً عمّا نقضه النقل عن اللغويين والنحويين – ما نقل عن العرب المستشهد بهم من الشعر، كما سنرى. ولا شك في أن قسماً مما عزا النحاة واللغويون كان حقيقة، ولكن الإشكالية في منهج عزوهم واضطرابه، ولعل ما نسب إلى تميم من ظاهرة رفع المفرد بعد "مذ" من الأصول التي يمكن التحقق منها، ومن ذلك ما سيشي به شعر الفرزدق في قسم التطبيق.

والذي لم يتنبه إليه النحاة واللغويون أن ظاهرة رفع المفرد بعد هاتين الصيغتين، وهي أُسُّ الفوضى والخلط فيما رأينا من العزو – فضلاً عنها عند النحويين – قليلة، بل تصل أحياناً إلى حدّ الندرة، ولو كان واقعها كما نقلوا في عزوهم لانعكس في أشعارهم، وأشعار من خلفهم فضلاً عن نثرهم، وسنرى كيف يخالف واقع الاستخدام ذلك.

والذي أَميلُ إليه في مسألة الحالة الإعرابية للاسم بعد "مذ" و"منذ" – وسيؤكد ذلك التطبيق – أن الكثرة الكاثرة استخدمت هاتين الصيغتين متلوتين إمّا بالمفرد وإمّا بالجملة، وقد جاءت استخدامات قليلة ظهر فيه المصدر المؤول. أما المفرد فقد استخدمه السواد الأعظم مجروراً. وأمّا الجملة فقد مالوا منها إلى استخدام الفعلية ذات الفعل الماضي، واستخدموا المضارع المجزوم على قلة؛ لأنه في حيّز الماضي، وندر مثبتاً، إلا معتمداً على أداة، أو مخصوصاً، على ما سنرى. كما ندر ظهور الجملة الاسمية في استخدامهم، إلا على وجه مخصوص سنراه في قسم التطبيق. أمّا من تلاهما بالمفرد المرفوع فقد مال إلى الجملة، على خلاف في حدود هذه

الجملة، وتركيبها. والواقع – كما سنرى – يقر أن رفع المفرد بعد هاتين الصيغتين إنما هو لغة، ولا يقابل الجرّ كما ذهبت الكثرة الكاثرة من النحويين. إلا مسألة جرّ الحال فالظاهر أن ثمة إجماعاً عليها باستثناء القليل النادر. أمّا الكلام على اللغات وعزوها فواقعه – ودع عنك اضطرابه – أقل بكثير مما سجّل هؤلاء النحاة واللغويون.

ج – إشكالية العدد

قضية العدد من الإشكاليات التي ناءت بها هذه المسألة، فساهمت في تعقيدها. وقد رأينا إشكالية دخول المحدود في الحد، والكلام على الفرق بين الجر والرفع في مسألة العدد والمحسوب. على أن هذه إرهاصات هينة بالموازنة مع ما فصّله النحاة في هذه الإشكالية. وأول من وقعت عنده على الكلام على هذه المسألة الفراءُ؛ إذ يقول في معانيه: "وكذلك تقول العرب: له اليومَ يومان منذ لم أره، وإنما هو يوم وبعضُ آخرَ، وهذا ليس بجائزٍ في غير المواقيت؛ لأن العرب قد تفعل الفِعْل في أقلَّ من الساعة، ثم يوقعونه على اليوم وعلى العام والليالي والأيام، فيقال: "زرته العام"، و"أتيتك اليوم"، و"قُتل فلان ليالي الحجَّاجُ أمير"؛ لأنه لا يراد أوّل الوقت وآخِره، فلم يذهب به على معنى العدد كله، وإنما يراد به إذ ذاك الحين[١٥٥]. ونسب المرزوقي في "الأزمنة والأمكنة" إلى المبرد قوله: "إذا قال القائل: "ما رأيته مذ مدة من يومي" عُلم أن ذلك ساعة أو ساعات، وإذا قال: "مذ مدة من عمري" علم أن ذلك سنة أو سنون أو ما يدانيه"[١٥٦]. وهذا الذي يذكره الفراء والمبرد من سنن اللغة وطبيعتها، لا مراء في ذلك.

وقال الأزهري في "الزاهر": "إن أهل النحو والعربية من الكوفيين والبصريين أجمعوا أن الأوقات خاصة وإن حُصرت بالعدد جائزٌ فيها ذهاب البعض، وذلك كقولك " له اليوم ثلاثة أيام مذ لم أره " وإنما هو يومان وبعض الثالث"[١٥٧]. غير أننا سنرى هذه القضية تنحو منحى آخر عند المتأخرين أو في نقلهم.

ولعل ابن عُصفور من أوائل من وقف عند هذه المسألة طويلاً، فنراه يقول: "وإذا وقع بعدها عدد فإن العرب تختلف في ذلك، فمنهم لا يعتد بالناقص أصلاً، وإنما يعتد بالكامل، فإذا قال: "ما رأيته منذ ثلاثة أيام" فلا بدّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها. ومنهم من يعتدّ بالناقص الأول، فإذا رأى شخصاً ظهر يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الإثنين قال "ما رأيته منذ ثلاثة أيام"، ولم يعتد بالناقص الثاني، ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولا يعتد بالأول، فيكون اللفظ واحداً، ومنهم من يعتد بالناقصين الأول والثاني، فيقول "ما رأيته منذ أربعة أيام"،

والأقيس الأول؛ لأن تسمية الناقص يوماً مجاز. ومن يعتد بالناقص لا يفعل ذلك إلا إذا كان ثمّ يوم كامل، فإن لم يكن ثمّ يوم كامل لم يجُز؛ لأن الكلام كله مجاز. فلو رأيت شخصاً ظهر يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال: "ما رأيته منذ يومان" ولا "مذ يومٌ؛ لأنه ليس معك يوم كامل، فإنما يكون المجاز إذا اختلط بالحقيقة(١٥٨).

وجاء في شرح "الكافية": قال الأخفش - ونَعَتَ القائلين في "التذكرة" بـ"أرباب هذه اللغة"(١٥٩) -: لا تقول: "ما رأيته مذ يومان"، وقد رأيته أمس، ويجوز أن تقول "ما رأيته مذ يومان" وقد رأيته أول من أمس. أمّا إذا كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شكّ فيه؛ لأنه قد تكمّل لانتفاء الرؤية يومان. وأمّا إذا كان في أوله - أعني وقت الفجر - فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أي يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً. وكذا إن كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع، أو بعض يوم الإخبار يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر. وإذا اعتددت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام. قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان - يوم الإثنين، وقد رأيته يوم الجمعة، ولا تعتد بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاع. وقال: ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان، وأنت لم تره منذ عشرة، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى(١٦٠).

وذكر أبو حيان في "ارتشاف الضّرَب" اسمَ العدد الواقع بعدهما إذا كان بمعنى الأمد(١٦١)، وجاء بما رأينا عند ابن عصفور والرضي(١٦٢). وقال في التذكرة:" سأل الأخفش بعض العرب عن قوله:" لم أره مذ يومان، متى رأيته؟ فقال: أول من أمس. وأجاز أبو الحسن بالقياس أن يحتسب بالناقص الثاني دون الأول ويجعل العدد على الليالي، فإن العدد يقع على ذلك وهو قياس حسن"(١٦٣). وقال في التذكرة:" وإذا رُفع اسم الزمان المخصص بعدهما بمعنى أول الوقت فمذهب الأخفش أن نفي الفعل لا يكون أبداً في جميعه بل بعضه، فإذا قلت " ما رأيته مذ يوم الجمعة" فقد رأيته في بعضه. وهذا أحد قولي أبي العباس"، يعني ثعلباً. وأردف قائلاً:" وحكى أبو بكر - يعني محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)- عن أبي

العباس أنه يجوز أن يكون نفي الفعل في جميعه وأن يكون في بعضه، والصحيح الأول "(١٦٤).

والذي يجدر قوله ههنا إن المسألة بدت كما رأيناها عند الأخفش، بنعته مستخدميها بأرباب هذه اللغة، وقول ابن عصفور: "إن العرب تختلف في ذلك" كأنها امتداد للبحث عن طائفة أو صعيد جغرافي تنسب إليها مذاهب العدد في هذه المسألة. أمّا القضية كما رأيناها عند الفراء والمبرد والأزهري فمسألة من صميم اللغة، وعلى سَنن أهلها وسمْتِهم في التعبير. فحينما نقرأ قوله – جلّ وعلا –: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾(١٦٥) فلا غضاضة أن تكون الأشهر بلفظ الجمع، وإنما هي شهران وبعض الثالث؛ لأنهنّ معلومات ببيان النبي – صلى الله عليه وسلم –، ومعروفات لا يَشكُلن على الناس، ولا مجال للشك فيهن.

أمّا ما رأيناه عند ابن عصفور والرضي وأبي حيان ففيه تجوّز كبير، ولا يمكن أن يكون سمتاً ومنهجاً لقوم من الأقوام أو لغة من اللغات، بله فرداً من الأفراد من دون قيد؛ لأن اللغة ليس من سمتها التلبيس والغموض، إلا إن كان ثمة غرض وراء ذلك. أما إلقاء القول على عواهنه دون قيد من سياق أو مقام فلا. وأشد منه ما جاء عند الرضي:" ويجوز أن تقول: ما رأيته مذ يومان، وأنت لم تره منذ عشرة، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى"، فأيُّ موجب لهذا؟ وعلى أيّ المعاني يُحمَل؟ فهذا تلبيس وتدليس على السامع. وإن كان في الأقضية والشهادات فكذب يوجب العقاب. فمسألة العدد في "مذ" و"منذ" ليست مستقلة، ولا تخرج عن سمت العرب في مخاطباتهم، ولا يمكن أن تنحو منحىً خاصاً بها، يقوم على الرجم بالغيب.

د – التراكيب النادرة أو غير المستخدمة

ويضم هذا العنوان لوحاتٍ نصية تتضمن أنماطاً ممّا عرض له بعض النحاة من التراكيب المتخيلة أو النادرة في مسألة "مذ" و"منذ". وسنرى ههنا أُسساً نظرية عند بعض هؤلاء النحاة للمستخْدَم والمرفوض لطائفة من هذه التراكيب. وإنما أفضى إليها الجدل، والوَلوع بتفريع المسائل، فاحتالوا لبعضها فسوّغوه وردوا الآخر. وإذا كانت تلك الأمثلة المتخيلة مندرجة تحت شيء من النحو فينبغي أن تندرج تحت الرياضة العقلية.

وهي، بعدُ، تمثل جانباً مهمّاً من جوانب توعّر بعض النحاة في الدرس النحوي وتعقيده على الدارسين، ليس في هذه المسألة وحسب، بل في الموضوعات النحوية بعامة. وهي في الوقت نفسه تشق درباً من التيسير في هذا الباب، يتمثل في نفي هذه الأمثلة، بكثيرها المتخيل وقليلها النادر، وإظهار المسائل التي يمكن أن يُعنى بها الدرس النحوي، وإقصاء هذه السبل التي تفضي إلى العنت والتعقيد في وجه دارسي النحو، في عصر تضج فيه كثير من الحناجر بصعوبة النحو العربي، وبعده عن واقع النصوص. ولعلّ بيان هذا الجانب وتجليته يشفع لما يبدو من طول نقل بعض النصوص.

ولقد رأينا بادئاً ما نُسِبَ إلى المبرد من إجازته "مُذُه"، ولم يُنقل عنه غير ذلك. على أن المتأخرين حازوا قَصَبَ السَّبْق في هذه القضية. ولعل من أوائل الذين بسطوا القول في هذه التراكيب وأطالوا ابنَ عُصفور؛ إذ يقول:" فإن عطفتَ على الزمان الذي تدخل عليه، فلا يخلو أن تعطف حالاً على حال، أو ماضياً على ماض، أو حالاً على ماضٍ، أو ماضياً على حال، فعطف الحال على الحال يُتَصَوّر، فتقول: "ما رأيته مذ يومِنا وليلتِنا، ومذ شهرنا وعامنا". ويكون في بعض هذه المسألة ما في قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾(١٦٦)، وقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾(١٦٧)". من تكرار ما يدخل تحت عموم ما قبلها. ولْنَنظرْ كيف يحاول تسويغ المثال بشاهد بعيد منه سياقاً ودلالة، فضلاً عن الاستخدام.

ويردف قائلاً:" وإن عطفت ماضياً على ماضٍ لم يَجُز، قدمت المتقدم في الزمان أو أخّرته، فلا يجوز:" ما رأيته مذ يوم الخميس ويوم الجمعة" ؛ لأن قولك "مذ يوم الخميس" يقتضي أنك لم تره في يوم الجمعة، وقولك "ويوم الجمعة" يقتضي أنك رأيته في أوله؛ لأن "مذ" إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه، فلما كان التناقض والكذب لم يجُز. وكذلك لو قدمت "يوم الجمعة" فقلت:" ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس" لم يجز؛ لأن يوم الخميس يقتضي أنك رأيته في أوله، ثم انقطعت الرؤية فيما بعد ذلك، وقولك:" يوم الجمعة" يقتضي أنك رأيته في أوله، وذلك تناقض. فإن قيل فهل يجوز النصب على إضمار فعل؟ فالجواب أن تقول: "إنك إن بدأت بالمتأخر جاز، فقلت : ما رأيته مذ يوم الخميس ويوم الأربعاء"، لأن الرؤية انقطعت عما بعد الخميس، ثم أخبرت أنك لم تره يوم الأربعاء، ولو عكست فبدأت بالمتقدم لم يَجُزْ، وكان عِيّاً. لأنك إذا قلت:" ما رأيته مذ يومَ الخميس ويومَ الجمعة" اقتضى "يوم الخميس" أنك لم تُرِدْ "يوم الجمعة"، فلا فائدة في قولك بعدُ "يوم الجمعة".

وإن عطفت ماضياً على حال لم يجز، فلا تقول:" ما رأيته مذ يومنا ويوم الجمعة" ولا عكسه؛ لأن "مذ" إذا دخلت على الحال كانت بمعنى "في"، وإذا دخلت على الماضي كانت بمعنى "من" لابتداء الغاية، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما؛ لأن الواحد مجرور على أن العمل في جميعه أو منفي عن جميعه، والآخر يكون نفي العمل عن بعضه، فلما اختلفا لم يسُغ عطفهما.

فإن قيل: هل يجوز النصب على إضمار فعل؟ فالجواب أن تقول: إن تقدم الحال جاز، وإن تقدم الماضي لم يجز، ألا ترى أنه سائغ أن تقول:" ما رأيته مذ يومنا ويومَ الجمعة"، على تقدير"وما رأيته يومَ الجمعة"، ولا يَسوغ أن تقول:" ما رأيته مذ يوم الجمعة ويومنا"، لأن قولك "مذ يوم الجمعة"، يقتضي أنك رأيته في أوله، وانقطعت الرؤية إلى زمن الإخبار، فلا فائدة في قولك: ويومنا، إلا أن يكون من قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ﴾(١٦٨)(١٦٩). ومن عجبٍ بعد كل هذا الذي ذكره

ابن عصفور ينقل عنه أبو حيان قوله:" الصحيح أن العطف ليس من كلام العرب اتفق الاسمان في التعريف أو اختلفا"(١٧٠).

وبعد أن ذكر ابن عصفور أن "مذ" و"منذ" لا تدخلان من أسماء الاستفهام إلا على ما يستعمل ظرفاً واسماً، نحو: "مذ كم" و"مذ متى"، ولا يقال "مذ مه"؛ لأن "ما" لا تكون ظرفاً، ذكر أن من النحويين من أجاز "مذ مَه"؛ لأنها قد تشبّهُ بالظرف. وابن عصفور يحتج لذلك ويجوّزه فيقول: ألا ترى أنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وذلك المصدر يكون ظرفاً، نحو قول العرب: سبحان ما سبّحَ الرعْدُ بحمده(١٧١).

ويلتفت ابن عصفور إلى نمط آخر من التراكيب، فيقول:"فإذا أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالاً، فإن كان ماضياً جاز، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة أولُه"؛ تريد مذ أولُ يوم الجمعة. فإن قيل: هل يجوز النصب بإضمار فعل، فتقول:"أولَه"، على التقدير: ما رأيته أولَه؟ فالجواب: إنه يجوز إذا كنت قد فارقته صدر النهار وآخره، ورأيته وسطه. فإن كان الزمان حالاً، فقلت:" ما رأيته مذ يومُنا أولُه، ومذ الليلةُ أولُها" فالجر عندنا غير جائز؛ لأن الحال لم تجعله العرب إلا ما أضيف إلى النفس أو ما عُرِّفَ فأشير إليه، وأمّا ما أضيف إلى غير ذلك فلا. ويستدرك قائلاً:" ومن الناس من أجاز البدل هنا، وذلك قليل جدّاً. والنصب لا يجوز لأن ذلك عِيّ، لأنك إذا قلت:" ما رأيته مذ يومنا أو مذ اليوم" فأنت فاقد له في اليوم بجملته. فلا فائدة في قولك بعده إنك لم تره في أول يوم"(١٧٢).

أما الرضي فيعمد إلى طرح أمثلة جديدة من هذا النمط بناء على ما رأينا من مذهبه الذي اختاره في "مذ" و"منذ" فيقول: وإذا عطفت على المجرور بـ"مذ" و"منذ"، أو المرفوع، جاز لك أن توافق بالمعطوف ما بعد "مذ" جراً ورفعاً، وأن تنصبه بالعطف على نفس "مذ" على ما اخترناه؛ لأنه ظرف منصوب، ارتفع ما بعده أو انجرّ. إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد "مذ" في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على "مذ" أولى. فمثال الموافقة في

المجموع: "ما رأيته مذ سنة ويوم". وفي أول المدة: "ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس"، أو "مذ يوم الجمعة ويوم السبت"، إذا لم يكن العدد مقصوداً، بل المقصود مجرد الزمان المعيّن. ومثال المخالف: "ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام"، أو: "مذ خمسة أيام ويوم الجمعة"، لأن أحد الزمانين لأول المدة والآخر لمجموعها. قال البصريون بناء على مذهبهم - يعني تقدير الزمان قبل الجملة التي بعد مذ- يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف، في نحو: "مذ قام زيد ويوم الجمعة"؛ أمّا الرفع والجر فعلى الزمان المقدر، والنصب على معنى: "مذ قام زيد"؛ لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر، أي: وما رأيته يوم الجمعة، وعلى ما ذكرنا لا يجوز إلا العطف على " مذ "؛ إذ لا زمان مقدر بعده(١٧٣).

وقال أبو حيان: ولمّا كان النفي ليس واقعاً في جميع ما بعدها إذا كانا بمعنى أول الوقت، منع أبو الحسن أن يعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختص متقدم عليه أو متأخر، فلا يقال: ما رأيته مذ شهر رمضان ولا شهر شعبان، ولا ما رأيته مذ شهر رمضان وشهر شوال. قال: ولو قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم السبت لم يجز، ولو نصبت "يومَ السبتَ" لم يجز. وقد قال ههنا في التذكرة: "وأجاز الرفع بعض أصحابنا"(١٧٤)؛ يعني الأندلسيين. ويستأنف: "فإن كان ما بعد حرف العطف متقدماً على الزمان الواقع بعدهما جاز عنده النصب، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، يريد: وما رأيته يومَ الخميس، ومنع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسمان بعدهما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عنده: ما رأيتك مذ يوم الجمعة ويومان، ولا ما رأيتك مذ أمس ويومان"(١٧٥). وأكمل في التذكرة: "وهو الصحيح. قال بعض أصحابنا: والعطف عندي أيضاً جائزٌ في القياس مع الاختلاف"(١٧٦).

وهو يردف قائلاً: "وأجاز ابن السراج "ما رأيته مذ يومان ويوم الخميس" بالرفع على تكرير "مذ"، والنصب على: وما رأيته يومَ الخميس، قال: وتنسق على المعرفة معرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف وهو

أحسن، ويجوز الرفع[١٧٧]. وهو ينقل عنه قوله:"إن لم يظهر لـ"مذ" عمل، عطفت على ما عمِلَت فيه، حملته على النصب، دون حكم الإعراب المقدر بعد "مذ"، تقول: "ما رأيته مذ قامَ ويوم الجمعة". فإن ظهر العمل، وحملته على لفظه تقول: "ما رأيته مذ يومان وليلتان"، ولك نصب الثاني، كأنك قلت: ما رأيته ليلتين، وتقول:"ما رأيته يومَ يومَ"، فتبنى كـ"خمسة عشر"، وقوم يجيزون "مذ يومُ يومُ" بلا تنوين، ولا يجيزون "مذ شهرَ شهرَ"، ولا" دهرَ دهرَ" "[١٧٨].

وبعد، فهذه أنماط من التراكيب بنيت على ما ذهب إليه النحاة من مذاهب في "مذ" و"منذ"، ولو تناولنا التراكيبَ المردودة التي رأيناها آنفاً على سبيل الجدل لأجزناها كلها على مذاهب النحويين أنفسهم، فقد قدّروا وتأولوا أشد عسراً من ذلك. ولكن المسألة ليست مسألة جدل ومماراة، بل إن الكثرة الكاثرة من هذا النمط من التراكيب الذي عرض له بعض النحاة لا يستخدمه العرب، وإن أردنا عبارة أدق لم نقع عليه فيما نقل عنهم من التراكيب المستخدمة لـ " مذ" و"منذ".

وممّا يلحظ على الأمثلة أو التراكيب المذكورة آنفاً أنها تندرج تحت التوابع، والعطف بخاصة، ويليه ما ذكره ابن عصفور من البدل. وهي الإمكانات الملائمة لهذا الباب نظريّاً، على أنها غير مستخدمة. وقد رأينا أبا حيان ينقل عن ابن عصفور ذلك، على الرغم من أنه أكثر النحويين إطالة في عرض هذه الأمثلة. ولعل سبب توقّي العرب هذه التراكيب أنهم استخدموا "مذ" و"منذ" للتعيين والتحديد، وإطالة الجملة بالتابع تناقض الوظيفة التي تستخدم لأجلها هاتان الصيغتان، وتذهب بهذا الغرض منهما، وهم إن اضطروا إلى هذه التوسعة التي نظّر لها هؤلاء النحويون مالوا إلى أسلوب آخر ليس فيه "مذ" ولا "منذ".

وأمّا النوادر فما ذكره سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: مذ عامٌ أوَّلُ ومذ عامٍ أوَّلَ فقال: أوَّل ههنا صفة وهو أفعل من عامك ولكنَّهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل[١٧٩]. ومن ذلك ما ذكره الفراء؛ إذ قال: "وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كَمُذْ أخذتَ في

حديثك"(١٨٠). والذي في الإنصاف "كمنذ"(١٨١). وفي اللسان فيما نُقل عن أبي هلال:" يقال ما رأَيته مُذْ عامِ الأَوَّلِ وقال العوام: "مُذْ عامٍ أَوَّلَ"، وقال أَبو هلال: "مذ عاماً أَول". ونقل صاحب التاج عنه ذلك(١٨٢). وهو يعني أبا هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، وهذه تراكيب نادرة الاستخدام ولا يكاد القارئ يقع عليها، وتركيب "مذ عاماً أَوَّلَ" غير معروف.

القسم الثاني
في البِنية

هذا بابٌ يناظرُ بابَ التركيبِ في مسألة "مذ" و"منذ"، وقد أفردت عنواناً مستقلاً للكلام على بِنية هاتين الكلمتين حتى تتضح معالمها، وتبرز آراء النحويين واللغويين فيها، وقد استخلصته وتنقّيته من أطواء كلام النحويين واللغويين، بعدما بعثره الكثير منهم، ثم جرّدته من بعد ذلك مما علق به من الكلام في المسائل الأخرى، كما صنعت في غيره. وضبطته في إطار واحد يمكّن من دراسته، والنظر فيه، فأبرزت ركناً أساساً في هذه المسألة؛ للوقوف على مذاهب النحويين واللغويين فيه، وموازنته بالجوانب الأخرى.

ونبدأ بما أشرت إليه من نصوص سيبويه. فقد وقعت عنــده – كما ذكرت آنفاً – على سبعة نصوص يتكلم فيها على بِنية هاتين الكلمتين، وما يتصل بهما مباشرة. فهو يقرر أن أصل "مذ" "منذ"؛ إذ يقول:" فمن ذلك "مذ" يدلّك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنْذُ فإن حقَّرته قلت: مُنَيْذٌ"(١٨٣). وقد أقرّ في نصّ آخر:" أنّ هذا من الشواذ، وليس ممّا يقاس عليه ويطّرد "(١٨٤). ونراه يستند في تقريره "أصولية "منذ" إلى القياس في التصغير. على أن هذا القياس افتراضي لم تنطق العرب به، ولم تستخدم تصغيراً لـ"منذ" ولا لـ"مذ". وقد تحول هذا التقرير عند النحويين إلى أيقونة، تُوشّح نظرهم في "منذ"، ويبنون عليه مذاهبهم، حتى وجدنا من المتأخرين من يُسأل:" لم حَكَمَ النحويون بأن أصل "مذ" "منذ"؟ فكان قصارى جوابه أن قال:" هذا قول سيبويه، ومن رد عليه جعله مفترياً على اللغة"(١٨٥).

وسيبويه يفسر ضم الذال في "مذ" من هذا الوجه؛ فيقول:"فلمّا اضطُروا إلى التحريك جاؤوا بالحركة التي في أصل الكلام، وكانت أولى من غيرها حيث اضطررت إلى التحريك، كما قلت في "مذُ اليوم"، فضممتَ ولم تكسر؛ لأن أصلها أن تكون النون معها وتُضَمّ"(١٨٦). أمّا ضم ذال "منذ"؛ فيقول فيه:" وأمّا "منذ" فضُمت؛ لأنها

للغاية، ومع ذا أن من كلامهم أن يُتبعوا الضمّ الضمّ، كما قالوا: رُدُّ يا فتى"(١٨٧). وهو أيضاً – كما نرى – يشير ههنا إلى إمكانية الإتباع. وكان قال قبل ذلك:" وحرّكوا "قط" و"حسب" بالضمة؛ لأنهما غايتان. فـ"حسبُ" للانتهاء و"قطُّ" كقولك:"منذ كنت"(١٨٨). و"الغاية" في الأصل المضافُ إلى الظرف، وقد عرضت للغاية، وتفسير أبي علي لها في القسم الأول.

وخلاصة نظر سيبويه أن "منذ" أصل "مذ"، وله على ذلك دليلان: الأول في تصغيرها؛ إذ التصغير يردّ الأصول، والثاني في ضم "الذال" من "مذ" عند التقاء الساكنين، فهو إشارة إلى ذلك الأصل. أمّا الضم في ذال "منذ"؛ فلأنه غاية، على أنه أجاز أيضاً أن يكون الضم فيها إتباعاً للميم.

والفراء في ضم ذال "مذ" لا يخالف سيبويه، وينقل فيها الكسر أيضاً؛ إذ يقول:" ألا ترى أنهم يقولون: "لم أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم" والرفع في الذالِ هو الوجه؛ لأنه أصل حركة "مُذ" والخفض جائز(١٨٩). وقال ابن مالك:" وبعض العرب يقولون "مذِ اليوم" بالكسر على أصل التقاء الساكنين"(١٩٠)والأخفش يوافق سيبويه أيضاً في أصل "مذ"؛ إذ يقول: "وهم إذا اضطرُّوا إلى حركة الساكن حرّكوه بالجرّ، إلا أن يكون ساكنٌ أصلُه الضّمُّ، نحو "مذ"، إذا اضطررتَ إليه في القوافي ضممته، كما تقولُ "مذُ اليوم"، فتحرّكه بالضمِّ"(١٩١).

أمّا المبرد فيزيد لَبِنة في تأصيل "منذ"، فنراه يقول:"فأمّا "مذ" فدلّ على أنها اسم أنها محذوفة من "منذ" التي هي اسم؛ لأنّ الحذف لا يكون في الحروف؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: يدٍ، ودمٍ، وما أشبهه"(١٩٢). ويقول في باب النسب: "ما ذهب منه موضع العين فغير مردود نحو: "مذ"، لو سميت بها رجلاً لم تقل "مُنْذِي" ولكن "مُذِي" فاعلم"(١٩٣). ويقول في تعليل حذف النون: "فإن قلت: "مذ" قد حذفت النون منه؛ فإنما ذلك لمضارعتها حروف اللين، وقد ذكرنا دخولها في مداخلهن، وبيناه تبييناً واضحاً"(١٩٤).

ويقول ابن جنّي في "باب مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد":" فأما ضم

ذال "منذ" فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر. ويدلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في "مُذْ"، وهذا واضح. فضمتك الذال – إذاً – من قولهم: "مذُ اليوم" و"مذُ الليلة" إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو "مُنْذُ" دون الأبعد المقدّر الذي هو سكون الذال في "مُنْذُ" قبل أن يحرك فيما بعده"[١٩٥]. وابن جني – كما نرى – يجعل الضم في ذال "منذ" لالتقاء الساكنين، ويرى أن ضم الذال من "مذ" إنما هو رجوع للأصل الأدنى الحادث بعد التسكين. وقال في "سر الصناعة": "واعلم أن النون قد حذفت من الأسماء عيناً في قولهم "مذ" وأصله "منذ"، ولو صغرت "مذ" اسم رجل لقلت "منيذ" فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فُعَيْل"[١٩٦].

ويُعلِّل السيرافي سبب اختيار الضم في ذال "منذ": "فإن قال قائل: لأيِّ علةٍ ضُمَّت منذ؟ وما كان أصلُها في البناء؟ قيل له: كان أصلها أن تكون الذال منها ساكنة اسماً كانت أو حرفاً. أمّا إذا كانت حرفاً، فالحروف حقها السكون، وإذا كانت اسماً فهي اسم في معنى حرف، وينوب عنه، فوجب بناؤها على السكون، ثم التقى ساكنان: النون والذال، فضمت الذال إتباعاً للميم؛ لأن ما بينهما حرف ساكن، وهو نون، والنون خفية جداً إذا كانت ساكنة؛ لأنها غنّة في الخيشوم، فلو بنَوها على حدّ التقاء الساكنين، لكانوا قد خرجوا من ضمة إلى كسرة، وذلك قليل في كلامهم"[١٩٧]. أمّا "مذ" فيقول فيها: "فأمّا من ضم الذال فإنه أتبع الضمة الضمة"، ويجعل ما جاء به سيبويه وابن جنّي في هذا الوجهَ الآخر[١٩٨].

وجاء في " التهذيب ": "قال الليث: "منذ" النون والذال فيها أصليتان، وقيل إن بناء "منذ" مأخوذ من قولك: "مِن إذ"، وكذلك معناها من الزمان إذا قلت: "منذ كان" معناه "من إذ كان ذلك"، فلما كثر في الكلام طرحت همزتها، وجُعلتا كلمة واحدة... وفي "مذ" و"منذ" لغات شاذة تتكلم بها الخَطِيئَة[١٩٩] من أحياء العرب، فلا يُعبأ بها، فإن جمهور العرب على ما بينته لك"[٢٠٠]. ونرى ههنا أن الأزهري يشير إلى أن ثمة لغات في "مذ" و"منذ"، تتكلم بها جماعات قليلة من العرب لم يسجّلها.

ويسند الحسين الدِّيْنَوَرِي الملقب بالجليس ما ذكره الأزهري في التهذيب إلى الكوفيين؛ إذ يقول:" والكوفيون يزعمون أن أصل "منذ" "مِن إذ" "(٢٠١). وكذا نسب الأنباري أيضاً. وعرض في المسألة المذكورة آنفاً تعليل الكوفيين في صيرورة "مِن إذ" "منذُ"؛ إذ يسجّل حجتهم:"فتغيّرَا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت "مِن" بالذال، وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب". كما عرض دليل الكوفيين على هذا التركيب "أنّ من العرب من يقول: مِنْذُ"(٢٠٢). ولم يسلّم به، وردّ قائلاً:" وأيُّ دليل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بِوَحْي أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل". كما ردّ ما حكَوْه من لغة "مِنذُ" وقال: هي لغية شاذة لا يعرّج عليها... فهو من جملة ما جاء على لغتين. فأمّا أن تدل على أنها مركبة من "مِن" و"إذ" فكلا"(٢٠٣).

ومن عجبٍ أنَّ ابن مَنظورٍ لم يقف على ما نَقلَهُ في "اللّسان"؛ إذ ينقل:" وسُئل بعض "العرب": لم خفضوا بـ"منذ" ورفعوا بـ"مذ"؟ فقال: لأَن "منذ" كانت في الأَصل "من إِذ كان كذا وكذا"، وكثر استعمالها في الكلام فحذفت الهمزة وضمت الميم، وخفضوا بها على علة الأَصل، قال: وأَما "مذ" فإِنهم لما حذفوا منها النون ذهبت الآلة الخافضة وضموا الميم منها ليكون أَمتن لها، ورفعوا بها ما مضى مع سكون الذال ليفرقوا بها بين ما مضى وبين ما لم يمض"(٢٠٤). وأيُّ عربيٍ هذا الذي يَدخُل هذه المداخلَ، ويُحلّل هذه البنيةَ المعقدة، ويعلل بهذا التعليل؟ وإنما هو سؤالُ نحويٍّ أو لُغَويٍّ وجوابُ مثلِهِ.

وقد ذكر الأزهريُّ الرأي المنسوب إلى الفراء؛ فقال:" قال الفراء في "مذ" و"منذ": هما مبنيتان من " مِن " ومن " ذو " التي بمعنى الذي في لغة طيِّئ. فإذا خُفض بهما أجريتا مجرى "مِن"، وإذا رفع بهما ما بعدهما أجريتا مجرى إضمار ما كان في الصلة، كأنه قال: من الذي هو يومان"(٢٠٥). وقد علل الأنباري ما نسب إلى الفراء في هذه البِنية فقال:" فلما ركّبتا حذفت الواو من "ذو" اجتزاءً بالضمة عنها؛ لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف. وردّها،

وأردف قائلاً:" الذي يبطل ما ذهب إليه الفراء أن "ذو" التي بمعنى الذي تستعملها طيِّئ خاصة، "ومنذ" يومان" بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب"[٢٠٦]. والذي ذكره ابن يعيش عن الفراء أن الواو حُذفت تخفيفاً[٢٠٧].

وجاء في "المُحْكَم": وقد اجتمعت العرب على ضم الذال من "منذ" إذا كان بعدها متحرك أو ساكن، وعلى إسكان "مذ" إذا كان بعدها متحرك، وبتحريكها بالضم والكسر إذا كان بعدها ألف وصل". قال اللِّحيانيّ: وبنو عبيد من غَنِيّ يحركون الذال من "مذ" عند المتحرّك والساكن[٢٠٨]، ويرفعون ما بعدها، فيقولون: "مُذُ اليومُ". وبعضهم يكسر عند الساكن، فيقول: "مُذِ اليوم". وقال بعض النحويين: ووجه جواز هذا – على ضعفه – أنه أشبه ذال "مذ" بدال "قد"، ولام "هل"، فكسرها حين احتاج إلى ذلك، كما كسر لام "هل" ودال "قد". وحُكي عن بعض بني سليم: "ما رأيته مِنذُ سِتٌّ"، بكسر الميم ورفع ما بعدها. وحُكي عن عُكْل "مِذُ يومان" بطرح النون، وكسر الميم، وضم الذال[٢٠٩]. والزَّبِيدِي في التاج ينسب الحكاية عن عُكل إلى الفراء[٢١٠]. ويعلّل ابن مالك مذهب بني غنيّ في ضم الذال من "مذ": "على اعتبار أن النون محذوفة لفظاً لا نية"[٢١١].

وأبو حيان في "التذكرة" ينسب لـ "بني عبيد" ما جاء في المحكم.[٢١٢] ويضيف كسرَ سُليم للميم في "مذ" و"منذ"؛ إذ يقول: "وميمهما مضمومة وعن سليم كسرهما"[٢١٣]. وقد نقل ذلك ناظر الجيش أيضاً[٢١٤]. وقد رأينا في "المحكم" النقل عن سُليم في كسر الميم لـ"منذ" وحسْب.

ونرى مصطلحات جديدة عند أبي الحسن المُجاشعي في الرأي المنسوب إلى الكوفيين؛ إذ يقول: واختير الرفع لـ"مذ" لإجحافك "من" واختير الجرّ لـ"منذ" لوفارة "مِن" بإبقائها على حرفين كما كانت، فقوّى حكمها لذلك. وأردف معلّقاً: وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل، ودعوى بلا حجة"[٢١٥]. وهو يذكر رأياً جديداً للفراء في ضم ذال "منذ"؛ إذ يقول": فأمّا الفراء فزعم أنها ضُمت؛ لأنها تدل على معنيين: على معنى "مِن" وعلى معنى "إلى"... وقد جعل الفراء هذا أصلاً مطرداً في أشياء كثيرة،

منها أنه قال بنيت "نحن" على الضم لأنها تدلّ على التثنية والجمع، وبنيت "قبل" و"بعد" على الضم؛ لأنهما يدلان على معناهما وعلى معنى المضاف إليه، وبني أول "ضُرب" على الضم أنه يدل على الفاعل وعلى المفعول"(٢١٦). ولم أقع على هذا في معاني الفراء. ونسب الأنباري هذا الرأي إلى البصريين(٢١٧). والمُجاشعي بعد أن يذكر مذهبَي العرب في ذال "منذ" إذا لقيها ساكن، يردف قائلاً:"ومنهم من أخذ بالمذهبين، فيضم بعضاً ويكسر بعضاً"(٢١٨). ولا ندري على أي شيء كان اختيار هؤلاء؟

وابن يعيش يُجلّي الحرفية في بِنية "منذ"، ويسجّل ملمحاً جديداً؛ إذ يقول:"وأمّا الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة فتُخفف نحو: أنّ ولكنّ ورُبّ، وإنما قلّ الحذف في الحروف؛ لأن الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرّف لها لجمودها وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرف له، وشيء آخر وهو أن الحروف إنما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ، ألا ترى أن "همزة الاستفهام" نائبة عن أستفهم، و"واو العطف" نائبة عن عطفت، وكذلك سائر الحروف... ولو ذهبت تحذف منها شيئاً لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف؛ فلذلك كان الغالب على "منذ" الحرفية، والغالب على "مذ" الاسمية""(٢١٩).

وقال ابن الخباز (ت٦٣٩هـ):" أمّا "مذ" ففيها ثلاث لغات، يقال: "مُذ"، بضم الميم وسكون الذال، و"مِذ" بكسر الميم وسكون الذال أيضاً، ومذُ بضمهما، واللغة الأولى هي الشائعة...." وأردف:" قال سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان (ت٥٦٩هـ): إنه لا يمتنع أن يكون المحذوف من "مذ" حرفَ علة يكون اللام فتكون من باب "غدٍ" و"يدٍ" و"دمٍ"؛ لأن ما جاء على حرفين من الأسماء المتمكنة لم يجئ إلا محذوف اللام ما خلا اسمين... والحمل على الأكثر متعين لاطراده"(٢٢٠). وقد ذكر ذلك أبو حيان غُفْلاً؛ إذ يقول: "وذهب بعض المتأخرين إلى أنّ المحذوف من "مذ" لام الكلمة، فلو سميت به لقلت في تصغيره مُذَيّ، وفي تكسيره أمذاء"(٢٢١). وهذا مذهب فريد لا يستند إلى شيء ذي بال، لم يأبه له النحويون.

وقد ذكر الرضيُّ الاستدلال على رد "مذ" إلى "منذ" بتصغيرها على "منيذ" لو سميت بها، وجمعها على "أمناذ"، وذكر ذهابهم إلى غلبة الاسمية على "مذ" لهذا الحذف وهو تصرّف. وأردف قائلاً:" فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلا المضعّف منه، نحو:" رَبّ، ورُبّ... ومنع منه صاحب المغني(٢٢٢) – يعني ابنَ فلاح – في الموضعين، وقال: "منيذ" و"أمناذ" غير منقول عن العرب". وهو لا يرى في ضم ذال "مذ" دليلاً على رجوعها إلى "منذ"؛ لجواز أن يكون للإتباع. وله مذهب آخر أيضاً؛ إذ يردف قائلاً:"وضم ذال "مذ" سواء كان بعده ساكن أو لا غُنَويّة، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله نحو:"لهمُ اليوم". وكسر ميم مذ لغة سليمية". وهو يرد مذهبي الفراء وبعض الكوفيين، فيقول: قال الفراء "منذ" مركبة من "من" و"ذو"؛ ولعل اللغة السليمية غرّته... وقال بعض الكوفيين أصل "منذ" "من إذ" فركبّا، وضم الذال للساكنين... وأثر التكلّف على المذهبين ظاهر لا يخفى، وينبغي ألا تكون "منذ" الجارة على المذهبين مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافق اللفظ، للفظ هذا الاسم المركب.(٢٢٣)

وهو يذكر بعض مذاهب البصريين في بناء "مذ" و"منذ" فيقول:" وبُنيَ "مذ" و"منذ" بناءَ "قبل" و"بعد"، ولذلك قيل "منذ" بالضم". وهو يشير هنا إلى مذهب سيبويه في الكلام على الغاية آنفاً. ويردف:" وقيل بُنيَ "مذ" لكونه على وضع الحروف، ثم حمل عليه "منذ" لكونه بمعناه، وقيل حملا على "مذ" و"منذ" الحرفيتين عندهم، وقيل للزومهما صدر الجملة، إذ لا يتقدم الخبر عليهما، فصار كحرف الاستفهام"(٢٢٤). وقد عرضنا للمذهب الذي ركّبه الرضي من مجموع مذاهب النحويين في قسم التركيب.

وقال أبو حيان عند كلامه على الظروف: "منذ بسيطة، ومذ محذوفة منها خلافاً لابن مُلْكون (ت٥٨٤هـ)، إذ قال: ليس محذوفة منها"(٢٢٥). وقال رادّاً على من جعلهما حرفين مستقلين: "ويلزمهم على قولهم أن تكون "أنْ" المخففة من "أنّ"

و"إنّ" حرفين، وأن "ربّ" باعتبار لغاتها عشرة أحرف وأن يكون "دداً"و"ددٍ" و"ددٌ" ثلاثة أسماء"(٢٢٦). وكل هذا يؤكد أن جل النّحويين لم يسلموا بأن مسألة الحذف في "منذ" تُبرز"مذ" لأن تكون كلمة منفصلة.

وذكر مذهبَي الفراء وبعض الكوفيين في تركيب "منذ"، وأردف قائلاً: وهذان المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغَزْنِيّ أنها مركبة من "مِن" و"ذا" اسم الإشارة، ولذلك كسرت ميمها، وكثيراً ما يَحذِف التركيب بعض حروف المركب، فحذف الألف منهما، والنون من "مُذ"، وعوض من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابع للذال في الضمة(٢٢٧).

والمالقي يذهب مذهباً جديداً؛ إذ يقول في "مذ":" والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من "منذ"، بدليل التصغير المذكور، وهو يردّ الأشياء إلى أصولها، وأمّا إذا كان حرفاً فهو لفظٌ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم وبين الحرف"(٢٢٨).

والزَّبِيدي في أثناء كلامه على "مذ" و"منذ"، يلقي كلاماً مجتزأً ولا يُعقّب؛ إذ يقول:" ويُقال: مَا لَقِيتُه مُنْذَ اليَوْمِ ومُذَ اليَوْمِ بفتح ذالِهما"(٢٢٩). ولم يَخُض أحد ممن اطلعت على كلامهم في هذا الوجه. ولعلها لغةٌ، تُفَسر إذا حملناها على ما نقل سيبويه في الكلام على التقاء الساكنين؛ إذ يقول:" فأما ما كان غايةً نحو: "قبل" و"بعد" و"حيث" فإنهم يحركونه بالضمة، وقد قال بعضهم "حيثَ" شبهوه بأين"(٢٣٠). وقال في موطن آخر:" ومثل ذلك "مذ" و"ذهبتم" فيمن أسكن تقول: "مذُ اليوم" و"ذهبتمُ اليوم"؛ لأنك لم تبنِ الميم على أن أصله السكون، ولكنه حذف كـ"ياء قاضٍ" ونحوها. ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال إلا في الألف واللام والألف الخفيفة، فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ"أين" و"كيف" و"سوف" وأشباه ذلك، وفعلوا به إذ جاؤوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون؛ وهم بنو أسدٍ وغيرهم من بني تميم وسمعناه ممن ترضى عربيته... ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحاً يجعله في جميع الأشياء كـ"أين""(٢٣١). على أن

أحداً – ممن اطلعت على كتبهم – لم يَخُص "مذ" ومنذ" بتركيب في هذه المسألة، ما خلا ما رأينا فيما نقل الزبيدي.

وفي ختام تقصي مذهب القدماء في هذا الباب ننقل نصّاً طريفاً جاء عند ناظر الجيش في "شرح التسهيل"(٢٣٢): "والعجب أنهم يجعلون "مذ" فرعاً من "منذ"، وأن الغالب على "مذ" الاسمية والغالب على "منذ" الحرفية، ويستدلون على ذلك أن الحذف في الأسماء أكثر منه في الحروف؛ لأنه تصرف، والتصرف بابه أن يكون في الأسماء، وكون "مذ" محذوفة من "منذ" يقتضي أن يكون "منذ" اسماً؛ لأنها هي، ومحال أن يكون الشيء حرفاً فإذا أخذ منه شيء صار اسماً؛ لأن الحذف من الشيء لا يغير الماهية... وكذا "رُب" هي بعد الحذف حرف أيضاً كما كانت قبله، وكذا "يَعِدُ" لما حذفوا منه الواو باقٍ على الفعلية، قال: فالذي ينبغي أن يقال: إن "مذ" إذا استعملت اسماً مرفوعاً ما بعدها فهي محذوفة من "منذ" الاسمية أيضاً، لكن جاء الرفع بعدها أكثر ممّا جاء بعد "منذ"، وقد يغلب على الفروع حكم يقلّ في الأصول". وهذا فهم دقيق ومخرج لطيف لما وقع فيه اللغويون النحويون في هذه المسألة، وهو – فيما أرى – مخرج جدلي أكثر منه واقعياً.

أمّا المحدثون فيرى بِرجشتراسر في معرِض الكلام على الإبدال أن أصل "منذ" "مِن ذو"؛ إذ يقول:" إن أهم أنواع الإبدال التشابهُ، وهو جنسان: تشابه الحركة لحركة أخرى، أو تشابهها لحرف صامت. والأول لا بد أن يكون منفصلاً؛ لأن بين الحركتين حرفاً صامتاً فارقاً بينهما؛ مثال ذلك: "مُنذُ" أصلها "مِن ذو""(٢٣٣). فهو يرى أن ضم الميم من "منذ" إنما هو لتأثرها حركة الذال، ولم يذكر مصدر رأيه هذا.

وذكر رمضان عبد التواب في قانون المماثلة تحت التأثر المُدبِر الكلّي في حالة الانفصال كلمة (emza,) في الحبشية، تقابل كلمة "منذ" العربية، وقال:" هي في الحبشية مركبة من: (em) بمعنى "من" و(za) بمعنى اسم الموصول "ذو" الطائية". وهو يستشهد باللغة السليمية في كسر ميم "منذ" وضم ذالها المذكورة

آنفاً، ويردف قائلاً:"وهذا كله يدل على أن أصل "منذ" العربية: (من + ذو) فقلبت كسرة الميم ضمة؛ تأثراً بضمة الذال بعدها. ويُخطئ من يرى أن الذال في "منذ" ضمت اتباعاً لحركة الميم، ولم يعتد بالنون حاجزاً" (٢٣٤).

وقال إسماعيل عمايرة عند كلامه على " إذ ": "وممّا اعترى هذه الكلمة من تطور أن نُحِتَ منها، ومن حرف الجرّ " مِـن " ما شكّل كلمة واحدة، وهي " مُذ "، أو " منذُ ". وتبدو العلاقة واضحة بين " مذ " و" منذ ". وأثر النحت في "مذ" أكبر منه في "منذ"، والنون صوت ضعيف قابل لأن يذوب فيما بعده أو حتى للسقوط"، ويردف قائلاً:"ولا وجه لما قاله بعضهم في مذ أنها حرف قائم بنفسه، غير مقتطع من "منذ" " (٢٣٥).

وبعد، فمن المرجّح بصورة بيّنة أن "منذ" و"مذ" من الموروثات اللغوية السامية، وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب وجودها في الحبشية، وقد وقعت على "من ده" في الآرامية، بمعنى "منذ" (٢٣٦)، كما وقعت في السريانية على صيغة قريبة منها(٢٣٧)، وفي الكنعانية على صيغة(me,is) في المعنى نفسه(٢٣٨)، وفي العبرية على ما يماثلها وهي (me,as)(٢٣٩)، وهذا يؤكد إضافة إلى مورثها السامي، أنها بِنية بادية التركيب.

والكلام على أصل بنية "منذ"، وتركيبها مِن " **من** " و" **إذ** "، أو من " **من** " و" **ذو** " أو غير ذلك ممّا يهجس في أذهان النحويين أو اللغويين قد يغدو مقبولاً، وإن لم نجد خطاباً فصلاً فيما يعزز هذه الأقوال. على أن هذه الآراء تقفز من حلبتها حينما يفترض النحاة أو اللغويون تراكيب عربية فصيحة مبنية على هذه المذاهب. ففضلاً عمّا تفضي إليه من ركاكة، أو ندرة استخدام فإن "مذ" و"منذ" شائعتان في لغات العرب جميعها وليستا قصراً على لغة دون غيرها. والكلام – على ما فيه – على بنية "مذ" و"منذ" يمكن قبوله على أنه من موروثات اللغة الأولى وليس من بنية التراكيب العربية الفصيحة.

والذي يسترعي النظر أن كل هؤلاء النحويين الذين قالوا بالاشتقاق، ذهبوا إلى

أن "مذ" مشتقة من "منذ" وبنَوا على هذا مذاهبهم. وقد رأينا إسهام سيبويه والنحاة الأوائل في هذا. على أن هذا المذهب الذي رَكَنوا إليه جميعاً وبنَوه على قواعدَ أقربَ إلى المنطق منها إلى طبيعة اللغة لا يمنع أن "مذ" هي التي دخلت من الموروث السامي وأن "منذ" اشتُقت منها، إن جاز لنا أن نستخدم هذا المصطلح. وليس ببعيد أن الصيغة التي دخلت العربية الفصيحة هي "مذ" فاجتمعت الميم وهو صوت شفوي أنفي مجهور أقرب إلى حروف اللين، والذال وهو صوت احتكاكي مجهور فيه عسر بيّن، واجتماع هذين الصوتين مع الوقوف على الذال، أحدث ثقلاً وزاد الصيغة عسراً، تخفف منه بعض الناطقين بزيادة النون وهو صوت أنفي يقترب من الأصوات اللينة ويجانس الميم، والعربية تعرف الفصل بالنون في الكثير من الألفاظ(٢٤٠)، وهو وجه معروف إلى يومنا هذا في اللهجات المحكية. ويكون الضم في ذال "منذ" على هذا إتباعاً للميم. وما لبثت أن أمست اللغتان مستخدمتين جنباً إلى جنب. وهذا وجه وإن لم يكن له سند من شاهد، فإن له سنداً من سَمْت اللغة، وكثيراً ما نجد من الصيغ القديمة والمحدثة يقترن استخدامها لاختلاط اللهجات، وهي إمكانة مقبولة وجائزة، ولا يمنع مذهب من قال بالاشتقاق من النحويين واللغويين من القول به.

أمّا الكلام على الحركات فيُوازي الجانبَ التاريخي فيه طبيعةُ استخدامِ هاتين الصيغتين، والذي أميل إليه أن كثيراً ممّا نقله النحاة واللغويون إنما أصله السياقات الصوتية التركيبية التي ترد فيها هاتان الصيغتان. وسنرى في الجانب التطبيقي أن هذه الآراء لم تستند إلى شواهد؛ لأنها سياقات شفوية، ولعل الكتاب لم يحفلوا بتسجيلها وإن نقلها الرواة.

قصارى القول أن "مذ" و"منذ" ورثتهما العربية الفصحى صيغة واحدة في الأصل بقطع النظر عن أصولها السامية، وتنظير اللغويين في تركيب "منذ" إنما هو حدس أوحَت به البِنية ليس غير. كما أن الكلام على أصولية أيّ منهما اعتماداً على البنية التركيبية أو الصوتية هو اجتهاد تتجارى فيه الأدلة التاريخية لاستخدام العربية الفصحى بالموازنة مع اللغات السامية، وليس قواعد المنطق. ولكن الإشكال

الخليق بالوقوف عليه إنما هو طبيعة هاتين الصيغتين، أحرفان هما أم ظرفان، أم اسمَا زمان؟ أم هما حرفان في سياق وظرفان في آخر، واسمَا زمان في غيرهما؟ وسأعرض لهذه الإشكالية في ختام البحث.

القسم الثالث
في التطبيق

ينهض هذا القسم التطبيقي بدراسة وصفية إحصائية بالمقام الأول، وهي من أنماط الدراسات الأسلوبية، وهي دراسة لا بدّ منها في هذا البحث، من وُكْدها – بالمقام الأول – توصيف التراكيب المنقولة لـ "مذ" و "منذ " عن العرب في أشعارهم في عصر الاستشهاد. ثم قياس تلك النتائج على ما جاء عن طائفة متخيَّرة من الشعراء ممن تلاهم حتى العصر الحديث.

وسعياً وراء النظرة الشاملة لاستخدام هاتين الكلمتين، ومقابلة الاستخدام الشعري بالاستخدام النثري فقد قمت بتقصيهما في طائفة من كتب الأحاديث الشريفة، وطائفة أخرى من الكتب الأدبية المشهورة.

وقد عكفت أخيراً على سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن وزارة الثقافة الكويتية، وهي أشهر السلاسل العربية وأكثرها انتشاراً، ظهرت منذ الربع الأخير من القرن الماضي، وهي سلسلة متنوعة من الموضوعات الأدبية والعلمية والفنية والثقافية؛ المؤلّفة أو المُترجمة، لجمهرة من كبار المؤلفين والمترجمين، وهي مختبرٌ صالح إلى حد بعيد لقياس ما آل إليه استخدام هاتين الصيغتين في النثر العربي الحديث(٢٤١).

وبعد ذلك كله كان لا بدّ من الوقوف على معطيات هذا الباب من التطبيق، والتعليق على ما آلَ إليه كل إحصاء، ومعارضته بما جاء عند النحويين واللغويين فيما يتعلّق بهاتين الصيغتين.

بادئ ذي بَدء يجدر الذكر أن هاتين الصيغتين لم تنالا شرف الانتظام في ألفاظ القرآن الكريم. وأول ما نبدأ به المستشهد من الشعر، ولقد أحصيت منذ بداية عصر الاستشهاد إلى نهايته عشرات الآلاف من الأبيات، لما يُنيف على ألف شاعر، بدءاً

بالعصر الجاهلي وانتهاء بصدر العصر العباسي، متقصّياً استخدام الشعراء لـ"مذ" و"منذ" استخداماً بعيداً من كلام النحويين واللغويين وتنظيرهم وقياسهم الذي رأيناه. وقد أفدت – بعد توفيق الله تعالى– بالدرجة الأولى من الحاسب، وإلا لما تيسّر لي ولا لغيري إحصاء هذا الركام الهائل من القصائد والمقطوعات والأبيات الشاردة، فضلاً عن نصوص الكتب الأدبية.

وقد عدت بالنتائج التقريبية الآتية:

أمّا "مذ" فقد استخدمها هؤلاء الشعراء(١٣٩) مئة وتسعاً وثلاثين مرة. وجاءت على النحو الآتي:

تلت "مذ" الجملة الفعلية(١٠١) مئة ومرة، وتلتها الجملة الاسمية(٩) تسع مرات. و(٢٧) سبع وعشرون مرة تلاها المفرد؛ منها (٢٠) عشرون جاء مجروراً، مرتان منها جاء معرفة، و(٥) خمس تلتها "لدن". وجاء (٧) سبع مرات مرفوعاً. وتلاها (٢) مرتين المصدرُ المؤول؛ مؤلفاً من "أن والفعل الماضي". وأنا أخص "لدن" بالذكر في هذه الإحصاءات؛ لأنها تلحق بالتراكيب القليلة في هذا الباب، وقد نظمتها مع الاسم المفرد، تبَعاً لمذهب النحويين، وميّزت المصدر المؤول لتركيبه.

أمّا "منذ" فقد أحصيت استخدامهم لها (٥٦) ستاً وخمسين مرة؛ (٢٨) ثمان وعشرون منها تلتها الجملة الفعلية، و(٢٨) وثمان وعشرون تلاها المفرد المجرور، واحد منها معرفة.

وعلى هذا يكون هؤلاء الشعراء قد استخدموا "مذ" و "منذ" – على ما أحصيت – (١٩٥) مئة وخمساً وتسعين مرة. وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالقَدر الكبير من القصائد والأبيات المدروسة.

وَبِلُغة النسب فقد بلغ استخدام الجملة الفعلية بعد" مذ " تقريباً: ٧٣٪، والاسمية ٦٪، والاسم المفرد ١٩٪، جاءت المعرفة منها ٧٪، وجاءت " لدن" ١٩٪. أمّا الاسم المفرد المرفوع فقد جاء مايقارب٢٦٪ من المفرد، وحوالي ٤٪ من المجموع

العام. وجاء المصدر المؤول أقل من ٢٪. أمّا " منذ " فقد بلغ استخدام الجملة الفعلية بعدها٥٠٪، والاسم المفرد المجرور ٥٠٪، بلغت المعرفة منها أقل من ٤٪.

وإذا ما حسبنا النسبة العامة لطبيعة استخدام هؤلاء الشعراء "مذ" و"منذ" كانت على النحو الآتي: استخدمت الجملة الفعلية بعدهما ما يقارب ٦٦٪، والجملة الاسمية ٥٪، والاسم المفرد ٢٨٪، بلغ المجرور منها ٨٧٪، والمرفوع١٣٪، جاءت المعرفة منها٥٪، وجاءت لدن بنسبة ٩٪. أمّا المصدر المؤول فقد جاء ما يقارب ١٪. وتجدر الإشارة إلى أن الفعل الذي تلا "مذ" و" منذ" إنما هو الفعل الماضي، ولم يجئ مضارعاً إلا خمس مرات؛ أي أقل من ٤٪ من مجموع الجملة الفعلية، وقد جاء منفياً مجزوماً فيها كلها، وهذه الأبيات هي:

بيت الكُميت الأسديّ(٦٠هـ)[٢٤٢]:

أَرى العَينَ مُذ لَم تَلقَ ذَيْلَةَ راجَعَت ... هَواها وَلَجّت في البُكا فَهوَ دابُها

وبيت جرير(١١٠هـ)[٢٤٣]:

وَما زِلتَ مُذ لَم تَستَجِب لَكَ نَهشَلٌ ... تُلاقي صُراحِيّاً مِنَ الذُّلِّ فَاصبِرِ

وبيت العَرجيّ(١٢٠هـ)[٢٤٤]:

ما زالَ قَلبي مُنذُ لَم أَلقَكُم ... مُتَّخِذاً ذِكرَكُمُ شانا

وبيت رؤبة[٢٤٥](١٤٥هـ):

ما كانَ هَجْرِي أَن أَكُونَ هاجِرَا ... مُهاجِراً مُذْ لَم أَزُرْ مُهاجِرَا

والخامس ما أنشده القالي عن أبي عبد الله[٢٤٦]:

هل بِعْتِنا ببديلٍ مُنذُ لم نَرَكُم ... فَمَا بِشيءٍ مِنَ الأشياءِ بِعناكِ

وهذا حساب تقريبي لطبيعة استخدام "مذ" و"منذ" في المستشهَد من الشعر؛ فإن لم يكن قد بلغ حد الاستقصاء التام فهو ممثل إلى حد بعيد، ويصوّر طبيعة استخدام هاتين الصيغتين في عصر الاستشهاد بصورة بيّنة.

وإذا وقفنا متأملين في هذه النتائج استبنّا – بداية – قلةَ استخدام هاتين الصيغتين في الشعر. وتبيّن لنا أن "منذ" أقل دوراناً واستخداماً، ولا شك في أن وراء هذه القلة ثقلَ هذه الصيغة في الشعر. كما يتبيّن لنا أن النسبة الأغلب لما تلاهما كانت للجملة الفعلية، تليها نسبة استخدام الاسم المفرد المجرور، وقد بلغت ربعها تقريباً. وكانت نسبة استخدام المفرد المجرور النصف في "منذ"، بينما رأيناها في "مذ" لا تتعدّى ١٥٪. واللافت للنظر قلة استخدام الجملة الاسمية، والنسبة المسجلة لـ"مذ" فقط، ولم يُسجّل لهذه الجملة استخدام مع "منذ". ولا غَرْوَ، فالصيغتان ثقيلتان على سمْت الشعر، و"منذ" أشد ثقلاً، ولم يعمدوا إلى ثقلٍ مركّب، فيضيفوا إلى ثقل هذه الصيغة طول الجملة الاسمية، ولعل ما يؤكد هذا المذهب طبيعة استخدام الجملة الاسمية؛ فهي لم تكن كما سجّل النحاة "مذ زيد قائم" "مذ زيدٌ نائمٌ" و"مذ عَمرٌو جالسٌ" و" ومُذ الحَجّاجُ أميرٌ"، و"مذ الحجاجُ مَلكٌ"، وما إلى ذلك. فثمانية من الاستخدامات التسعة المسجلة مؤلفة من ضمير واسم مرفوع، والتاسع من ضمير وشبه جملة. ولا شك في أن خفة الضمير واختزاله أعانت على إيجاد هذا التركيب. وقد كانت الاستخدامات على النحو الآتي، فقد جاءت عند: الأعشى(٢٤٧) والفرزدق(٢٤٨) والكميت(وهو من شواهد سيبويه)(٢٤٩) والمرار الفقعسي(٢٥٠) وعدي بن الرِّقاع العامِلِيّ(٢٥١) وعِشْرِقة المحاربية(٢٥٢): "مذ أنا يافعٌ". وجاءت عند جرير "مذ أنت يافع"(٢٥٣)، وعند مجنون ليلى"مذ أنت واقع"(٢٥٤)، وعند أبي حفص القُريعيّ "مذ هن عندي"(٢٥٥). وكما نرى فسياق الجملة الاسمية سياق مخصوص.

أمّا شواهد الاسم المفرد المرفوع التي جاءت سبع مرات، كلها مع " مذ "، وكلها نكرة، فهي على النحو الآتي:

قولُ الفَرزدق(٢٥٦):

إنــي وجـدتُ بَـنـي كُـلـيـبٍ إنـمـا   خُـلِـقُـوا وأمّـكَ مـذْ ثـلاثُ لـيـالِ

وقوله(٢٥٧):

سَعى الناسُ مُذ سَبعونَ عاماً لِيَقلَعوا   بِـآلِ أَبي الـعـاصِي الـجِـبالَ الـرَواسِـيا

وذكر له الأصفهاني، وليس في ديوانه[٢٥٨]:

لئنْ كانَ في الهجرانِ أجرٌ لقدْ مضَى ... ليَ الأجرُ في الهجرانِ مذْ سنتانِ

وممّا روي له من هذا نثراً في محاورة مع الحسن البصري حين سأله: ما أعددت لهذا المضجع؟ قال: "شهادة أن لا إله إلا الله مذ سبعون سنة"[٢٥٩].

وقول عمرِو القَنا العَنبَرِيّ:

أَلَم تَرَ أَنا مُذ ثَلاثونَ لَيلَةً ... قريبٌ وَأَعداءُ الكِتابِ عَلى خَفضِ

وهذه رواية المبرد في "الكامل"[٢٦٠]، ورواية البلاذري (٢٧٩هـ) في "أنساب الأشراف"[٢٦١]، ورواية ابن أعثم(ت٣١٤هـ) في "الفتوح"[٢٦٢]. ورواية ابن أبي الحديد(ت٦٥٦هـ) في " شرح نهج البلاغة" "مذ ثلاثين"[٢٦٣].

وقول عدي بن الرِّقاع العاملي[٢٦٤]:

إِلى ذي الحِيافِ ما بِهِ اليَومَ نازِلٌ ... وَما حَلَّ مُذ سَبتٌ طويلٌ مُهَجِّرُ

وقول عطية بن الأسود[٢٦٥]:

قد طالَ ما قدْ أرى أشرافَنا أكلَتْ ... أحسابَهَا وتأَيَّيْناكَ مذْ زمَنُ

– وقول لقيط بن معبد[٢٦٦]:

هيهاتِ ما زالَت الأموالُ مُذْ أبدٌ ... لأهلِها إنْ أُصِيبوا مَرّةً تَبَعا.

وإذا أخذنا الفرزدق مثالاً على شعراء تميم، وجدناه بادئاً من أكثر الشعراء استخداماً لـ "مذ "؛ فقد وردت في شعره المُثبَت في الديوان (١٩) تسع عشرة مرة، (١٧) سبع عشرة منها تلتها الجملة الفعلية، ومرتان تلاها الاسم مرفوعاً، وقد رأينا الأصفهاني ينسب إليه بيتاً ثالثاً. وهذا يشير – كما ذكرت قبلاً – إلى وجود أصل لظاهرة الرفع التي تكلم عليها اللغويون لـ "مذ" بعد الماضي عند التميميين، على الرغم من أن الفرزدق لا يركن إليه كثيراً في تمثيل لهجته. ولعل ما يؤكد هذا ما رأينا من الرفع عند شاعر آخر من تميم وهو "عمرُو القنا"، ومقصود ابتداء الغاية من

بيته أبين من حيث المعنى والسياق الذي ذُكر فيه البيت، ومع هذا جاء بما بعد "مذ" مرفوعاً. وقد رواه ابن أبي الحديد – كما رأينا – مجروراً، وهي التي اختارها إحسان عباس[(٢٦٧)]، ونايف معروف[(٢٦٨)] عند جمعهما ديوان الخوارج.

ومن الخليق بالذكر ههنا أن ما جاء من قول الفرزدق " مذْ ثلاثُ ليالِ"، وقوله:" مذْ سنتانِ"، يخالف ما قطع به ابن السراج في تعليقه على قول سيبويه[(٢٦٩)]، وغيره، من أن إرادة الغايتين، الابتداء والانتهاء توجب رفع ما بعد "مذ" "ومنذ"، وإرادة أحدهما توجب الخفض، فإرادة ابتداء الغاية في هذين السياقين بيّنة، ومع هذا جاء الشاعر بما بعدهما مرفوعاً.

وقد جاء المفرد المجرور نكرة إلا ثلاث مرات جاء فيهن معرفة، منها واحد مضاف إلى معرفة، وهي على النحو الآتي، الأول للراعي النميري، وهو[(٢٧٠)]:

وَأَورَقَ مُذ عَهدِ اِبنِ عَفّانَ حَولَهُ حَواضِنُ أُلّافٌ عَلى غَيرِ مَشرَبِ

والبيت الذي رواه المبرد في التعازي لعبد الرحمن العُتبي يرثي بنيه[(٢٧١)]:

وإني مذ اليومِ الذي لم أَطقْ به عن ابنة أمي مَدفعاً لَعَلَى وَعدِ

والثالث بيت أبي خِراش الهذلي، وهو[(٢٧٢)]:

ما لِدُبَيَّةَ مُنذُ اليوم لَم أَرَهُ وَسطَ الشروبِ وَلَم يُلمِم وَلَم يُطِفِ

ويلاحظ أن الأبيات الثلاثة يمكن حمل "منذ" فيها على معنى "في".

أما المصدر المؤول فقد وقعت عليه في بيتين، واحد للعجاج[(٢٧٣)]:

فَما وَنى مُحَمَّدٌ مُذ أَن غَفَر

والثاني ما أنشده عبد الرحمن[(٢٧٤)] عن عمه في مصارع العشاق[(٢٧٥)]:

ليكفِك أن القلبَ مُذْ أن تَنَكّرَتْ أُسَيماءُ عن مَعُروفهِ مُتَنَكِّرُ

أمّا " لدن " فقد تلت "مذ" خمس مرات، وهي من النصوص القليلة، واحدة منها جاءت محذوفة النون "لدُ"، وكانت على النحو الآتي:

– عن ثعلب عن ابن الأعرابي[٢٧٦]:

وما مَرَّ يَومٌ مُذْ لَدُنْ أنْ هَجَرتُها ولا ساعَةً ألا أجِدّ لها ذِكرا

– وجاء في "البيان والتبيين" أن حيّة ساورَت أعرابياً فضربها بعصاه وسلِم منها، فقال[٢٧٧]:

أصَمُّ منهرِتُ الشدقين ملتَبدٌ لم يُغْذَ إلّا المنايا مُذْ لَدُن خُلقَا

وقال الفرزدق[٢٧٨]:

بمردى حروبٍ مذْ لدنْ شدَّ أزرهُ محامٍ عنِ الأحسابِ صعبُ المظالمِ

– وقال جرير:[٢٧٩]:

بني مالكٍ إنَّ الفرزدقَ لمْ يزلْ فلوَّ المخازي مذْ لدنْ أنْ تيفعا

وروى ثعلب عن الأخفش عن ابن الأعرابي[٢٨٠]:

ما زال ينمي جده صاعداً مذ لَدُ أن فارقه الحال

أمّا ما ذكره النحويون من رفع أسد ما بعد "مذ" ومنذ" في الماضي فإننا نجده عند بعض شعرائهم مجروراً، ومن ذلك قول عَبيد بن الأبرص[٢٨١]:

وَأَوارِيَّ قَد عَفَونَ وَنُؤيا وَرُسوماً عُرّينَ مُذ أَحوالِ

وقول المرار الفقعسي وهو أسدي أيضاً[٢٨٢]:

أَلَم تَرْبَعْ فَتُخبِركَ المَغاني فَكَيفَ وَهُنَّ مذْ حججٍ ثَمانِ.

أما كلام النحويين على إضافة "مذ" و"منذ" إلى الاسم المبهم وإنكار وروده، أو تخطئته، نحو "حين" و"زمان" و"دهر" فمحتاجٌ إلى وقفة. فنحن نجد الشاهد يخالفه على إطلاقه، فقد وردت هذه الألفاظ التي عدها النحويون من المبهم كثيراً، فبالإضافة إلى الشواهد التي رصدها بعض النحاة واختلفوا فيها، نجدها تتكرر عند الشعراء المستشهد بشعرهم. ومن هذا ما رأيناه عند عبيد بن الأبرص في البيت المذكور آنفاً" وَرُسوماً عُرّينَ مُذ أَحوالِ "، كما وردت عند امرِئ القيس في بيت لم يذكره النحاة، وهو[٢٨٣]:

"لـمـن الـدار تـعـفّـت مـذ حـقـبْ فـجـنـوب الـفَـرْد أَقـوَت فـالـخـرِب"

وممّا جاء منه قول المثقب العبدي(٢٨٤):

لَــعَــمــرُكَ إِنّــنــي وَأَبــا رِيــاحٍ عَـلـى طـولِ الـتّـهـاجُـرِ مُـنـذُ حـيـنِ

وقول مجنون ليلى(٢٨٥):

فديتك أخبرني عن الظبية التي أضر بجسمي منذُ حينٍ خَيالها

وقول عُروة بن حزام(٢٨٦):

فيا رَبِّ أنتَ المُسْتَعانُ على الذي تَـحَـمَّـلْـتُ مـن عـفـراءَ مـنـذ زَمـانِ

وقوله(٢٨٧):

نَعَم وبَلَى قالا مَتَى كُنتَ هكذا لِيَسْتَخْبِراني قلتُ مُنذ زَمانِ

وقول كثيّر(٢٨٨):

مـا عَـنـاكَ الـغَـداةَ مِـن أَطـلالِ دارِســاتِ الـمُـقـامِ مُـذ أَحـوالِ

وقول الطِّرمّاح(٢٨٩):

أمـن دِمَـنٍ بـشـاجِـنَـةِ الـحَـجُـونِ عَـفَـت مـنـهـا الـمَـعـارفُ مُـنـذ حـيـنِ

وليس ذلك فحسب، وإنّما نجدها ترد في المروي عن الصحابة، رضوان الله عنهم، ومن ذلك قول عبد اللَّهِ بن بُسْرٍ قال: "لقد سمعت حَدِيثاً مُنْذُ زَمَانٍ"(٢٩٠). وقول عِمْرَان بن حصين: "ما صَلَّيْتُ مُنْذُ حِينٍ" أو قال: "مُنْذُ كَذَا وَكَذَا" أَشْبَهَ بِصَلَاةِ رسول اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم"(٢٩١). وقول أسامة بن زيد "سمعت بعض أشياخنا منذ زمان"(٢٩٢). و من كلام غيرهم ما جاء في "المعَمَّرون والوصايا" من قول عبيد بن شَريّة الجرهمي في محاورة مع معاوية:" والذي أحلف به، ما أدري إلا أني قد رويتها منذ زمان"(٢٩٣). وقول خداش بن زهير العامري(٢٩٤): "إن هذا الأمر ما زلت أتوقعه منك منذ حين"(٢٩٥).

ولا يتحرّج الكتّاب في استخدامها، ولننظر بعض النصوص الأخرى كقول أبي حيان في "الصداقة والصديق": "رويت هذا الخبر على ما اتفق، وكنت أطلب له مكاناً

مذ زمان فلم أجد إلا هذه الرسالة". وقوله في الإمتاع:" قد رسمت شيئاً منذ زمان، وقد شاع وفشا"[٢٩٦]. وما جاء عند الأصفهاني:" إني أرجو لقاك منذ مدةٍ فلا أجد إليه سبيلاً، وإن لي حاجة"[٢٩٧]. وما جاء في خبر هارون الرشيد:" طربت له – والله يا أمير المؤمنين – طرباً ما أذكر أني طربت مثله منذ حين"[٢٩٨]. وما جاء على لسان أبان بن عثمان[٢٩٩] – رضي الله عنه – من قوله:" إني في طلب جمل مثل جملك هذا منذ زمان فلم أجده كما أشتهي بهذه الصفة"[٣٠٠]. ولننظر الاستخدام النادر المركّب عند الجاحظ في خبر عامر بن حرقة الطائي: "ونحن في هذه البرية منذ **زمان ودهر** ما مر بنا إنسي غيركم"[٣٠١].

والظاهر أن هذه الأسماء المبهمة، ليست مبهمة في هذه الاستخدامات، بل معينة من قِبَل سياقاتها، وتعميم إبهامها لا يكون إلا بقطع النظر عن هذه السياقات. فمجيء "الحين" و"الزمان" و"الدهر" و"الحِقَب" في هذه النصوص يدل على بعد الأمر نسبياً، وقد رأينا آنفاً قيمة السياق في الحكاية عن أبي زيد وأبي عبيدة ويونُس في تحديد هذه الأزمنة. ولعل ابن فارس (ت٣٩٣هـ) استشعر هذه الدلالة في "الصاحبي"؛ إذ قال:" وَقَدْ زعم ناس أنّ علوماً كَانَتْ فِي القرون الأوائل والزمن المتقادم، أنها دَرسَت وجُدّدت منذ زمان قريب"[٣٠٢]. وقوله:" ولقد شاهدتُ منذ زمانٍ قريب قاضياً يريد حَجْراً عَلَى رجل مكْتَهِل"[٣٠٣] فسارع إلى نعت الزمن حتى لا يذهب القارئ إلى أبعد ما يريد.

ولم أجد – على كثرة الشواهد – "مذ" ولا "منذ" تدلان على معنى الحال، كما جاء عند النحويين، إلا ما رأينا من احتمال في الشواهد القليلة المذكورة آنفاً. ولعله دليل على ندرة هذا التركيب في الشعر، وقد رأينا النحويين يناقشونه جنباً إلى جنب مع التراكيب الشائعة المشهورة.

أمّا الأحاديث النبوية الشريفة فقد أحصيت ما جاء فيها من استخدام "مذ" و"منذ" مجرداً من التكرار، سواء في الكتاب نفسه أو في سائر الكتب، فكان على ما يأتي: أمّا "**منذ**" فقد جاء استخدامها (١٩٠) مئة وتسعين مرة، وقد جاءت على

النحو الآتي: تلتها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (٩٨) ثمانياً وتسعين مرة، وتلاها المفرد (٩٢) اثنتين وتسعين مرة، جاء المجرور ظاهراً أو مقدراً (٩١) إحدى وتسعين مرة، منها(٢٤) أربع وعشرون معرفة، (١٦) ست عشرة منها على معنى "في". وجاء مرفوعاً مرة واحدة. وهو المروي عن قتادة: " ما قلت برأيي منذ ثلاثون سنة، قال أبو هلال منذ أربعون"(٣٠٤). وقد روي أيضاً "منذ أربعين" و"منذ ثلاثين"(٣٠٥).

أمّا "**مذ**" فقد جاءت (١٢) اثنتي عشرة مرة. منها (٩) تسع مرات جملة فعلية فعلها ماض، و(٣) ثلاث تلاها المفرد، مرة جاء "كم"، ومرة تلاها الاسم المجرور المعرفة، وجاءت على معنى "في". ومرة تلاها الاسم المرفوع النكرة، وهو ما جاء عن قيس بن وَهبان: " مذ كم هذا شرابك، قلت مذ عشرون سنة، أو قال مذ أربعون سنة، قال طالما تروّت عروقك من الخبث"(٣٠٦).

وبالنسبة المئوية فقد تلا الفعل "منذ" ٥٢٪، وتلاها المفرد ٤٨٪، جاء منها المعرفة ٢٦٪، وجاءت "منذ" مع هذه المعرفة ٦٧٪ على معنى "في". أما المفرد المرفوع فقد جاء ١٪ من نسبة المفرد. أمّا "مذ" فقد تلتها الجملة الفعلية٧٥٪، والمفرد ٢٥٪ انقسم ثلاثة أقسام، كما رأينا.

وأمّا في المجموع فقد جاءتا مئتين ومرتين؛ تلتهما الجملة الفعلية (١٠٧) مئة وسبعاً، والمفرد(٩٥) خمساً وتسعين، والمجرور ظاهراً أو مقدراً (٩٤) أربعاً وتسعين، والمرفوع مرتين. وقد جاءت المعرفة من المفرد (٢٤) أربعاً وعشرين مرة، ووردتا على معنى "في" (١٧) سبع عشرة، واحدة مع "مذ". وبالنسبة المئوية فقد تلتهما الجملة الفعلية بنسبة ٥٣٪ تقريباً، والمفرد٤٧٪. جاء المجرور ظاهراً أو مقدراً بنسبة٩٨٪، والمرفوع ٢٪. وجاءت المعرفة من المفرد بنسبة٢٤٪. وجاءتا على معنى "في" ١٨٪.

والذي يدعو إلى الوقوف ههنا غلبة استعمال "منذ" في الأحاديث الشريفة بنسبة كبيرة، على ثقل هذه الصيغة، ولعل هذا يشير إلى غلبة استخدامها في النثر.

وبدا في هذا الإحصاء النسبة العالية لورود الفعل بعد "مذ"، مقارنة بـ"منذ". ومن الجدير بالوقوف أيضاً الاستخدام البيّن نسبياً لـ"منذ" على معنى "في"، وهذا استخدام غير مسبوق. وممّا جاء من ذلك في صحيح البخاري:" فَإِنِّي قد رأيت مُنْذُ اللَّيْلَةِ عَجَباً"(٣٠٧)، وصحيح مسلم:" ما زَالَ هذا مَسِيرِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ "(٣٠٨)، و" لقد اسْتَنْكَرْتُ هَيْئَتَكَ مُنْذُ الْيَوْمِ"(٣٠٩) و" لو وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ"(٣١٠). وقد جاء تسعة تراكيب من هذا المعنى أضيفت فيها "منذ" إلى "اليوم"، وسائرها إلى "الليلة"(٣١١). وهذا يشير إلى أن هذه الإضافة أنفى للَّبس؛ إذ لو كان الزمن فوق ذلك لاحتُمل أن تكون على معنى ابتداء الغاية أو الغاية، فالتُزم هذا النمط من الإضافة، على هذا المعنى.

أمّا الملمح النادر الذي وقع في الأحاديث فهو استخدام "مِن" قبل "منذ"، وقد جاءت في حديثين من مسند الإمام أحمد بن حنبل، الأول عن عقبة بن عامر:.. ثُمَّ قال يا عُقْبَةُ لَا تَنْسَاهُنَّ وَلَا **تَبِت** لَيْلَةً حتى تَقْرَأَهُنَّ، قال: فما نَسِيتُهُنَّ مِن مُنْذُ قال لَا تَنْسَاهُنَّ"(٣١٢). والآخر عن حُمران: " قال كان عُثْمَانُ يَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً مِن مُنْذُ أَسْلَمَ"(٣١٣). وهذا استخدام نادر، لا نكاد نقع على مثله. وقد رأينا سيبويه يقول: "ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها". وأكد ذلك العوامري في بحثه المذكور(٣١٤).

وقد اخترت طائفة من الكتب الأدبية، لمجموعة من الكتاب الذين اشتُهروا بالبيان، وفصاحة اللسان، وهم: الجاحظ(٣١٥)، وابن قتيبة(٣١٦)، والمبرد(٣١٧)، وأبو علي القالي(٣١٨)، وأبو الفرج الأصفهاني(٣١٩)، وأبو حيان التوحيدي(٣٢٠)، وابن عبد ربه(٣٢١). تتبعت فيها كل ما ورد من الاستخدام النثري لهاتين الكلمتين عند أولئك الكتاب، سواء أكان من إنشائهم أم من تصرفهم فيما روَوا، أو من النصوص التي نقلوها بلسان أصحابها. فكان على النحو الآتي:

وردت "مذ" (٩٥) خمساً وتسعين مرة؛ (٦٨) ثمانٍ وستون منها متلوة بالفعل الماضي، و (٢٧) وسبع وعشرون بالمفرد، جاء منها (٢٥) خمس وعشرون مرة مجروراً، ظاهراً أو مقدراً، منها ثلاث معرفة، واحدة منها جاءت على معنى "في"،

وهي قول الجاحظ في البخلاء: " وأي شيء أنكرت منا مذ اليوم "[٣٢٢]. وقد تلاها المفرد المرفوع مرتين؛ وهما ما جاء في "الكامل" على لسان الفرزدق في محاورته مع الحسن البصري، وقد ذكرته آنفاً، وما جاء في "البصائر والذخائر": "فوالله ما يمنعه من الحجّ مذ ثلاثون سنة إلّا مخافة أن يلاطم زميله أو يشاتم رفيقه"[٣٢٣].

أمّا "منذ" فقد وردت (٣٩٥) ثلاثمئة وخمساً وتسعين مرة، منها(١٠٧) مئة وسبع مرات تلاها الفعل، واحد منها كان مضارعاً، وسائرها ماض. وتلتها الجملة الاسمية مرتين. و(٢٨٦) ومئتان وست وثمانون تلاها المفرد المجرور، منها(٢٠٢) مئتان ومرتان تلاها النكرة، وسائرها معرفة، جاءت منها (٤٦) ستاً وأربعين مرة على معنى "في"[٣٢٤]، وأضيفت إلى "لدن" مرتين.

وفي المجموع فقد وردت الكلمتان (٤٩٠) أربعمئة وتسعين مرة، تلاهما الفعل الماضي (١٧٥) مئة وخمساً وسبعين، والمفرد (٣١٣) ثلاثمئة وثلاث عشرة، منها (٧٦) ست وسبعون معرفة، جاء منها المرفوع مرتين. وتلتهما الجملة الاسمية مرتين.

وبِلُغَةِ النِّسَب فقد تلا الفعل "مذ" بنسبة ٧٢٪ من استخدامها، بينما تلا "منذ" بنسبة ٢٧٪، جاء المضارع المثبت منها أقل من ١٪. أمّا المفرد فقد تلا "مذ" بنسبة ٢٨٪ من استخدامها، جاء المجرور منها ٩٣٪، والمرفوع ٧٪، كما جاءت المعرفة من هذه النسبة ١١٪، بينما تلا "منذ" المفرد بنسبة ٧٣٪، جاءت المعرفة منها ٢٩٪، وجاءت على معنى "في" منها ٥٥٪. وقد تلت الجملة الاسمية "منذ" أقل من ١٪.

وإذا أخذنا المجموع العام فقد جاء استخدام "مذ" ما يقارب ١٩٪. و"منذ" ٨١٪ من هذا المجموع. وتلاهما الفعل بنسبة ٣٦٪، والمفرد ٦٤٪، جاء المرفوع أقل من ١٪، والمعرفة ٢٨٪، وجاءت "منذ" على معنى "في" ١٥٪. أما الجملة الاسمية فقد جاءت أقل من ١٪.

وفي قراءة لهذا الإحصاء الجديد نجده يؤكد كرّة أخرى أن استخدام هاتين الكلمتين قليل بالنسبة إلى اثنين وعشرين كتاباً، تتضمن عشرات الأجزاء من الكتب

المدروسة. كما نجده يؤكد أن "منذ" أكثر وروداً في النثر، وهو يعزز ما جاء من هذا الإحصاء في الأحاديث الشريفة. كما يؤكد أن المجرور بعد "منذ" أكثر استخداماً، بينما نجد الغلبة بعد "مذ" للفعل الماضي. وهو يظهر بصورة جلية ندرة مجيء المضارع بعد هاتين الكلمتين، وليس استحالته كما ينقل ابن عصفور عن الأخفش، وهو يؤكد أن المضارع المثبت ينبغي أن يكون معتمداً على أداة تعين زمانه، أو دالاً على لحظة معينة، وليس سُدى، كما سنرى لاحقاً. فالمسألة على غير ما مثل النحاة بمجيئه منقطعاً من سياقه، ومن ثم الحكم باستحالته أو تخطئته. ومن ذلك ما جاء في "البصائر والذخائر": "أنّ الإنسانَ مُنذُ يَسقطُ مِن بَطنِ أمّهِ إلى أنْ يُلحَدَ في ضَرِيحِهِ مَكفولٌ به، مَصنوعٌ له"(٣٢٥). فالمضارع ههنا يأتي معتمداً على "إلى"، لا مطلقاً. وهو يظهر مرة أخرى ندرة استخدام المفرد المرفوع بعدهما.

وهذا الإحصاء يؤكد من جديد أن استخدام الجملة الاسمية – فضلاً عن ندرتها – جاء على نمط محدد، والاستخدامان المذكوران جاءا على النحو الآتي: فقد جاء في "الحيوان": "فأنا واللّه أتمَنَّى هذا منذ أنا صبِيٌّ"(٣٢٦). والآخر في "البصائر والذخائر" لأبي حيان؛ إذ يقول: "حسبك أنه ما أطعمني لحماً منذ أنا معه"(٣٢٧). ومما يسفر عنه هذا الإحصاء الغلبة البيّنة للمجرور النكرة على المعرفة.

وأمّا فيما يخص التراكيب التي حُملت فيها "منذ" على معنى "في" فنجد بادئاً قلة ورودها، وثمة عدد لا بأس به منها يمكن حمله على معنى "من". ومن الجدير بالتأمّل أنها كانت مقتصرة على "الليلة" و"اليوم"، وجاءت مرة "البارحة"، ولعل ذلك – كما أشرت آنفاً – أنفى للَّبس. وقد وقعت على نص واحد من هذه التراكيب، أضيفت فيه "الليلة" إلى المتكلم، وهو من أندر النصوص التي وقعت عليها في هذا المعنى وجاء في "العقد الفريد"، وقد ساقه ابن عبد ربه في قصة هجرة النبي – صلى الله عليه وسلم – على لسان القرشيين، يخاطبون عليّاً – رضي الله عنه – إذ يَروي: "قالوا: فلا نراك إلا كُنت مُغرِّراً بنفسك منذ ليلتنا"(٣٢٨).

ومما ينبغي الوقوف عليه ظاهرة جديدة أكثر منها بعض المتأخرين، ولم

يلتفت إليها النحاة، ألا وهي انتقال "مذ" و"منذ" من موقع الرابط إلى صدر التركيب، واستخدامهما استخدام أدوات الشرط كما حدث في استخدام بعض الروابط عند المحدثين من مثل "مادام(٣٢٩)" و "بينما(٣٣٠)" و"حتى" "(٣٣١). وهذا الانتقال هو ظاهرة أسلوبية تبدّت – على ندرة – في استخدام بعض الشعراء منذ أواخر القرن الثاني كأبي نواس(١٩٨هـ) في قوله(٣٣٢):

مُنذُ أَبصَرتُ هِلالاً طالِعاً　　يَتَثَنّى بِقَوامٍ كَالغُصُن

ميمُهُ شَفَّ فُؤادي في الهَوى　　وَبِحاءٍ فيهِ قَلبي قَد فُتِن

وابن الرومي في بيتين؛ أحدهما لا يحسن ذكره، والآخر قوله(٣٣٣):

مُذ صِرتِ همِّي في النوم واليقَظَهْ　　أتعبتُ ممّا أَهذِي بكِ الحفَظَهْ

والمتنبي في قوله(٣٣٤):

مُنذُ اِحتَبَيتَ بِأَنطاكِيَّةَ اعتَدَلَت　　حَتّى كَأَنَّ ذَوِي الأَوتارِ في هُدَنِ

على أن هذه الظاهرة تبدّت جليّة فيما روى العماد الأصفهاني(ت٥٩٧هـ) لشعراء خريدة القصر، نحو قول مقدار المطاميري(٣٣٥):

مُذْ أنزِلَ الدهرُ على أحكامِه　　عوّدَ يومَيْهِ ركوبَ الأخشنِ

وقول محمود الشروطي البغدادي(٣٣٦):

مذ نأت عنّي منازلُه　　ليس لي خلقٌ به أثِقُ

وقول فخر الدين البغدادي(٣٣٧):

مُذْ ظهرت حُجّتُه في الورى　　قام به البُرهانُ للنّاسِ

وقد أحصيت عنده طائفة أخرى من هذه الأبيات جاءت على هذا النمط(٣٣٨).

وقد روى صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) أيضا الكثير من هذا الأسلوب له ولغيره من الشعراء المعاصرين في " أعيان العصر وأعوان النصر "(٣٣٩). كما نرى

هذه الظاهرة عند الشهاب الحجازي في رسالته الصغيرة "جنة الولدان في الحسان من الغلمان" (ت٨٧٥هـ)(٣٤٠).

وممن بدت هذه الظاهرة بينة في شعرهم: ابن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، وابن حيوس (ت٤٧٣هـ)، وابن عربي (ت٦٤٠هـ)، والشاب الظريف (ت٦٨٨هـ)، وصفي الدين الحلي (ت٧٥٠هـ)، وشهاب الدين الخزرجي (ت٨٧٥هـ)، وسالم بن غسان اللواح (ت٩٢٠هـ)، وابن النقيب (ت١٠٨١هـ)، وجرمانوس فرحات (ت ١٧٣٢م)، وسليمان البستاني (ت١٩٢٥م). وقلما نجد شاعراً من المتأخرين إلا وقع عنده هذا الأسلوب.

وممّا يجدر الوقوف عليه أيضاً استخدامٌ نادر من جهة ومُلبس من جهة أخرى، ألا وهو تركيب "مذ أو منذ قطّ "، ومن ذلك ما رواه الجاحظ في كتاب الحيوان، ولم ينسبه، ونسبه صاحب "محاضرات الأدباء" إلى أبي وجزة السعدي(٣٤١)، وهو قول الشاعر(٣٤٢):

لم أرَ كاليوم ولا مُذْ قَطِّ أطولَ من ليلي بنهر بَطِّ

وممّا جاء منه نثراً ما ذكره ابن هشام(ت٢١٣هـ) في السيرة:"ولم يزل في تلك الصومعة "منذ قط" راهب إليه يصير علمهم"(٣٤٣). ومن ذلك أيضاً ما جاء في شعرٍ لأبي الأشعث الشيباني، وهو شاعر محدث ذكره المرزباني(٣٤٤):

بررتَ ولم تزل مذ قطّ قِدْماً تجرّ بنا إلى لُطَف المَبَرَّه

– وما ذكره" أبو القاسم الحسين بن الحسن الواساني (ت٣٩٤هـ) وهو من شعراء اليتيمة(٣٤٥):

فخذ كتابي وسر إليه ولا تترك مقالاً مذ قطّ لم يقل

وقول القاضي الفاضل(٣٤٦):

مَتى بَلَغَتْ مُذ قَطِّ أَرضٌ إِلى سَما وَمَن ذا الَّذي في الحوتِ لِلحوتِ قَد سَما

و" قطّ " في كل هذا ليست ظرفاً بل هي مشددة ومجرورةً اسمٌ بمعنى الدهر

مخصوصاً بالماضي؛ أي فيما مَضَى من الزمانِ أو فيما انْقَطَعَ من عُمُرِي، وقد يُعدل عن تنوينها للضرورة، كما رأينا. وهي نادرة الاستعمال. على أن اللِّحياني في نوادره حكى فيها الضم، فقال: ما زال هذا مذ قُطُّ يا فتى" (٣٤٧)، وهذا ممّا يزيد اللَّبس في هذا التركيب.

وبعد، واختباراً للنتائج آنفة الذكر فقد تخيّرت عشرة شعراء، سبعة منهم شغلوا زمناً يمتد من بعد عصر الاستشهاد إلى القرن السابع الهجري، ورقعة تنبسط من المشرق إلى المغرب؛ ممن ذاع صيته وكثر شعره، وثلاثة من كبار المُحدَثين وروادهم، أحصيت ما ورد عندهم من "مذ" و"منذ"، وطبيعة استخدامهم لهاتين الكلمتين.

وأولهم **أبو تمام** (ت٢٣١هـ)؛ إذ وردت " **مذ** " في شعره (٥٣) ثلاثاً وخمسين مرة، تلتها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (٤٥) خمساً وأربعين مرة، وتلاها المفرد(٨) مرات، منها (٦) ست مجروراً، مرة منها معرفة، ومرة تلاها "لدن"، ومرتان تلاها المرفوع، وهما: قوله(٣٤٨):

لَصيقُ فُؤادي مُذ ثَلاثونَ حِجَّةً وَصَيقَلُ ذِهني وَالمُرَوِّحُ عَن هَمّي

وقوله(٣٤٩):

يَترُكُ ما مَرَّ مُذ قُبَيلُ بِهِ كَأَنَّ أَدنى عَهدٍ بِهِ الأَمسُ

كما أحصيت ورود " **منذ** " عنده (٣) ثلاث مرات، تلاها الفعل الماضي كلها.

والثاني **البحتري** (ت٢٨٤هـ)، وقد وردت " **مذ** " عنده (٢٩) تسعاً وعشرين مرة، تلاها الفعل الماضي (٢٥) خمساً وعشرين، والمفرد(٤) مرات؛ مرتين مجروراً، ومرتين مرفوعاً، وهما قوله(٣٥٠):

لي حُرمَةٌ مُذ أَربَعونَ أَعُدُّها حِجَجاً وَلَستُ عَنِ القَديمِ بِناسِ

وقوله(٣٥١):

نادى بِسَوسَنَ أَن هاتِ الأَداةَ فَما قَلَّبتُها لاتِّصالِ الشُّغلِ مُذ عامُ

وجاءت "**منذ**" (٤) أربع مرات؛ (٣) ثلاث تلاها الفعل الماضي، وواحدة الاسم المجرور النكرة. والثالث **المتنبي** (ت٣٥٤هـ) وقد جاءت "**مذ**" عنده (٩) تسع مرات، (٨) ثمان تلاها الفعل الماضي، وواحدة تلاها الاسم المرفوع، وقد ذكرته سابقاً[٣٥٢]. و"**منذ**" جاءت (٤) أربع مرات، مرتان تلاها الفعل الماضي، ومرتان تلاها المفرد المجرور. والرابع **ابن هانئ الأندلسي** (ت٣٦٢هـ) وقد جاءت "**مذ**" في شعره (٦) ست مرات، (٤) أربع مرات تلاها الفعل الماضي، ومرتان تلاها الاسم المجرور النكرة. وجاءت "**منذ**" مرتين تلاها الفعل الماضي. والخامس **أبو العلاء المعري** (ت٤٤٩هـ)، وقد جاءت عنده " **مذ** " (١٩) تسع عشرة مرة، (١٦) ست عشرة تلاها الفعل الماضي، و(٣) ثلاث تلاها الاسم المجرور، واحدة منها معرفة. وجاءت عنده " **منذ** " (١٠) عشر مرات، تلا (٥) خمساً منها الفعل الماضي، وتلا الباقيات الاسم المجرور، (٤) أربع منها نكرة وواحد معرفة. والسادس **سِبط التعاويذي** (ت٥٨٣هـ)، وقد جاءت "**مذ**" عنده (٢٣) ثلاثاً وعشرين مرة، منها (٢٢) اثنتان وعشرون تلاها الماضي، ومرة تلاها الاسم المجرور المعرفة، وظاهره على معنى "في"، وهو قوله[٣٥٣]:

وَهـاكَ يَـدي وَعَـلَـيَّ الـوَفـا ءُ أَنّـي مُـذُ الـدَهـرِ لا أُفـلِـحُ

أمّا "**منذ**" فقد جاءت عنده (٤) أربع مرات تلاها الفعل الماضي كلها. والسابع **البهاء زهير** (ت٦٥٦هـ)، وقد جاءت عنده "**مذ**" (٢١) إحدى وعشرين مرة، (٢٠) عشرون تلاها الماضي، جاءت (٣) ثلاث مرات في أول البيت، ومرة تلاها الاسم المجرور النكرة. وجاءت عنده "**منذ**" مرتين، واحدة تلاها الماضي، وأخرى الاسم المجرور.

وأما المحدثون فأولهم **محمود سامي البارودي** (ت١٩٠٤م)، وقد جاءت "**مذ**" في شعره (٣) ثلاث مرات تلاها الماضي كلها. وجاءت "**منذ**" (٦) ست مرات، منها (٥) خمس مرات تلاها الماضي، وتلاها المجرور المعرفة مرة واحدة. والثاني **أحمد شوقي**(ت١٩٣٢م)، وقد جاءت عنده "**مذ**"(٨) ثماني مرات، تلاها كلها الفعل

الماضي. أمّا "**منذ**" فقد جاءت عنده (٥) خمس مرات، تلا اثنتين منها الفعل الماضي، والباقيات تلاها الاسم المجرور، اثنان منها معرفة. والثالث **خليل مطران** (ت١٩٤٩م)؛ إذ جاءت "**مذ**" في شعره (١٦) ست عشرة مرة، تلا الماضي منها (١٥) خمس عشرة، والسادسة عشرة تلتها جملة اسمية. وجاءت "**منذ**" عنده (٣٧) سبعاً وثلاثين مرة؛ تلا الفعل الماضي منها (١١) إحدى عشرة مرة، وتلاها المفرد المجرور (٢٦) ستاً وعشرين مرة، (٨) ثمان منها نكرة، وسائرها معرفة.

والحاصل من هذا الإحصاء أن "**مذ**" استخدمت (١٨٧) مئة وسبعاً وثمانين مرة، و"**منذ**" (٧٧) سبعاً وسبعين. وجاء الفعل الماضي بعد "**مذ**" (١٦٦) مئة وستاً وستين مرة، وبعد "**منذ**" (٣٨) ثمانياً وثلاثين. وقد جاء المفرد بعد " **مذ** " (٢٠) عشرين مرة، جاء منها (١٥) خمس عشرة مجروراً، منها اثنتان معرفة، كما تلتها لدن مرة واحدة. و(٥) خمس مرات جاء مرفوعاً. وقد تلا "**منذ**" المفرد(٣٩) تسعاً وثلاثين مرة كلها مجرور، منها (٢٢) اثنتان وعشرون معرفة، وسائرها نكرة. أمّا الجملة الاسمية فقد جاءت مرة واحدة بعد "**مذ**" عند خليل مطران، ولم يخرج عن سمت من سبقه في طبيعة استخدامها، إذ يَرثِي وَلدَه قائلاً(٣٥٤):

وَلَدِيْ بِسُهْدِ العين قد ربّيتُهُ فَأَقَرَّ عَيْنَ الْمَجْدِ مُذْ هُوَ يَافِعُ

وفي المجموع جاء استخدام الكلمتين (٢٦٤) مئتين وأربعاً وستين مرة. وجاءت الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي بعدهما (٢٠٤) مئتين وأربع مرات، وجاء المفرد (٥٩) تسعاً وخمسين، جاء منها مجروراً (٥٤) أربعاً وخَمسينَ مَرّة، جاءت المعرفة منه (٢٤) أربعاً وعشرين. وجاء مرفوعاً (٥) خمس مرات. وتلت الجملة الاسمية "مذ" مرة واحدة.

وبالنسبة المئوية التقريبية، وفي المجموع العام فقد جاء استخدام "مذ" ٧١٪، و "منذ" ٢٩٪. وقد جاء الفعل الماضي بعد "مذ"٨٩٪، والمفرد ١١٪، من مجموع استخدامها، بينما جاء الفعل الماضي بعد "منذ" من مجموع استخدامها ٤٩٪، والمفرد ٥١٪. وجاء المجرور من استخدام "مذ" ٨٪، ومن استخدام "منذ" ٥١٪.

أما الجملة الاسمية فقد جاءت أقل من ٠,٥٪. وقد جاء المعرفة المجرور من النسبة العامة٩٪، وجاء المفرد المرفوع أقل من ٢٪.

وهذا الإحصاء يؤكد عدة أشياء، فهو بادئاً يثبت كرة أخرى قلة استخدام هاتين الكلمتين في الشعر؛ فإن عشرات الاستخدامات مقابل عشرات الآلاف من الأبيات نسبة لا تكاد تذكر. وهو يبين - على الرغم من هذه النسبة الضئيلة - كثرة استخدام "مذ"؛ إذ بلغت ثلاثة أضعاف استخدام "منذ" تقريباً. كما يؤكد سيطرة الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي على ما يتلوهما، وقد باءت "مذ" بالنصيب الأكبر من هذا. وقد أظهر النسبة العالية لاستخدام الفعل بعد "مذ"، بينما لم يتعدّ في "منذ" النصف. وفي مقابل ذلك لم يستخدم المجرور بعد "مذ" أكثر من ٨٪، بينما تجاوز النصف في "منذ". وهذا الإحصاء يقرّ استئثار الشعر بـ"مذ" دون "منذ". كما يقرّ قلة مجيء الاسم المرفوع بعدهما. ونجد أن المرفوع جاء ثلاث مرات معدوداً، ومرتين غير معدود، أحدهما - وهو بيت أبي تمام - للوزن، كما أن إرادة ابتداء الغاية في بيتي البحتري بيّنة ومع هذا جاء بما بعدهما مرفوعين، وقد رأينا تخطئة ابن السراج في هذا. كما يؤكد هذا الإحصاء قلة مجيء الاسم المعرف، وندرة مجيء الجملة الاسمية، فضلاً عن عدم مجيئهما دالين على الحال.

وعند سلسلة "عالم المعرفة" نحطّ الرحال، وهي - كما ذكرت- ميدان ذو سَعَة إلى حد بعيد لقياس ما آل إليه استخدام هاتين الكلمتين في النثر العربي الحديث، وقد تناولتُ منشورات السلسلة منذ نشأتها ١٩٧٨م إلى سنة ٢٠٠١م، وقد أربَت الكتب المدروسة على(٢٥٠) مئتين وخمسين كتاباً، احتوت على عشرات الآلاف من الصفحات، وكانت النتيجة على النحو الآتي:

فقد أحصيت ورود "منذ" ما يقارب (١٣٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مرة، جاءت مضافة إلى المفرد إلا قليلاً. إذ جاء منها ما يقارب (٨٠٠٠) ثمانية آلاف مضافة إلى المفرد المعرفة، وما يزيد على (٤٠٠٠) أربعة آلاف مضافة إلى المفرد النكرة. وتلاها

الفعل الماضي ما يزيد على (٢٥٠) مئتين وخمسين مرة، وتلاها المصدر المؤول بـ"أن" ما يزيد على (٥٠٠) خمسمئة مرة.

أمّا "مذ" فقد وردت (٣٢) اثنتين وثلاثين مرة. ثمان منها جاء من قلم الكتّاب، خمسة منهم مؤلفون، وثلاثة مترجِمون. وقد تلا الفعل "مذ" في هذه الاستخدامات ست مرات، خمس منها كان الفعل ماضياً، ثلاث منها جاءت في كتاب واحد[(٣٥٥)]. وواحدة كان مضارعاً مثبتاً، وهو قول حسين مؤنس: "الكائن الحي مذ يولد يقاوم الفناء"[(٣٥٦)]، وهذا من الاستخدامات النادرة. ونلحظ ههنا أن المضارع مثبت غير معتمد على أداة ظاهرة، وإن أمكن تقديرها؛ لأن الكاتب يتكلم على وقت بعينه، وهو لحظة الولادة. وتلاها الاسم المعرفة مرتين[(٣٥٧)]. أما باقي الاستخدامات فقد وردت في نصوص منقولة أكثرها من الشعر؛ إذ بلغت عشرين نصاً[(٣٥٨)]، ونص واحد عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –[(٣٥٩)]، وآخر من خطبة للأفغاني[(٣٦٠)]، وآخر من خطبة منقولة[(٣٦١)]، والأخير عنوان كتاب[(٣٦٢)].

وبالنسبة المئوية التقريبية فقد جاء المفرد المجرور بعد "منذ" ٩٣٪، جاءت المعرفة منها ٦٢٪، والنكرة ٣١٪. وجاء الفعل ٢٪، والمصدر المؤول ٤٪. ولا نسبة تذكر لـ"مذ".

ونقرأ في هذه النتيجة أن الأقلام الحديثة حافظت على حياة "منذ"، وقد جاء استخدامها عالياً نسبياً، وأن الاستخدام المسيطر إنما هو إضافة "منذ" إلى المفرد، وقد رأينا أن المفرد المعرفة بلغ ضعفي النكرة. وما كان ذلك إلا لاستخدامهم لها استخدام "مِن الجارّة". أمّا الإضافة إلى الجملة فقد رأينا ظهور الجملة الفعلية بنسبة ضئيلة، وظهور المصدر المؤول بنسبة أكثر بقليل. ولم تظهر الجملة الاسمية، وهذا متوقع، وقد أشرت إلى طبيعة استخدامها آنفاً. ولا يمكن أن يُذهب إلى أن الاسم المفرد الذي يلي "منذ" قد يكون مرفوعاً في بعض الاستخدامات، فالاستخدام لا يمكن أن يحمل هذه الإمكانية، والسياق بيّن على ذلك، فضلاً عن طبيعة جلّ الكتاب أو المترجمين؛ إذ لا يتوقع منهم هذا الاستخدام. ويمكن القول إن هؤلاء – كتاباً

ومترجمين – مالوا إلى استخدام تركيب يحسن السيطرة عليه، بعيداً من التأويلات التي رأيناها عند النحويين؛ إلا ما وجدنا من ورود الفعل بعدها عند بعضهم. ولعلّ النسبة العالية لاستخدام المفرد المعرفة تظهر – كما ذُكر – أن الكتاب والمترجمين مالوا إلى حمل "منذ" على "مِن" في استخداماتهم.

أمّا "مذ" فيمكن القول إنها انسحبت من الاستخدام العادي كما رأينا في "منذ"، إلى مستوى لغوي مميّز، أو إن شئنا مستوى اللغة الفصحى، التي تستأثر بها النصوص العالية من خطبة وشعر أو قول مأثور أو ما إلى ذلك، وغدا استخدامها ينبئ بمستوى معين للنص وقائله.

غير أن الظاهرة التي يمكن الوقوف عليها في هذا الاستقراء إنما هي انتشار تركيب يقوم على إضافة "منذ" إلى الأعلام أو ما يقوم مقامها، وقد وقعت على العشرات منه، نحو: منذ أرسطو، ومنذ أفلاطون، وهوميروس ومنتسكيو، وديكارت، ورفاعة الطهطاوي، ومنذ الرأسمالية، والشيوعية والسريالية...(٣٦٣). وهذه ظاهرة جديدة. ولئن كان بيّناً أن المقصود من هذه الإضافات هو "الزمن"، إن القدماء لم يميلوا إلى هذا النمط من الإضافة، والظاهر أن للترجمة يداً طُولى في هذه الظاهرة.

ختامُ البحثِ وخلاصَتُهُ

وبعدُ، فلعلَّ الناظرَ في هاتينِ الصِّيغَتَيْنِ أولَ وهلةٍ لا يَدورُ في خَلَدِهِ أنّهما تَحملانِ كلَّ هذا الخلافِ وكلَّ هذهِ الإشكالاتِ التي تَناولَها البحثُ. فلقد تَتبّعتُ في هذهِ الدراسَةِ "مُذ" و"مُنذُ" على المُستوَيَيْنِ النظريِّ والتّطبيقيِّ، مِثالاً بيّناً على قَضيَّةِ تَحَوّلِ الكَلمةِ العَربيّةِ وتَقلُّبِها بينَ عَناصِرِ الكَلامِ، أو تَكثِيفِها، وما أَفضَتْ إليهِ مِنَ الإشكالاتِ. وقد عَرضْتُ مَنهَجَ النُّحاةِ في مُعالجَةِ جانِبٍ مِن أَجلَى جَوانبِ هذهِ القضيَّةِ، التي تَبدّت في دِراسةِ هاتينِ الصِّيغتَينِ، وَسعَيتُ إلى تَقسِيمِ البَحثِ إلى أَجزاءٍ مُتآلِفَةٍ، نَفيتُ عنها كُلَّ ما اختَلَطَ فِيها مِن غَيرِها؛ لإبرازِ مَعالِمِ هاتَينِ الصِّيغَتينِ، وَكَيفِيّةِ تَناولِ النُّحاةِ واللُّغوِيينَ لهما، ومِن ثَمَّ قِياسُ تَنظِيرِهم إلى واقِعِ استخدامِهِما، ولقد ساهَمَت الإحصاءاتُ في الجانبِ التّطبِيقِيِّ – بَعيداً مِن التّحليلِ الذي قد يَتّفِقُ مَعَه القارئُ أو يُخالِفُه – في إرساءِ صُورَةٍ جَلِيّةٍ إلى حَدٍّ كَبيرٍ لِطَبيعَةِ استِخدامِهِما مُنذُ العَصرِ الجاهلِيِّ إلى الوَقتِ الحاضِرِ.

وقد أظهرَ البَحثُ أَثرَ الكَثيرِ مِن النُّحاةِ في تَعقيدِ دِراسةِ هاتَينِ الصّيغتَينِ، وتَفريعِ مسائلِهما، والإشكاليّاتِ التي أَضافَها بَعضُهم كإشكاليّةِ العَدَدِ، وتَنظيرِهِم لِلمستَخدَمِ والمَرفوضِ في هذهِ المَسألَةِ، بَعيداً مِن واقِعِ الاستِخدام. كما رَأيْنا أَثرَ قَضيّةِ عَزْوِ اللّغاتِ في تَعقيدِ النّظرِ لهاتيْنِ الصّيغَتينِ؛ سَواء في التّراكيبِ أو البِنيَةِ المُكوِّنَةِ لَهما. وقد رَأيْنا الاضطرابَ في هذا العزْوِ، الذي لا يَخلُصُ القارِئُ منهُ إلى شيءٍ يُثلِجُ به صَدراً.

أمّا مِن حَيثُ البِنيةُ فَقد تَوصّلَ البحثُ إلى أنَّ بِنيةَ هاتَينِ الصِّيغتَينِ إنما هي بِنيةٌ مَورُوثَةٌ من السّامِيّاتِ، وأنّها بادِيَةُ التّركِيبِ، وقد أكّدَ هذا ما نُقِلَ عن بَعضِ اللّغاتِ السّامِيّةِ، وَخلَصَ البحثُ إلى أنّ هذا التّركيبَ المَوروثَ يَنبغِي ألا يَبرُزَ على سَطحِ مُعالَجةِ التّراكِيبِ التي استخدمَها العَربُ لِهاتَينِ الكَلِمتينِ لاحقاً؛ لأنّها سَتُفضِي إلى تأويلاتٍ وتَفسِيراتٍ تَنأَى بالتّركِيبِ عن دِلالتِهِ، فَضلاً عَن الرّكَاكَةِ والضّعفِ التي

سَيؤُولُ إليهما. وقد رَأينا بَعضَ النّحويينَ واللّغويينَ من القُدماءِ والمُحدثين يُسهِمُونَ في هذهِ الإشكاليّةِ.

وقد طرَحَ البَحثُ رأياً جَديداً في تَأثِيلِهما؛ إذ ذَهبَ إلى إمكانِيّةِ أنْ تكونَ الصّيغَةُ الأولى التي دَخَلت العَربيّةَ إنما هيَ "مُذ"، ولَيس "مُنذ"، خِلافاً لِمن عالَجَ هذهِ المسألَةَ، ممّن اطَّلعنا على آرائِهم. وقد علّل البحث هذا المذهب، وبيّن أسبابه. أمّا الكلامُ على حَركاتِ هاتَينِ الصّيغَتَيْنِ فقد ذَهبَ البحثُ إلى أنّ كَثيراً مِمّا نَقَلهُ النّحاةُ واللّغويونَ على سَبيلِ اللّغاتِ إنّما أَصلُه السّياقاتُ الصّوتِيّةُ التّركِيبيّةُ التي تَرِدانِ فيها.

أمّا فِيما يَخُصُّ التّراكيبَ فلم نُسلِّمْ بما نُقلَ مِن عَزْوِ اللّغاتِ واضطرابِهِ، وقد أَكّدَ هذا الجانبُ التّطبيقيُّ، وقِوامُ المَسألَةِ - كما رَأيناها في هذا الجانبِ - أنّ "مُذْ" و"مُنذُ" قَلِيلَتا الاستخدامِ بِعامّةٍ، وهُما في الشّعرِ أَعَزُّ استِخداماً. على أنّ استِخدامَ "مُذ" في الشّعرِ أَكثرُ؛ ذلكَ أنّها أَخفُّ مِن "مُنذُ"، على حِينِ يَغلِبُ استِخدامُ "مُنذُ" في النّثرِ، وأنّ "مُذ" يَغلِبُ أنْ تَتلُوَها الجُملَةُ، والكَثرَةُ الكاثِرةُ لِلفعلِيّةِ، ذاتِ الفِعلِ الماضِي، على أنّ المُضارِعَ قد يَأتِي على نُدرَةٍ، وعلى الأخَصِّ المُثبَتُ، وإنْ جاءَ فلَهُ مَسلَكانِ؛ إمّا أنْ يَعتَمِدَ على أَدَاةٍ تُحدِّدُه، نَحوَ: "إلى" أو "حتى"، وإمّا أن يَقصِدَ زمناً محدداً، فلا تَظهَرُ هذهِ الأدَاةُ وإنْ أَمكَنَ تَقديرُها. كما رَأينا في استخدامِ " حسين مؤنس" في سِلْسَلَةِ عالَمِ المَعْرفِةِ. أمّا المُضارِعُ المَجزُومُ فَهوَ يَدخُلُ في حَيِّزِ الماضِي، وقد رَأينَا استِخدامَهُ في الشِّعرِ.

وقد أَكّدَ البّحثُ أنّ مَجِيءَ الجُملَةِ الاسمِيّةِ بَعدَهُما قَلِيلٌ، فَضْلاً عَن خُصُوصِيَّةِ هذِهِ الجُملَةِ على ما ثَبَتَ في الاستِخدامِ. وأنَّهُ يَغلِبُ على "مُنذُ" أنْ يَتلُوَها المُفرَدُ، وإنْ كانَ الفِعلُ الماضِي يَتلُوها غَيرَ قَليلٍ، ويَغلِبُ على هذا المُفرَدُ أنْ يَكُونَ مَجرُوراً، وقد يَأتِي مَرفُوعاً على قِلَّةٍ، ومَنْ مالَ إلى الرَّفْعِ قَصَدَ قَصْدَ الجُملةِ لا الإفرادِ. على أنَّ الخِلافَ ههُنا - كما رَأيْنا - في تَحْدِيدِ تُخُومِ هذه الجُملَةِ وتَركِيبِها؛ أَتَضُمُّ هاتَينِ الصِّيغَتَيْنِ أم تَتلُوهُما؟ وذَهَب البَحثُ إلى أنّ مَسألَةَ رَفْعِ المُفرَدِ - كما جاءَ في الكَلامِ على اللُّغاتِ - يَجِبُ أنْ تُدرَسَ على سَبِيلِ اللُّغَةِ، لا على أَنّها تُقابِلُ الجَرَّ في

الاستِخداماتِ المَنقُولَةِ عن العَرَبِ. وقد أظهرَ التَّطبِيقُ أنّ مَجِيءَ المَصدَرِ المُؤَوَّلِ بَعدَ الكَلِمَتيْنِ قَلِيلٌ أَيضاً، وأقلُّ مِنهُ أنْ يَأتِيَ المَجرُورُ دَالاً على الحالِ.

وقد أظهَرَ البَحثُ أنّ ما نَقَلَهُ النُّحاةُ واللُّغَويّونَ مِن عَزْوِ ظاهِرَةِ الرَّفْعِ بَعدَ هاتَينِ الصِّيغَتَينِ إلى تَميمَ قد يَكُونُ لهُ أصلٌ، كَما سُجِّلَ ذلكَ عن بَعضِ شُعَرائِهِم. وأَمكَنَ من الجَزْمِ أنّ ثَمَّةَ إِجماعاً – إذا استَثنَيْنا القَليلَ النّادِرَ على ما نُقِلَ– على جَرِّ الاسمِ الدّالِ على الحالِ. وقد سَجّلَ البّحثُ ظاهِرَةً جَدِيدَةً عِندَ المُتأخّرِينَ؛ إذ رَأيْنا انتِقالَ هاتَيْنِ الصّيغَتَينِ في الشّعرِ مِن مَوقعِ الرّابِطِ إلى صَدرِ التّركيبِ، ومِن ثَمّ استِخدامُهما استَخدامَ أدواتِ الشّرطِ.

وقد جَلّت الإحصاءاتُ في الاستِخدامِ النَّثريِّ عَندَ المُحدَثِينَ – من خِلال دِراسَةِ سِلسِلَةِ عالَمِ المَعرِفَةِ – أنّ صِيغَةَ " مُذ " تَكادُ تَختَفِي لَدَى الكُتّابِ والمُتَرجِمِينَ المُحدَثِينَ، وأنّ جُلَّ استِخدامِ " مُنذُ " يَكونُ في إضافَتِها إلى المُفرَدِ، وأنّ أكثَرَهُ مَعرِفَةٌ؛ ذلكَ أنّهم حَملُوها على "مِن". تَلِيها استِخداماتٌ قَلِيلَةٌ يَتلُوها الفِعلُ الماضِي أو المَصدَرُ المُؤَوَّلُ، وإنْ كانَ استِخدامُ المَصدَرِ المُؤَوَّلِ ههنا أَعلى نِسبيّاً مِمّا رَأينا عِندَ القُدَماءِ. وقد لَحَظَ البَحثُ ظاهِرَةً جَدِيدةً أيضاً عندَ هؤلاءِ المُحدَثَينَ – والأغلَبُ أنّها دَخِيلَةٌ مِن التَّرجَمَةِ – تَمثّلَتْ في إضافَةِ "مُنذُ" إلى الأعلامِ، أو ما يَقُومُ مَقامَها.

على أنّ مِن أكبَرِ الإشكاليّاتِ التي تَبدّتْ في هذا البَحثِ، وأكثَرَها إلحاحاً في الوُقوفِ والمُعالَجةِ – كما أَشرتُ آنفاً – إنما هيَ طَبِيعَةُ هاتَينِ الصّيغَتَيْنِ، أَحرْفانِ هُما أم ظَرفانِ، أم اسمَا زَمانٍ؟ أم هُما حَرفانِ في سِياقٍ وظَرفانِ في آخَرَ، واسما زَمانٍ في غَيرهما؟ وقد رَأينا تَنظِيرَ النّحوِيّينَ واللّغَوِيّينَ لهذهِ المَذاهَبِ، وضَرْبَ كُلٍّ مِنهم بِما أَسعَفَهُ بِهِ مَنطِقُهُ وحُجّتُهُ. وقد تَعسَّفُوا في الكَثيرِ مِنها؛ كالابتِداءِ بالنّكِرَةِ بلا مُسَوِّغٍ، وتَعريفٍ لا عَهْدَ لِلعَرَبيّةِ بِهِ، والكَلامِ على جُملَتينِ بِحُكمِ جُملَةٍ واحِدَةٍ، بلا رابِطٍ ظاهِرٍ ولا مُقدَّرٍ يُركَنُ إليهِ، وجَعْلِهِم "في" لِلغَايةِ، وما بَنَوا على ذلكَ مِن تَراكيبَ مُتَخَيَّلَةٍ.

وقد نبّهَ البّحثُ على أَمْرٍ جَديرٍ بالعِنايَةِ والنَّظَرِ فاتَ الكَثيرِينَ مِمّنَ عالَجَ هاتَينِ الصّيغَتَينِ، وتَبدَّى جَليّاً في قِسمِ التّطبيقِ؛ ذلكَ أنّ الخِلافَ في تَنظيرِ النَّحوّيينَ لا يُمثِّلُ

واقِعَ الاستِخدامِ، فَثمّةَ الكَثيرُ من الاستِخداماتِ التي ناقَشَها النَّحوِيُّونَ على أنها شائِعَةٌ ذائِعَةٌ قليلاً ما تُستَخدَمُ عندَ القُدَماءِ فَضْلاً عَن المُحدَثِينَ، والتَّبسُّطُ في مُعالَجتِها وإعطائِها أكبَرَ مِن حَجْمِها وواقِعِها يُسهِمُ في طَمْسِ المَعالِمِ الحَقِيقِيَّةِ لاستِخدامِ هاتَينِ الصّيغَتَيْنِ.

وبعدُ، فإذا أَرَدْنا أنْ نَخلُصَ مِمّا رأيناه من الاضطِرابِ عندَ النّحوِيّينَ واللُّغوِيينَ في مُعالَجةِ التّراكِيبِ التي تَرِدُ فِيها هاتانِ الصّيغتانِ إلى شَيءٍ تَقَرُّ به النّفسُ، وتَفِيءُ إليهِ من هذهِ الخِلافاتِ، في عَصرٍ أصبَحتْ العَرَبيّةُ غَرَضاً لِكلِّ رَامٍ، ونَموذَجاً لِلتعسِيرِ على النّاسِ عِندَ الكَثيرينَ، فلا بُدَّ أنْ نَنظرَ إلى هذهِ المسألةِ باعتِبارينِ: الأوّلُ الطلابُ والدّارسونَ غَيرُ المُتَخصّصِينَ، فَنحمِلُ فِيهِ هاتَيْنِ الصّيغَتينِ على وَجهٍ واحِدٍ، ونَفيدُ مِن خِلافاتِ النّحويّينَ واللُّغَويينَ، بل مِن السّياقاتِ التي وَرَدَتا فِيها. والقَوْلُ بِظَرفِيَّتِهِما ههُنا على وَجْهِ الإطلاقِ يَجعَلُ المَسألَةَ أَقرَبَ مأخذاً، وأَيسرَ مُتَنَاوَلاً، بدلاً مِن تَكلُّفِ تأويلاتٍ تُفضِي إلى الإشكالاتِ التي رَأيناها، مِن تَوزيعِهِما بَينَ الحَرفِيَّةِ والظَّرفَيّةِ والاسمِيّةِ، وإفرادِ أَحكامٍ وتَأوِيلاتٍ لِكلٍّ مِنهُما، أَقربَ إلى المَنطِقِ وعِلْمِ الكَلامِ مِنها إلى اللُّغَةِ وطَبيعَةِ التّراكِيبِ.

وإذا تَقصَّينا استِخدامَ هاتَينِ الصّيغَتينِ وجدناهُما تُستَخدَمانِ على أربَعةِ أَوجُهٍ:

الأوّلُ : أنْ تَليَهُما جُملَةٌ، اسمِيَّةٌ أو فِعلِيَّةٌ.

والثانِي : أنْ يَلِيَهُما اسمٌ مَرفُوعٌ.

والثالثُ : أنْ يَلِيَهُما اسمٌ مَجرُورٌ.

والرابع: أن يَلِيَهُما المَصدَرُ المُؤَوَّلُ.

أمّا الأوّلُ فإشكالُهُ إلى حَلٍّ دُونَ تَكلُّفٍ؛ إذْ يُضافُ الظّرفانِ " مُذْ " و " مُنْذُ " إلى الجُملَةِ. ويُمكِنُ أنْ يَلْحَقَ بِهذا القِسمِ التّراكِيبُ القَلِيلةُ التي تَلتْ فيها "لدُن" إحدَى هاتَينِ الصّيغَتينِ؛ إذ يُقَدَّرُ بَعدَهُما فِعلٌ، فَتَكُونُ مِن بابِ الجُمَلِ الفِعلِيَّةِ.

وأمّا الثّانِي فقد حُذِفَ مِنهُ رافِعُ المَرفُوعِ، ويُقَدَّرُ بِفعلٍ على الأغلَبِ، على غِرارِ

التّقدِيرِ بَعدَ "حَيْثُ" معَ الفارِقِ. وعلى الرَّغْمِ مِن أنّ الأصْلَ عَدَمُ التّقدِيرِ بلا دَلِيلٍ بَيّنٍ؛ فإنّ التّقدِيرَ هـهُنا يَجُبُّ كَثيراً مِن التأويلاتِ هِي أشدُّ إغراقاً مِن التّقدِيرِ، وقد رَأيناها آنفاً.

وأمّا الثّالثُ فالظّرفانِ فِيهِ مُضافانِ إضافَةَ " لَدُنْ "، و"حَيثُ" في بَعضِ شَواهِدِها.

والرّابعُ يَلحَقُ بالثّالثِ؛ إذ يُضافُ الظّرفانِ إلى المَصدَرِ المُؤَوَّلِ.

والقضاءُ بِحَرفِيتِهما في بَعضِ التّراكِيبِ، كَما رَأينا، بِأنّ الظَرفَ إذا نُفِيَ عَنهُ الفِعلُ لم يَقعْ في جُزْءٍ مِنهُ، وأنّهُ إذا نُفِيَ عَنهُ الفِعلُ لم يَنتَفِ إلا عَنهُ خاصّةً، وهاتانِ خَصِيصَتانِ تَفتَقِرُ إليهِما هاتانِ الكَلمتانِ عِندَ مَجيئِهِما حَرفَيْ جَرٍّ. كما أنّهُما تُوصِلانِ الفِعلَ إلى "كَم" كَما يُوصِلُ حَرفُ الجَرِّ، وأنّهُما لو كانَتا مَنصُوبَتينِ على الظّرفِيّةِ لجَازَ أنْ يَستَغنِي الفِعلُ الواقِعُ بَعدَهُما عَن العَملِ فِيهما بإعمالِهِ في ضَمِيرٍ عائِدٍ عليهِما، فأمكَنَنا أنْ نَقُولَ: "مُنذُ كَم سِرتَ فِيهِ أو سِرْتَهُ"، كَما نَقُولُ: "يومَ الجُمُعَةِ سِرتَ فِيهِ، أو سِرتَهُ"، والعَرَبُ لا تَقُولُ ذلكَ، فَنقُولُ: يَجِبُ أنْ نُسَلِّمَ أنَّ هاتَيْنِ الصِّغيتَيْنِ لَهُما حُكْمُ نَفسِهِما، لا أنْ نُركبَهُما مَذاهِبَ النّحوِيينَ، فَيُخرِجُوهُما مِن طَبيعَتِهِما مَتى شاؤُوا، ويُعِيدُوهما إلى قَواعِدهم مَتى أَرادُوا.

وهذا المَذهَبُ يَختَلِفُ عَن مَذهبِ النّحوِيّينَ الذينَ أشارَ إليهِم السِّيرافِي، كَما يَختَلِفُ عَن مَذهبَي ابنِ مالِكٍ والرَّضِيِّ؛ لأنّ هذهِ المَذاهِبَ تَتناوَلُ تَراكِيبَ مَحدُودَةً مِن هاتَينِ الصِّيغتَينِ كما رَأينا، على الرَّغمِ مِن وَحدَةِ الهَدَفِ، وهوَ لَمُّ شَمْلِ هاتَينِ الصِّيغتَينِ، وتَيسيرُ مَأخذِهِما لَدى الدّارسِينَ.

وتَبرُزُ هـهُنا إشكالِيَّةُ الدِّلالَةِ التي رَأيْناها أَساسَ التّأوِيلاتِ، وَحَلُّها في السِّياقِ، ولَيسَ في الآراءِ المَنطِقِيَّةِ وتَشقِيقِ الكَلامِ كما رَأينا عِندَ ابنِ عُصفُورٍ وغَيرِهِ. وكُلُّ ما آلَ إليهِ تَفسِيرُ التّراكِيبِ التي تَرِدُ فِيها هاتانِ الصِّيغَتانِ، كما رَأيناها في واقِعِ الاستِخدامِ، فضلاً عَن تَنظِيرِ النّحويّينَ، يَنسَحِبُ مِن بِنيَةِ التَركِيبِ وتَشكِيلِهِ إلى طَبيعَةِ الدِّلالَةِ التي يُفضِي إليها.

ويبقَى الاعتِبارُ الثّانِي ويُقصَدُ بِهِ المُتخَصِّصُونَ والباحِثُونَ في الدِّراساتِ اللُّغَوِيَةِ بأنواعِها، وَطلابُ الدِّراساتِ العليا، فلِهَؤلاءِ جَمِيعاً المَيْدانُ الذي يَرَونَهُ مُناسِباً عِندَ الكَلامِ على هاتَينِ الصّيغَتيْنِ، وليَبْلُغْ كُلٌّ شَأوَهُ. أمّا تَدرِيسُهما فَعلَى الظّرفِيَّةِ، والسِّياقُ فَيصَلٌ. ولا شَكَّ في أنّ هذا حَلٌّ لَن يَقبَلَهُ كَثيرون مِمّنْ لم يَرَوا إلا وَجهاً واحِداً من الآرَاءِ المَذكورَةِ آنِفاً، ولكنَّنا إذا أرَدنا دَرْباً بَيِّناً للتّيسِيرِ، وَنْهْجاً لاحِباً للدّارسِينَ فَسَنَطْمَئِنُّ إلى هذا المَذهَبِ.

والحَمدُ للهِ أولاً وآخِراً.

الهوامش والتعليقات

١ - العوامري، أحمد، **بحوث وتحقيقات لغوية**، القسم الثالث "مذ" و "منذ" من الوجهتين اللفظية والمعنوية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الثالث: ٢٥٤. وينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٦م: ٢/ ٥٤٤.

٢ - ولعل الناظر في فهارس **كتاب سيبويه** المحقق - في تحقيقاته المتداولة، وما يعتري فهارسها من نقص- يصدر عنها وهو متأكد أن هذه القضية وكثيراً مثلها، تدفع إلى وجوب تحقيق الكتاب تحقيقاً جديداً، تجعل من كل مادة فيه بحثاً علمياً مستقلاً يقوم به فريق لا فرد واحد، إذا كنّا نبغي الإفادة من هذا السفر العظيم حق الإفادة.

٣ - وهي على النحو الآتي: ١/ ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٣٥، و ٢/ ٤٥. ٣/ ١٧٦، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٤-٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤.

٤ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١. ١/ ١٧ " باب مجاري أواخر الكلم".

٥ - المرجع السابق: ١/ ٤١٩-٤٢٠.

٦ - المرجع السابق: ١/ ٤٢١.

٧ - المرجع السابق: ٣/ ٢٦٦.

٨ - المرجع السابق: ٤/ ٢٢٦.

٩ - المرجع السابق: ٣/ ١١٧.

١٠ - المرجع السابق: ٣/ ١٢٠.

١١ - المرجع السابق: ٣/ ٢٦٧.

١٢ - المرجع السابق: ٤/ ٢٢٨.

١٣ – المرجع السابق: ٢/٣٨٣.

١٤ – ينظر: أبو عبد الله ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ط١، وهي على التوالي: ١/١٣٧، ١٩٩، ٢/١٣٣، ١٧١، ٣/٦، ٥١٢، ٤/٥٣، ٢٢٥، ٣١٥، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٥/٢٤٤

١٥ – العوامري، **تحقيقات لغوية**: ٢٦٤.

١٦ – المرجع السابق.

١٧ – ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥: ١/٤١١.

١٨ – الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م: ٣/٢٤٨.

١٩ – المرجع السابق.

٢٠ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.: ٢/١٤٤.

٢١ – مخطوط شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه، دار الكتب المصرية، رقم١٣٧، نحو٤، المجلد/٤، الصفحة: ١٨.

٢٢ – يعني أبا علي الفارسي.

٢٣ – الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦: ١١.

٢٤ – الفارسي، أبوعلي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ٢/٢٢٨.

٢٥ – المرجع السابق: ٢/٢٣٣.

٢٦ – المرجع السابق: ٢/٢٣٣. ولم أقع عليه في الأصول.

٢٧ – ينظر: ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، **شرح التسهيل**، المسمّى "**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: (علي فاخر، وجابر براجة، وآخرون)، دار السلام، ط١، ٢٠٠٧: ٤/١٩٧٢.

٢٨ - المرجع السابق.

٢٩ - الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م: ٣/١٤١٩.

٣٠ - سيبويه، **الكتاب**: ٣/٢٨٧.

٣١ - القرآن الكريم، **الروم**: ٤.

٣٢ - الفارسي، **التعليقة**: ٣/١٠٠. وينظر كلام سيبويه على بعض الغايات: ٣/٢٨٦.

٣٣ - المرجع السابق: ١٤٢١.

٣٤ - السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م: ٢/١٦٨.

٣٥ - ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م: ١/٤٣٩.

٣٦ - الأحمر، خلف، **مقدمة في النحو**، تحقيق: عز الدين التنوخي، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١م: ٨٣.

٣٧ - المرجع السابق: ٨٤.

٣٨ - ينظر: نفي كتاب "مقدمة في النحو" عن خلف الأحمر البصري، مجلة جامعة دمشق، المجلد٧، العددان ٢٧، ٢٨/١٩٩١، الجزء الأوّل: ٣١.

٣٩ - القرآن الكريم، **التوبة**: ١٠٨.

٤٠ - الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.: ٢/٣٣٧، وينظر: ١/٩٣.

٤١ - كذا ينبغي أن يكون، وليست في أخبار الزجاجي، وقد ذُكرت في أماليه: ١٤٤.

٤٢ - الزجاجي، أبو القاسم، **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠: ١٧٠-١٧١. وينظر: **أمالي الزجاجي**، تحقيق: عبد السلام هارون،

المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط١: ١٤٤-١٤٥. وينظر أيضاً هذه الرواية في **معجم الأدباء**.

٤٣ - ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥: ٤٩٤.

٤٤ - المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني**، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.: ٥٠٢.

٤٥ - الأندلسي، أبو حيان، **الارتشاف**: ٣/١٤١٩.

٤٦ - ابن عقيل، بهاء الدين، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٩٨٠م: ١/٥١٢.

٤٧ - الأندلسي، أبو حيان، **تذكرة النحاة**: ١٠

٤٨ - المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: ٣/٣٠-٣١.

٤٩ - المرجع السابق، ينظر أيضاً: ٤/١٤٣.

٥٠ - المرجع السابق: ينظر :١/٣٣.

٥١ - السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. /١٦٧.

٥٢ - القرآن الكريم، **النمل**: ٦.

٥٣ - شرح السيرافي: ١/١٦٧.

٥٤ - ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، عالم الكتب: ٤/٩٥، ٨/٤٥.

٥٥ - ينظر: **الارتشاف**: ٤/١٤١٩.

٥٦ - الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م: ٢/٨٥٥-٨٥٦.

٥٧ - المرجع السابق: ٢/٨٥٥.

٥٨ - الإستراباذي، الرضي محمد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠: ٤/ ١٥٩.

٥٩ - المرجع السابق: ٢/ ٨٦١.

٦٠ - ثمة خلل في النص أصلحته بما يتسق والكلام.

٦١ - المرجع السابق: ٢/ ٨٦١.

٦٢ - المرجع السابق: ٢/ ٨٦٠.

٦٣ - الإستراباذي، الرضي، **شرح الكافية**: ٤/ ١٦٣.

٦٤ - الزجاجي، أبو القاسم، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م: ١٤٠-١٤١.

٦٥ - ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**: ١/ ٥١٥.

٦٦ - المرادي، **الجنى الداني**: ٥٠٢.

٦٧ - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤١٩.

٦٨ - ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت: ٧٦.

٦٩ - ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الفسر**، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤: ٣/ ٥٢٥.

٧٠ - الزجاجي، **أخبار الزجاجي**: ١٧١.

٧١ - زهير بن أبي سلمى، **ديوانه**، بشرح الأعلم الشنتمري، المطبعة الحميدية، ط١، مصر، ١٣٢٣هـ: ٦١.

٧٢ - الأخفش، **معاني القرآن**: ٢/ ٤٧٧-٤٧٨.

٧٣ - الجرجاني، **المقتصد**: ٢/ ٨٥٣.

٧٤ - ينظر: شرح الجرجاني على الإيضاح: ٢/ ٨٥٣. وشرح المفصل: ٤/ ٩٤، والارتشاف: ٣/ ١٤١٩، والتذكرة: ١٠، وتوجيه اللمع: ٢٤١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥١٤، والهمع: ٢/ ١٦٧.

٧٥ - وينظر: ابن خروف أبو الحسن علي الإشبيلي، **شرح الجمل**، تحقيق: سلوى حرب، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٨هـ: ٢/٦٦٢.

٧٦ - ابن السراج، **الأصول**: ٢/٢١٢.

٧٧ - شرح السيرافي: ١/١٦٦.

٧٨ - ينظر: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م :٣/ ٤٤-٤٥.

٧٩ - العوامري، **بحوث وتحقيقات لغوية**: ٢٦٧.

٨٠ - ابن هشام، جمال الدين، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٣١٩.

٨١ - ابن هشام، **المغني**: ٤٤١.

٨٢ - المالقي، أحمد عبد النور، **رصف المباني**، تحقيق: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٩٧٥: ٣٢٠.

٨٣ - السيوطي، **همع الهوامع**: ٢/١٦٧.

٨٤ - الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧: ٢/٣٠٨.

٨٥ - المرجع السابق: ٣٤٣.

٨٦ - ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**: ١/ ٥١٤.

٨٧ - الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ٣/١٤١٩

٨٨ - الأندلسي، أبو حيان، **تذكرة النحاة**: ١٠.

٨٩ - الأصفهاني، أبو علي المرزوقي، **كتاب الأزمنة والأمكنة**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: ١/٢٣٦.

٩٠ - ينظر أيضاً: **شرح المفصل**، ابن يعيش: ٨/٤٥.

٩١ - الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **الإنصاف في**

مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق: ١/٣٨٢.

٩٢ - ينظر أيضاً: **شرح المفصل**، ابن يعيش٨/٤٥.

٩٣ - المرجع السابق: ١/٣٩٢.

٩٤ - ابن هشام، **المغني**: ٤٤٢.

٩٥ - المرجع السابق: ٤٩٤.

٩٦ - الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ٣/١٤١٨.

٩٧ - ينظر: **المغني**: ٤٤٢، ٤٩٤.

٩٨ - ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/٤٦.

٩٩ - المرجع السابق: ٨/٤٥.

١٠٠ - ينظر: **الهمع**: ٢/١٦٨.

١٠١ - شرح الجمل: ٢/١٥١-١٥٢.

١٠٢ - الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ٣/٦٧٨.

١٠٣ - ابن مالك، **شرح التسهيل**: ٤/١٩٦٦.

١٠٤ - شرح الجمل: ٢/١٥٢-١٥٣.

١٠٥ - المرجع السابق: ٢/١٥٩.

١٠٦ - أبو حيان، **تذكرة النحاة**: ٩.

١٠٧ - شرح الجمل: ٢/١٥٤-١٥٥.

١٠٨ - العوامري، **بحوث وتحقيقات لغوية**: ٢٦٠.

١٠٩ - ينظر: **الارتشاف**: ٣/١٤١٧.

١١٠ - الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: ٣/٢٨٦.

١١١ – شرح الجمل: ٢/١٥٧–١٥٨.

١١٢ – ينظر: **المغني**: ٥٢٤.

١١٣ – ينظر: **شرح الكافية**: ٤/١٥٦.

١١٤ – ينظر – على سبيل المثال – ما قاله عباس حسن في "**النحو الوافي**": ٢/٤٧٨.

١١٥ – شرح الجمل: ٢/١٥٨.

١١٦ – الرضي، **شرح الكافية**: ٤/١٥٣.

١١٧ – ويبدو ههنا أن ثمة نقصاً في العبارة.

١١٨ – وهو يعني ابنَ مالك، ولعله يستقل بهذه النسبة، وقد رددها كثيراً في شرحه.

١١٩ – الرضي، **شرح الكافية**: ٤/١٥٦.

١٢٠ – المرجع السابق: ٤/١٥٤–١٦٠.

١٢١ – أبو حيان، **ارتشاف الضرب**: ٣/١٤١٦.

١٢٢ – المرجع السابق: ٣/١٤٢٢.

١٢٣ – الرضي، **شرح الكافية**: ٤/١٦١–١٦٢.

١٢٤ – ينظر: ابن منظور، جمال الدين، **اللسان** "سوع"، تحقيق عبد الله الكبير وزملاؤه، دار المعارف.

١٢٥ – العوامري، **بحوث وتحقيقات لغوية**: ٢٧٠.

١٢٦ – المرجع السابق: ٢٧٠–٢٧١.

١٢٧ – الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح لألفية بن مالك**، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ٢/٢٠. وينظر الصبان: ٢/٣٤٢.

١٢٨ – حاشية الصبان: ٢/٣٤١. وهو يذكر سم هذا كثيراً، ولم يفصح عنه،

وأغلب الظن أنه الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ).

١٢٩ - حاشية الصبان: ٢/ ٣٤٢.

١٣٠ - سيبويه، **الكتاب**: ٣/ ٢٦٧.

١٣١ - المرجع السابق: ١/ ١٧.

١٣٢ - المرجع السابق: ٣/ ٢٦٦.

١٣٣ - المرجع السابق: ٤/ ٢٢٨.

١٣٤ - المرجع السابق: ٣/ ٥٣٣.

١٣٥ - ينظر: الأصول: ٢/ ٢١٢، ٣/ ١٧٤.

١٣٦ - الدنيوري، أبو عبدالله الحسن بن موسى، **ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق: حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٤م: ١٣٤.

١٣٧ - البطليوسي، ابن سيد، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: د.مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩: ١٨٢.

١٣٨ - المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال، **شرح عيون الإعراب**، تحقيق: عبدالفتاح سليم، دار المعارف، ط١، ١٩٨٨م: ١٩٣.

١٣٩ - تذكرة النحاة: ٩.

١٤٠ - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٧م.: ١٤/ ٤٤٣.

١٤١ - ينظر: **نوادر اللحياني في اللغة**، حنا حداد، مؤسسة حمادة، الأردن، إربد، ط١، ٢٠٠٧: ١٢.

١٤٢ - ابن سيده، علي، **المحكم والمحيط الأعظم**: ١٠/ ٨٥. وذكر هذا المرزوقي في **الأزمنة والأمكنة** :٥٠٦. وينظر (منذ): **اللسان، والتاج**.

١٤٣ - الدينوري، **ثمار الصناعة في علم العربية**: ١٣٤.

١٤٤ – ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، وضع هوامشه فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م:٢/١٥٤.

١٤٥ – المرجع السابق: ٢/١٥٢.

١٤٦ – شرح الجمل: ٢/١٥١. وينظر في هذا أيضاً كتابا ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٧٩: ٢/٦٢٦. **والمقرب**، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني: ط١، ١٩٧٢: ٢/٢٠١.

١٤٧ – ينظر: **شرح الجمل** لأبي الحسن علي بن خروف الإشبيلي: ٢/٦٦١.

١٤٨ – وما نُقل عنه في "**النكت**" –كما سيأتي– يرجّح أنه ليس ثمة خطأ طباعي.

١٤٩ – شرح الكافية: ٤/١٥٢.

١٥٠ – ارتشاف الضرب: ٣/١٤٢٠. وينظر تذكرة النحاة: ٩.

١٥١ – الأندلسي، أبو حيان، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥: ١١٤.

١٥٢ – المرجع السابق: ١١٤.

١٥٣ – السيوطي، **المزهر في اللغة**، تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر: ٢/٢٧٦.

١٥٤ – الجمل في النحو: ١٣٦–١٣٧.

١٥٥ – معاني القرآن: ١/١١٩–١٢٠.

١٥٦ – المرزوقي، كتاب **الأزمنة الأمكنة**: ١/٢٦٣.

١٥٧ – الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ)، **الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي**، تحقيق: عبد المنعم بشنّاتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٨:٤٥٩

١٥٨ – شرح الجمل: ٢/١٥٣.

١٥٩ – ينظر: **تذكرة النحاة**: ١١.

١٦٠ – الرضـي، **شرح الكافية**: ٤/ ١٦١.

١٦١ – وفي النص المحقق "الأمر"، وهو تحريف.

١٦٢ – ينظر: **تذكرة النحاة**: ١١، و**ارتشاف الضرب**: ٣/.١٤٢٢.

١٦٣ – ينظر: **تذكرة النحاة**: ١١–١٢. وينظر: **التدريب في تمثيل التقريب**، لأبي حيان، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨: ١٦٤.

١٦٤ – تذكرة النحاة: ١٢.

١٦٥ – القرآن الكريم، **البقرة**: ١٩٧.

١٦٦ – القرآن الكريم، **الرحمن**: ٦٨.

١٦٧ – القرآن الكريم، **البقرة**: ٩٨.

١٦٨ – القرآن الكريم، **الرحمن**: ٦٨.

١٦٩ – شرح الجمل: ٢/١٥٥–١٥٦.

١٧٠ – الارتشاف: ٣/١٤٢٣.

١٧١ – المرجع السابق: ٢/١٥٨.

١٧٢ – المرجع السابق: ٢/١٥٩.

١٧٣ – الرضـي: ٤/١٦٣– ١٦٤.

١٧٤ – المرجع السابق: ٣/١٤١٧.

١٧٥ – ارتشاف الضرب: ٣/١٤٢٢.

١٧٦ – تذكرة النحاة: ١٢.

١٧٧ – الارتشاف: ٣/١٤٢٢–١٤٢٣.

١٧٨ – المرجع السابق: ٣/١٤١٩.

١٧٩ – الكتاب: ٣/٢٨٨. وينظر أيضاً: ٣/ ٢٨٩.

١٨٠ – الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني الفراء**، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، بيروت: ١/٤٦٦. وينظر: ابن فارس، أحمد أبو الحسن،

الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي: ٢٤١، والإنصاف: ١/٢١٣.

١٨١ – الإنصاف١: ٢١٣.

١٨٢ – ينظر اللسان "منذ": ٤٢٧٥، طبعة دار المعارف، ونقله صاحب التاج: في "منذ": ٩/٤٧٧، طبعة الكويت.

١٨٣ – الكتاب: ٣/٤٥٠.

١٨٤ – المرجع السابق:٤/٤٠٥

١٨٥ – الزبيدي، السيد محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: ٢٤٢.

١٨٦ – الكتاب: ٤/١٩٤. وينظر: ٣/٥٣٣، ٤/١٤٦.

١٨٧ – المرجع السابق: ٣/٢٨٧.

١٨٨ – المرجع السابق: ٣/٢٨٦.

١٨٩ – معاني القرآن: ٢/٧٦. وينظر: **شرح عيون الإعراب**:١٩٦.

١٩٠ – شرح التسهيل: ١٤٦.

١٩١ – القوافي: ١١٤

١٩٢ – المقتضب: ٣/٣٠-٣١. وانظر **شرح السيرافي**: ١/١٦٨.

١٩٣ – المرجع السابق: ٣/١٥٧.

١٩٤ – المرجع السابق: ٣/١٧٠.

١٩٥ – الخصائص: ٢/٣٤٣.

١٩٦ – سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٧

١٩٧ – المرجع السابق: ١٦٨. وينظر "شرح التسهيل": ٢/١٤٤.

١٩٨ – شرح كتاب سيبويه: ١/١٦٦-١٦٧.

١٩٩ – الخطيئة : القليل بين ظهراني الكثير.

٢٠٠ – تهذيب اللغة: ٤٤٣/١٤.

٢٠١ – ثمار الصناعة: ١٣٣. وينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، ط٣، ٢٠٠٣، ٣٥٢/٣.

٢٠٢ – الإنصاف: ٣٨٢/١.

٢٠٣ – المرجع السابق: ٣٩٢/١. وينظر شرح التسهيل: ١٤٤/٢، ١٤٦.

٢٠٤ – لسان العرب: "منذ".

٢٠٥ – تهذيب اللغة: ٤٤٣/١٤. وينظر: ارتشاف الضرب: ١٤١٧/٣، وتذكرة النحاة: ٩، والأشباه والنظائر: ٣٥٢/٣.

٢٠٦ – الإنصاف: ٣٩٢/١.

٢٠٧ – شرح المفصل: ٩٥/٤.

٢٠٨ – ينظر أيضاً: **ارتشاف الضرب** :١٤١٧/٣، **وتذكرة النحاة**: ٩.

٢٠٩ – المحكم والمحيط الأعظم: ٨٦/١٠. وينظر **تذكرة النحاة**: ٩.

٢١٠ – الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، "منذ".

٢١١ – شرح التسهيل: ١٤٤/٢.

٢١٢ – تذكرة النحاة: ٩.

٢١٣ – ارتشاف الضرب: ١٤١٦/٣.

٢١٤ – شرح التسهيل: ١٩٦٣/٤.

٢١٥ – شرح عيون الإعراب: ١٩٤.

٢١٦ – شرح عيون الإعراب: ١٩٥.

٢١٧ – الإنصاف: ٣٩١/١.

٢١٨ – المرجع السابق: ١٩٦.

٢١٩ – شرح المفصل: ٩٤/٤. وينظر: شرح الكافية: ١٥٢/٤.

٢٢٠ – توجيه اللمع: ٢٤١-٢٤٢.

٢٢١ – المرجع السابق: ٣/١٧٥١.

٢٢٢ – صاحب المغني هو منصور بن فلاح اليمني، وتوفي سنة ٦٨٠هـ.

٢٢٣ – شرح الكافية: ٤/١٦٢.

٢٢٤ – المرجع السابق: ٤/٢٦٢.

٢٢٥ – وينظر: **الهمع**: ٢/١٦٣. وشرح الأشموني "في هامشه حاشية الصبان": ٢/٣٤٤.

٢٢٦ – ارتشاف الضرب: ٣/١٧٥٠.

٢٢٧ – المرجع السابق: ٣/١٤١٥.

٢٢٨ – رصف المباني: ٣٢٢.

٢٢٩ – تاج العروس "منذ": ٩/٤٧٧، ينظر: العمود الأول، السطرين الأول والثاني.

٢٣٠ – الكتاب: ٣/٢٨٦.

٢٣١ – المرجع السابق:٣/٥٣٣.

٢٣٢ – ناظر الجيش، شرح التسهيل، المسمّى "**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**": ٤/١٩٦٨.

٢٣٣ – برجشتراسر، التطور النحوي: ٦٢.

٢٣٤ – رمضان، عبدالتواب، **التطور اللغوي: "مظاهره وعلله وقوانينه"**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٩٨٣: ٣٢-٣٣.

٢٣٥ – عمايرة، خليل، **بحوث في الاستشراق واللغة**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط٢، ٢٠٠٣: ٣٢-٣٣.

٢٣٦ – الأحمد، سامي سعيد، **المدخل إلى تاريخ اللغة الجزرية**، سامي سعيد الأحمد، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٩٨١: ٤٠.

٢٣٧ – ينظر: **السريانية: نحوها وصرفها**، زاكية رشدي، دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨: ٨٠، و**اللغة السريانية: الأدب والنحو**، فولوس غبريال وكميل

البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٦: ١٧٠، **واللغة السريانية: قواعد وتطبيق**، عادل الجادر، جامعة بغداد، ١٩٩١: ٦٢.

٢٣٨ – ينظر: **ملامح في فقه اللهجات العربيات من الأكادية والعربية وحتى السبئية والعدنانية**، محمد بهجت قبيسي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠١: ٤٦٣.

٢٣٩ – ينظر: **المعجم العملي**، شلومو ألون، دار ش. زاك للنشر، القدس، ١٩٩٥: ٤٤٦. ومعجم ي. قوجمان، دار الجيل، ٣٨٥.

٢٤٠ – ينظر في هذا "**الأصوات اللغوية**"، لإبراهيم أنيس، دار الطباعة الحديث، ط٥، ١٩٧٩: ٢١٣، وما بعدها.

٢٤١ – والذي أعان على هذا الإحصاء إنما هو إصدار منشورات هذه السلسلة في "قرص مدمج"، منذ نشأتها إلى عام ٢٠٠١.

٢٤٢ – والكميت هذا حفيد الكميت الأكبر ابن ثعلبة، وهما من المخضرمين، والبيت في **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف: ٢/ ٤٩٤،

٢٤٣ – جرير بن عطية، **ديوانه**، الشركة العالمية، ط٢، ١٩٨٣: ٢٠٣.

٢٤٤ – العرجي، عبدالله بن عمرو، **ديوانه**، رواية أبي الفتح ابن جني، تحقيق: خضر الطائي، رشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٥٦: ١٦٩.

٢٤٥ – ابن العجاج، رؤبة، **ديوانه**، تصحيح: وليم بن لورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت: ٥٤.

٢٤٦ – ينظر **أمالي القالي**: ١/٢١٧، والقالي يروي عن أبي عبد الله هذا كثيراً، وهو إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه.

٢٤٧ – الفرزدق، همام بن غالب، **ديوانه**، دار صادر، بيروت: ٤٥.

٢٤٨ – الجمحي، محمد بن سلام (ت٢٣١هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة: ٢/ ٣٢٤.

٢٤٩ – سيبويه، **الكتاب**: ٢/ ٤٥.

٢٥٠ – ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف: ١/٢٠٨، وهي في سمط اللآلي "إذ أنا يافع": ٢/٩٢٦.

٢٥١ – عدي بن الرقاع العاملي، **ديوانه**، تحقيق: نوري القيسي، وحاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧: ١٦٢.

٢٥٢ – (ذكر هذا البيت البكري من مقطوعة لعِشرقة المحاربية، والتوثيق: سمْط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري الأوْنبيّ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، ١٩٣٦: ١/ ١٣١.

٢٥٣ – جرير بن عطية، **ديوانه**، الشركة العالمية، ط٢، ١٩٨٣.

٢٥٤ – وهذه رواية **الأغاني**، الأصفهاني، أبو الفرج، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان: ٢/٤٦، والذي في ديوانه "إذ أنت واقع": ينظر، ديوانه، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة، مصر:١٨٠.

٢٥٥ – الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة التأليف، ط٣، ١٩٦٨، مصر: ٣/ ٣٤٥.

٢٥٦ – الفرزدق، **ديوانه**، تحقيق عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي: ٢/ ٧٢٨.

٢٥٧ – الفرزدق، **ديوانه**، شرح إيليا حاوي، الشركة العالمية للكتاب، ط٢، ١٩٨٢: ٢/ ٦٣٣.

٢٥٨ – الأصفهاني، أبو بكر محمد بن داود، **الزهرة**، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط٢، ١٩٨٥:١/ ٢٠٨.

٢٥٩ – طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٣٣٥. ورواها المبرد في **الكامل** "مذ ستون"، وفي إشارة في الحاشية إلى نسخة فيها"منذ ستون" تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة:١/ ١١٩. وفي الفاضل "منذ سبعين"، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٥٦: ١١٠. وجاءت في **أمالي القالي** "ثمانون سنة"، أبو علي إسماعيل بن القاسم

القالي البغدادي، الوفاة: ٣٥٦هـ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م: ٢/٣١٢. الأغاني مرتين "سبعين سنة" ١٠/٣٩٤، و"بضع وتسعين سنة" ٢١/٣٩٤: أبو الفرج الأصبهاني ٣٥٦هـ، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر: ١٠/٣٩٤.

٢٦٠ – المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣,٣/١٣٢٤.

٢٦١ – البلاذري، أحمد بن يحيى، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، ط١: ٧/٤٣٠.

٢٦٢ – ابن أعثم الكوفي، أحمد بن علي، **الفتوح**، دار الندوة الجديدة، بيروت: ٧/٣٦.

٢٦٣ – ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٧: ٤/١٩٨.

٢٦٤ – "السبت" ههنا الدهر، وهو مضبوط في **ديوانه**، عن أبي العباس ثعلب، تحقيق: نوري القيسي، وحاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧: ٢٣٩.

٢٦٥ – لم أقع عليه إلا في الموسوعة الشعرية. ولا شك في الرفع هنا؛ لأنه في القافية، وتأييت الشيء تعمدته وقصدته. وعطية هذا شاعر أموي من موالي كلب، قتله مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية سنة ١٣٠هـ، في أبيات هجاه فيها، منها هذا البيت، وقد أثبتها المرزباني، ولم يذكره فيها.

٢٦٦ – هذه **رواية التمثيل والمحاضرة** للثعالبي، أبو منصور، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢: ٥٨. وكذا في "**لباب الآداب**" وفي **أمالي المرزوقي** "أبدٍ" "بالجر"، ونسبه للقيط بن يعمر الإيادي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥: ٢٤٧. وكذا في **لباب الآداب** للثعالبي، أبو منصور، تحقيق: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧: ١١٧.

٢٦٧ – عباس، إحسان، **ديوان الخوارج**، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٢.:١٠٤

٢٦٨ – معروف، نايف، **ديوان الخوارج**، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.: ١٩٣.

٢٦٩ – في النص الخامس من نصوص التركيب.

٢٧٠ – وهو مضبوط في ديوانه، تحقيق: راينهرت، دار، فرانتس شتاينر، فسبادن، ١٩٨٠: ١٦.

٢٧١ – وعبد الرحمن هذا هو قرشي من ولد عتبة بن أبي سفيان، والبيت في "**التعازي والمراثي**" لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد الديباجي، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٩٧٦: ١٨٥.

٢٧٢ – ودُبَيّة هذا هو دبية السُلمي آخر من سدن العُزّى، وقد بعث النبي – صلى الله عليه وسلم – خالداً – رضي الله عنه – فهدمها وقتل دبيّة، فرثاه أبو خِراش. والبيت في **المعاني الكبير** لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤: ١/٤٥٦. وهو غير مضبوط فيه. وينظر **الأغاني**: ١٠/٢١٦.

٢٧٣ – **العجاج**، **ديوانه**، رواية الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشرق، بيروت: ٨.

٢٧٤ – وقد ذكره السراج كثيراً، وعبد الرحمن هذا هو ابن أخي الأصمعي.

٢٧٥ – السراج القارئ، أبو محمد جعفر بن أحمد، **مصارع العشاق**، دار صادر، ١/٣٠٩. وروايته عند الأصفهاني في الزهرة ولم ينسبه "منذ تنكّرت".

٢٧٦ – الزجاجي، أبو إسحاق، **أخبار الزجاجي**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، ١٩٨٠، وزارة الثقافة والإعلام: ٥٦.

٢٧٧ – الجاحظ، **البيان والتبيين**: ٣/٢٦٠.

٢٧٨ – ابن ميمون، محمد بن المبارك، **منتهى الطلب من أشعار العرب**، تحقيق: محمد الطريفي، دار صادر، ط١، ١٩٩٩: ٥/٢٩٤. أمّا في الديوان فالرواية " من لدن" تحقيق يوسف عيد، ط١: ٤١٢.

٢٧٩ – هذه رواية **منتهى الطلب**: ٥/٦٢. وفي ديوانه "من".

٢٨٠ – أخبار الزجاجي: ٥٢.

٢٨١ – عبيد بن الأبرص، **ديوانه**: دار صادر، بيروت، ١٩٦٤: ١١٣.

٢٨٢ – الأصفهاني، **الأغاني**: ٥/٣٤٢.

٢٨٣ – امرؤ القيس، **ديوانه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: ٢٩٣. وينظر: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ط١، تحقيق : د. يحيى مراد: ٥٨. وفي **الأغاني**: ٢٤/٢٥٤. وهو غير منسوب.

٢٨٤ – ينظر: البصري، صدر الدين علي بن الحسن، **الحماسة البصرية**، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م : ١/٤٠. وفي **أمالي الزجاجي** عن ابن دريد لعلي بن بدال من بني سليم، وفيه "التكاثر" بدل "التهاجر". تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.

٢٨٥ – أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسيني السراج القارئ، الوفاة: ٥٠٠هـ، مصارع العشاق، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م، الطبعة : الأولى، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاته: ٢/٨٤. وكذا في "**تزيين الأسواق**" : ١/١٨١. وفي "**المستطرف في كل فن مستظرف**" للأقرع بن معاذ، وهو للأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٦م، ط٢، تحقيق : مفيد محمد قميحة: ٣٩٦.

٢٨٦ – الأصبهاني، أبو الفرج (٣٥٦هـ)، **الأغاني**، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان: ٢٤/١٣١.

٢٨٧ – الأنطاكي، داود بن عمر، تزيين الأسواق بتفصيل العشاق، تحقيق: محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت،١٩٩٣، ط١: ١/١٩٩.

٢٨٨ – ينظر: **الأغاني**: ١/٢٢٠. وهو لابن الدمينة في "**الحماسة البصرية**" : ٢/١٥٥، والأصفهاني (الراغب)، الحسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، تحقيق: رياض مراد، دار صادر، ط١، ٢٠٠٤: ١/٥٥٩. وليزيد بن مفرغ الحميري في "**الأغاني**" : ١٨/٣٠٠، وليعلا الأزدي في "**الأغاني**" : ٢٢/١٥٢.

٢٨٩ – الطرماح بن حكيم، **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤: ٢٨٤.

٢٩٠ – مسند أحمد: ٤/١٨٨.

٢٩١ – مسند أحمد٤/٤٢٩.

٢٩٢ – الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ)، **الحيوان**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م، تحقيق : عبد السلام محمد هارون: ٣/ ١٩٠.

٢٩٣ – أبو حاتم سهل بن محمد (ت٢٣٥هـ) السجستاني، **المعمَّرون والوصايا، تعليق**: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٠٥م::٤١. وعبيد بن شَريّة من المعمّرين، وتوفي نحو (٦٧هـ) في أيام عبد الملك بن مروان.

٢٩٤ – جاهلي من أشراف بني عامر بن صعصعة وشعرائهم وفرسانهم. ينظر **الأعلام** ٢/٣٠٢، **والاشتقاق**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون:٢٩٥.

٢٩٥ – الأغاني:٢/ ٧.

٢٩٦ – التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت: ٢/١١٧.

٢٩٧ – الأغاني: ١٤/١١٦.

٢٩٨ – المرجع السابق: ١٩/٣١٠.

٢٩٩ – تولى إمارة المدينة في عهد بني أمية، وتوفي (١٠٥هـ).

٣٠٠ – المرجع السابق: ١٩/١٨٩.

٣٠١ – الجاحظ، **المحاسن والأضداد**، شرح يوسف فرحات، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧: ٩٦ (محاسن الشجاعة).

٣٠٢ – ابن فارس، أحمد أبو الحسن، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي: ١٤.

٣٠٣ – المرجع السابق: ٦٥.

٣٠٤ – الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن، **سنن الدارمي**، دار الكتب العلمية: ١/ ٤٦.

٣٠٥ – ينظر: **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م: ٢/ ١٦٢. وينظر: **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ: ٢/ ٣٣٥. – **تهذيب الكمال**، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠، بيروت: ٢٣/ ٥٠٩.

٣٠٦ – النسائي، أحمد بن شعيب، **سنن النسائي**، ضبط: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢: ٨٩٨.

٣٠٧ – محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري (ت٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المختصر** (باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح)، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة٣، ١٩٨٧، بيروت: ٦/ ٢٥٨٥.

٣٠٨ – مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب قضائها)، (ت٢٦١هـ)، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١/ ٤٧٢.

٣٠٩ – المرجع السابق (كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان): ٣/ ١٦٦٤.

٣١٠ – المرجع السابق (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار عند النوم): ٤/ ٢٠٩٠.

٣١١ – ينظر الثلاثة عشر تركيباً الباقيات على النحو الآتي: **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (كتاب الأمثال عن رسول، باب ما جاء في مثل الله لعباده)، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: (أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٥ /١٤٦. و**المجتبى من السنن** (كتاب

الزينة/باب طرح الخاتم وترك لبسه)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة ٢، ١٩٨٦، حلب: ٨/١٩٤. و**سنن أبي داود** (كتاب الجنائز، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى)، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: ٣/٢٠٨ (مرتين). و**مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر: ١/٢٨٣ (كتاب من مسند بني هاشم، باب بداية مسند عبدالله بن العباس)، ٢/٢٨٣ (كتاب مسند المكثرين من الصحابة، بداية مسند عبدالله بن العباس)، ٣/٦٥ (كتاب باقي مسند المكثرين، باب مسند أبي سعيد الخدري)، ٥/٨ (كتاب أول مسند البصريين، باب من حديث سمرة بن جندب)، ١٤ (كتاب أول مسند البصريين، باب من حديث سمرة بن جندب)، ٣٠٢ (كتاب باقي مسند الإنصار، باب حديث أبي قتادة الأنصاري)، ٣٩٩ (كتاب باقي مسند الأنصار، باب حديث حذيفة بن اليمان)، ٦/١٤١ (كتاب باقي مسند الأنصار، باب حديث حذيفة بن اليمان)، والتركيب الذي جاءت فيه "مذ" ١:/٩٧ (كتاب مسند الصحابة بعد العشرة/باب حديث عبد الرحمن بن أبي بكر).

٣١٢ – مسند الإمام أحمد بن حنبل،(ت١٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر:٤/ ١٤٨.

٣١٣ – المرجع السابق:١/٦٧.

٣١٤ – العوامري، **بحوث وتحقيقات لغوية**: ٢٦٣.

٣١٥ – في كتبه: **البيان والتبيين**، و**الحيوان**، و**البخلاء**، و**الرسائل**، و**المحاسن والأضداد**، و**الآمل والمأمول**، و**البرصان والعرجان**.

٣١٦ – في كتبه: **أدب الكاتب**، و**عيون الأخبار**، **الشعر والشعراء**، و**المعاني الكبير**.

٣١٧ – في كتبه: **الكامل**، و**الفاضل**، **التعازي والمراثي**.

٣١٨ – في كتابه "**الأمالي**".

٣١٩ – في كتابه "**الأغاني**".

٣٢٠ – وكتب أبي حيان التوحيدي: **الإمتاع والمؤانسة، البصائر والذخائر، الصداقة والصديق، الهوامل والشوامل، مثالب الوزيرين.**

٣٢١ – في كتابه "**العقد الفريد**".

٣٢٢ – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، **البخلاء**، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، بيروت، لبنان: (قصة الحزامي): ١/١٠٩.

٣٢٣ – أبو حيان التوحيدي علي بن محمد (ت٤١٤هـ)، **البصائر الذخائر**، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، ٧/٩٢.

٣٢٤ – ينظر على سبيل المثال: ما جاء في **الأغاني**، لأبي الفرج الأصبهاني (ت٣٥٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر: ١/١٨٥، ٢٨٦، ٣٨٤، ٢/١٦٠، ٣/٥٠، ٧٥، ٨٢، ١٢١، ٥/١٣٨، ٤٤٠، ١٠/٢٨٠، ١١/٩٢، ٧/١٤٠ (ثلاث مرات)، ٨/١٦٧، ٣٣٠، ١٥/١٥٥، ١٦/ ١٦٨، ٣٠٧، ٣٣٧، ١٧/٢٢٨، ١٩/٢٨، ٢١/٣٢٥. وما جاء في "**العقد الفريد**، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م: ١/٦٢، ٢/١١، ٣/١٥٤، ٢٩٥، ٥/٨٢، ٨٨، ٦/٤٥٣.

٣٢٥ – أبو حيان التوحيدي، **البصائر والذخائر**: ٧/ ٢٧٠.

٣٢٦ – الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي، ط١، ١٩٤٣: ٥/٣١٣.

٣٢٧ – أبو حيان التوحيدي، **البصائر والذخائر**: ٦/ ١٥٤.

٣٢٨ – ابن عبد ربه، **العقد الفريد**: ٥ /٨٢.

٣٢٩ – ينظر: في **أصول اللغة**: ٣/١٨٣.

٣٣٠ – ينظر: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**: ١٩٢.

٣٣١ – المرجع السابق: ٢٢١.

٣٣٢ – أبو نواس، الحسن بن هانئ، **ديوانه**: تصحيح: محمد علوة، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٤: ٢/١٩٦.

٣٣٣ – ابن الرومي، علي بن عباس، **ديوانه**: تحقيق: حسين نصار، مطبعة دارالكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣: ٤/١٤٥٦.

٣٣٤ – المتنبي، أحمد بن الحسين، **ديوانه**: شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠: ٤/٣٥٠.

٣٣٥ – أبو عبد الله عماد الدين بن محمد بن صفي أبو الفرج محمد بن نفيس الدين الأصبهاني، الوفاة: ٥٩٧هـ، **خريدة القصر وجريدة العصر، قسم شعراء العراق**، دار النشر: المجمع العلمي العراقي – العراق – ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، تحقيق: محمد يهجة الأشربي: ٢/١٠. وينظر: قسم شعراء العراق: ٢/٣٠٧.

٣٣٦ – المرجع السابق: قسم شعراء العراق :٢/٣٠٧.

٣٣٧ – المرجع السابق: قسم شعراء العراق: ٢/٣١٥.

٣٣٨ – ينظر: **الخريدة**: ٥ /٢٠٥، ٦ /٤٥٦، ٦ /٤٥٨، ٦ /٤٥٩، قسم شعراء مصر:١١/ ٨٨، ١١/٨٩، ١١/٩٦، ١١/ ١١٥. ١٢/١١٣، ١٢/١٣٧. وقسم شعراء المغرب والأندلس: ١٥/٥٢٠، قسم شعراء بلاد الشام ٨/٥٤٤.

٣٣٩ – ينظر: **أعيان العصر وأعوان النصر**، صلاح الدين أيبك الصفدي، (ت٧٦٤هـ) تحقيق: (علي أبو زيد وآخرون)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٨: وقد تصدرت "مذ" فيما يأتي: ١/٢٧٤، ٤٢١، ٥٠٩. ٢/ ١٤٢، ٣/٨٥ (تكررت ثلاث مرات)، ٦١٤. ٤/١٩٩، ٣٥٣، ٤٣٤، ٥٦٥. ٥/٢٨، ٢٩، ٢٢٣، ٢٦٦، ٣٩٨، ٦٠٧. وقد تصدرت "منذ" فيما يأتي: ١/ ٢٧١، ٦٦٠. ٤/٥٢٤.

٣٤٠ – لم أقع على هذه الرسالة إلا في الموسوعة الشعرية، وهي لأحمد بن محمد

الأنصاري الخزرجي، المعروف بالشهاب الحجازي (ت٨٧٥هـ). والأبيات في "مذ"، وهي على التوالي: ٤، ٢٤، ٤٠.

٣٤١ – الراغب الأصفهاني، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ونسبها إلى أبي وجزة السعدي: ٤/٧٧٦.

٣٤٢ – الجاحظ، عمرو بن بحر، **الحيوان**، عبدالسلام هارون، دار الفكر، ط٢، ٥/٤٠٦. وكذا في **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، للقرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله، تحقيق محمد الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣/١٠١.

٣٤٣ – ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، **السيرة النبوية**، بن هشام، تحقيق: (مصطفى السقا وآخرون)، دار الكنوز الأدبية: ١/١٨١. وفيه غير مضبوطة.

٣٤٤ – المرزباني، أبو عبدالله محمد بن عمران، **معجم الشعراء**، تحقيق: فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥:٢١٤.

٣٤٥ – الثعالبي، أبو منصور، **يتيمة الدهر**، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٣، ١/٤٣٠.

٣٤٦ – القاضي الفاضل، **ديوانه**، تحقيق: أحمد بدوي، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٦١: ٢/٤٣٠. وهو يعني بـ"الحوت" الثاني البرج المعروف. وفي الديوان " قطٌّ" بالضم، وهو خطأ.

٣٤٧ – ابن منظور، **اللسان** "قطط": ٣٦٧٣، وكذا التاج :٢٠/٣٥ وما بعدها.

٣٤٨ – أبو تمام، حبيب بن أوس، **ديوانه**: ٢/٢٢٧.

٣٤٩ – المرجع السابق: ٤/٤٩٥.

٣٥٠ – البحتري، الوليد بن عبيد، **ديوانه**، شرح حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت: ٢/٢٨.

٣٥١ – المرجع السابق: ٢/٤٤٠.

٣٥٢ – ينظر: **شرح البرقوقي**: ٢٠٩/٤. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠، و"**الفسر**"، لابن جني، أبو الفتح، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤: ٥٢٥/٣.

٣٥٣ – ابن التعاويذي، سبط، **ديوانه**، تحقيق د. س. مرجليوث، مطبعة المقتطف، ١٩٠٣: ٩٦.

٣٥٤ – مطران، خليل، **ديوانه**: ٣٠٨/٢.

٣٥٥ – "أضواء على تاريخ الدراسات اللغوية"، نايف خرما، العدد(٩)، سبتمبر، ١٩٨٨: ١٣٦. "مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام"، أحمد سليم سعيدان، العدد(١٣١)، نوفمبر، ١٩٨٨: (ثلاث مرات) ١٨، ٦١، ١٣٩. الإسلام والمسيحية، أليسكي جورافسكي، العدد (٢١٥)، ترجمة خلف الجراد، نوفمبر، ١٩٩٦: ١٠٣.

٣٥٦ – مؤنس، حسين، **الحضارة**، العدد(١)، يناير، ١٩٧٨: ٢٨٤.

٣٥٧ – "**الإسلام في الصين**"، فهمي هويدي: ٢٠، و"**ضرورة العلم**"، ماكس بيروتي: ١٤٣.

٣٥٨ – ينظر: **الموشحات الأندلسية**: محمد زكريا عناني، العدد(٣١)، يوليو، ١٩٨٠، وقد وردت في الموشحات أربع عشرة مرة على التوالي: ١٤٠، ١٤٣، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١(مرتين)، ١٧٢(مرتين)، ١٧٩(مرتين)، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٥٣. و**اتجاهات الشعر العربي المعاصر**، إحسان عباس، (العدد٢)، فبراير، ١٩٧٨: ١٤٤(مرتين) في شعر لصلاح عبد الصبور. و**الملاحة وعلوم البحار عند العرب**، أنور عبد العليم، العدد(١٣)، يناير، ١٩٧٩: ١٢٠. و**الإسلام الشعر**، سامي العاني، العدد (٦٦)، أغسطس، ١٩٩٦: ١٣. و**الموسيقا الأندلسية المغربية**، عبد العزيز بن عبد الجليل، العدد (١٢٩)، سبتمبر، ١٩٨٨: .٨٤. **جوته والعالم العربي**، كاتارينا مومزن، ترجمة عدنان علي، العدد (١٩٤)، فبراير، ١٩٩٥: ٣٢١. و**المدينة في الشعر العربي المعاصر**، مختار أبو غالي، العدد(١٩٦)، إبريل ١٩٩٥: ٢٠.

٣٥٩ – وهو قوله"مذ كم تعبّدتم الناس..."، وقد وردت في "**الإسلام وحقوق الإنسان**"، محمد عمارة، العدد(٨٩)، مايو، ١٩٨٥: ٧.

٣٦٠ – في "**العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة**"، عزت قرني (العدد٣٠)، يونيو ١٩٨٠: ٢٢٤.

٣٦١ – توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، عدد (١٦٨)، ديسمبر ١٩٩٢: ٣١٩.

٣٦٢ – العنوان هو"المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة مذ عام ١٩٦٧"، وهو في كتاب "**أزمة المياه في المنطقة العربية**"، سامر مخيمر، وخالد حجازي، العدد (٢٠٩)، مايو، ١٩٩٦: ٢٢٧.

٣٦٣ – ينظر – على سبيل المثال –: **العدالة والحرية في فجر النهضة العربية** (العدد٣٠) :١٢، ٢٧، ٦٨. **الوجودية** (العدد ٥٨): ١٩، ٥٣، ٥٨. **حكمة الغرب**، الجزء الأول (العدد ٦٢): ١٣،٨، ١٨٨، ٢١٧. **المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** (العدد١٠٥): ٢٢، ٤٥، ٩٤، ١٢١، ١٤٣، ١٧٢، ٢٢٢، ٢٦٤، ٢٩٦. مفاهيم نقدية (العدد ١١٠): ٣٦، ٨١، ١٥٢. **العلم في منظوره الجديد** (العدد ١٣٤): ٩٧، ١٠٦، ١٢١. **بلاغة الخطاب وعلم النص** (العدد ١٦٤): ١٦، ٦٧، ١١٢، ١٤٠، ١٤٤، ١٦٧، ١٧١، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٦١. **المرايا المحدبة**: ٢٢، ٣١، ٥٥، ٧٥، ١١٥، ١٢٢، ١٤٤، ١٦٠، ٢٣١، ٢٧٤، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٨. **فلسفة العلم في القرن العشرين** (العدد ٢٦٤): ٥، ١٨، ٤١، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ١٥٥، ٢١٤، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٨٠، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٧٩، ٣٨٤، ٤٢٣، ٤٣٩.

المصادر والمراجع

١ – الأبرص، عبيد، **ديوانه**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤.

٢ – الأبشيهي، شهاب الدين، أبو الفتح، "**المستطرف في كل فن مستظرف**"، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

٣ – الأحمد، سامي سعيد، **المدخل إلى تاريخ اللغة الجزرية**، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٩٨١.

٤ – الأحمر، خلف، **مقدمة في النحو**، تحقيق: عز الدين التنوخي، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١م.

٥ – الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٦ – الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد:

– تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٧م.

– الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، تحقيق: عبدالمنعم بشنّاتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١.

٧ – الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح لألفية بن مالك**، القاهرة، ١٣٢٥هـ.

٨ – الإستراباذي، الرضي، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠.

٩ – الأصبهاني، أبو عبد الله عماد الدين بن محمد أبو الفرج، **خريدة القصر وجريدة العصر**، تحقيق : محمد بهجة الأشربي، المجمع العلمي العراقي.

١٠ – الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١١ – الأصفهاني، أبو بكر محمد بن داود، **الزهرة**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط٢، ١٩٨٥.

١٢ – الأصفهاني (الراغب)، الحسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، تحقيق: رياض مراد، دار صادر، ط١، ٢٠٠٤.

١٣ – الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق علي مهنا وسمير جابر. دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

١٤ – ابن أعثم الكوفي، أحمد بن علي، **الفتوح**، دار الندوة الجديدة، بيروت.

١٥ – ألون، شلومو، **المعجم العملي**، دار ش. زاك للنشر، القدس، ١٩٩٥.

١٦ – امرؤ القيس، **ديوانه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.

١٧ – الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

١٨ – الأندلسي، أبو حيان محمد بن علي:

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.

– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.

– التدريب في تمثيل التقريب، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد.

– تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦.

١٩ – الأنطاكي، داود بن عمر، **تزيين الأسواق بتفصيل العشاق**، تحقيق : د. محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١،١٩٩٣.

٢٠ – أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، دار الطباعة الحديث، ط٥، ١٩٧٩.

٢١ – البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد، **ديوانه**، شرح حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت.

٢٢ – البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، الطبعة ٣، ١٩٨٧، بيروت.

٢٣ – برجشتراسر، **التطور النحوي**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٣.

٢٤ – البصري، صدر الدين علي بن الحسن، **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٥ – البكري، أبو عبيد، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢٦ – البلاذري، أحمد بن يحيى، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار، ورياض زركلي، دار الفكر، ط١.

٢٧ – الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق: (أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨ – ابن التعاويذي، سبط، **ديوانه**، تحقيق: د.س. مرجليوث، مطبعة المقتطف، ١٩٠٣.

٢٩ – التوحيدي، أبو حيان، علي بن محمد بن العباس:

– الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت.

– البصائر والذخائر، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، تحقيق: وداد القاضي.

٣٠ – الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد:

– التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢.

– لباب الآداب، تحقيق: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧.

– يتيمة الدهر، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٣.

٣١ – ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف.

٣٢ – الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر:

– البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة التأليف، ط٣، ١٩٦٨، مصر.

– الحيوان، دار الجيل، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، ١٩٩٦.

– المحاسن والأضداد، شرح يوسف فرحات، دار الجيل، بيروت، ط ١.

– البخلاء، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية،٢٠٠١م، بيروت.

٣٣ – الجادر، عادل، **اللغة السريانية: قواعد وتطبيق**، جامعة بغداد.

٣٤ – الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٥ – جرير بن عطية، **ديوانه**، الشركة العالمية، ط٢، ١٩٨٣.

٣٦ – الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، دار المدني، جدة، تحقيق : محمود محمد شاكر.

٣٧ – ابن جني، أبو الفتح عثمان:

– اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

– الفَسر، شرح ديوان المتنبي: تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤.

٣٨ – ابن الحجاج، مسلم، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٩ – حداد، حنا، **نوادر اللحياني في اللغة**، مؤسسة حمادة، الأردن، إربد، ط١، ٢٠٠٧.

٤٠ – ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٤١ – حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٦م.

٤٢ – الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩١م.

٤٣ – ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة، مصر.

٤٤ – ابن الخباز، أحمد بن الحسين، **توجيه اللمع**، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٥ – ابن خروف الإشبيلي، أبو الحسن علي، **شرح الجمل**، تحقيق: سلوى حرب، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٦ – الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، دار الكتب العلمية.

٤٧ – ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.

٤٨ – الدينوري، أبو عبد الله الحسن بن موسى، **ثمار الصناعة في علم العربية**، تحقيق: حنا حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٤م.

٤٩ – الدينوري، ابن قتيبة عبدالله بن مسلم، **المعاني الكبير لابن قتيبة**، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤.

٥٠ – رشدي، زاكية، **السريانية نحوها وصرفها**، دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨.

٥١ – ابن الرومي، أبو الحسن علي بن عباس، **ديوانه**، تحقيق حسين نصار، مطبعة دارالكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣.

٥٢ – الزبيدي، السيد محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٥٣ – الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق:

– الجمل في النحو، تحقيق: علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١،١٩٨٤م.

- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.
- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط١: ١٤٤-١٤٥.

٥٤ - زهير بن أبي سلمى، **ديوانه**، المطبعة الحميدية، ط١، مصر، ١٣٢٣هـ.

٥٥ - السراج القارئ، أبو محمد جعفر بن أحمد، **مصارع العشاق**، دار صادر.

٥٦ - ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

٥٧ - السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، **المعمَّرون والوصايا**، تعليق: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٠٥.

٥٨ - السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، "**سنن أبي داود**" تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٥٩ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٦٠ - ابن السيد، البطليوسي عبدالله بن محمد، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تحقيق: د.مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩.

٦١ - ابن سيده، علي، **المحكم والمحيط الأعظم**.

٦٢ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله:

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- **مخطوط شرح على كتاب سيبويه**، نحو٤، دار الكتب المصرية، رقم١٣٧.

٦٣ - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن:

- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب،ط٣، ٢٠٠٣.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- المزهر في اللغة، تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر.

٦٤ - الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦٥ - الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٦٦ - الصفدي، صلاح الدين بن أيبك، **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١.

٦٧ - الطرماح بن حكيم، **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.

٦٨ - عباس، إحسان، **ديوان الخوارج**، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٢.

٦٩ - العاملي، عدي بن الرقاع، **ديوانه**، تحقيق: نوري القيسي، وحاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.

٧٠ - عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي: "مظاهره وعلله وقوانينه"**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١.

٧١ - ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

٧٢ - ابن العجاج، رؤبة، **ديوانه**، تصحيح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

٧٣ - العجاج، عبدالله بن رؤبة، **ديوانه**، رواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق، بيروت.

٧٤ – ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن:

– شرح جمل الزجاجي، وضع هوامشه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

– الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٧٩: ٢/٦٢٦.

– المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني:ط١، ١٩٧٢.

٧٥ – ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ١٩٨٠م.

٧٦ – عمايرة، خليل، **بحوث في الاستشراق واللغة**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط٢.

٧٧ – غبريال، فولوس، وكميل بستاني، **اللغة السريانية: الأدب والنحو**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٦.

٧٨ – الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٧٩ – ابن فارس، أحمد أبو الحسن، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٨٠ – الفاضل، القاضي، **ديوانه**، تحقيق: أحمد بدوي، دار المعرفة، القاهرة، ط١، ١٩٦١.

٨١ – الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني الفراء**، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.

٨٢ – الفرزدق، همام بن غالب، **ديوانه**، شرح إيليا حاوي، الشركة العالمية للكتاب، ط٢، ١٩٨٢.

٨٣ – الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.

٨٤ – القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، **سمْط اللآلي في شرح أمالي القالي**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، ١٩٣٦.

٨٥ – قبيسي، عدنان، **ملامح في فقه اللهجات العربيات من الأكادية والعربية وحتى السبئية والعدنانية**، الأوائل للنشر والتوزيع، ط١، دمشق.

٨٦ – القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله، **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، تحقيق: محمد الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٧ – قوجمان، ي، **معجم ي. قوجمان**، دار الجيل.

٨٨ – المالقي، أحمد عبد النور، **رصف المباني**، تحقيق: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٩٧٥م.

٨٩ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٩٠ – المبرد، محمد بن يزيد:

– المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

– الكامل، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

– الكامل، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.

– الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٥٦.

– التعازي والمراثي، تحقيق محمد الديباجي، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٩٧٦.

٩١ – المتنبي، أحمد بن الحسين، **ديوانه**، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، ١٩٨٠.

٩٢ – المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال، **شرح عيون الإعراب**، تحقيق: عبدالفتاح سليم، دار المعارف، ط١، ١٩٨٨م.

٩٣ – المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني**، تحقيق: فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٩٤ – المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران، **معجم الشعراء**، تحقيق: فاروق سليم، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٩٥ – المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد:

– **أمالي المرزوقي**، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥.

– **كتاب الأزمنة والأمكنة**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٩٦ – المزي، يوسف بن الزكي، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠، بيروت.

٩٧ – معروف، نايف، **ديوان الخوارج**، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

٩٨ – ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **اللسان**، تحقيق: عبد الله الكبير وزملاؤه، دار المعارف.

٩٩ – ابن ميمون، محمد بن المبارك، **منتهى الطلب من أشعار العرب**، تحقيق: محمد الطريفي، دار صادر، ط١، ١٩٩٩.

١٠٠ – ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، **شرح التسهيل**، المسمّى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: (علي فاخر، وجابر براجة، وآخرون)، دار السلام، ط١، ٢٠٠٧.

١٠١ – النسائي، أحمد بن شعيب، **سنن النسائي**، ضبط: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١.

١٠٢ – النميري، الراعي، **ديوانه**، هو مضبوط في ديوانه، تحقيق: راينهرت، دار، فرانتس شتاينر، فسبادن، ١٩٨٠: ١٦.

١٠٣ – أبو نواس، الحسن بن هانئ، **ديوانه**، تصحيح: محمد علوة، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

١٠٤ – ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، **السيرة النبوية**، تحقيق: (مصطفى السقا وآخرون)، دار الكنوز الأدبية.

١٠٥ – ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف:

- مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.
- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤

١٠٦ - ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، عالم الكتب.

*** منشورات مجمع القاهرة اللغوي:**

١٠٧ - **كتاب في أصول اللغة**، مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠٨ - **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩.

المجلات:

١ - **بحوث وتحقيقات لغوية**، أحمد العوامري، القسم الثالث "مذ" و "منذ" من الوجهتين اللفظية والمعنوية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الثالث، ١٩٣٦.

٢ - **نفي كتاب "مقدمة في النحو"**، عن خلف الأحمر البصري، مجلة جامعة دمشق، الجزء الأوّل، المجلد٧، العددان٢٧، ٢٨/١٩٩١.

الموسوعات:

١ - **الموسوعة الشعرية**، الإصدار الثالث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية، ٢٠٠٣م.

٢ - **موسوعة سلسلة عالم المعرفة**، حتى عام ٢٠٠١م، منشورات وزارة الثقافة الكويتية، ٢٠٠٦م.